نموذج ترخيص

أنا الطالبـة: عزيزه سعود الخالد أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها:

الأبعاد الإنسانية في السياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح ٢٠٠٦ - ٢٠١٤م

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـة والجامعـات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عزيزه سعود الخالد

التوقيـــع: [signature]

التاريـــخ: ١٥ / ٨ / ٢٠١٥

الأبعاد الإنسانية في السياسة الخارجية الكويتية

في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح

2014-2006

إعداد

عزيزة سعود الخالد

المشرف

الدكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الأبعاد الإنسانية في السياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح ٢٠٠٦-٢٠١٤) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــع
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، مشرفاً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع، عضواً أستاذ – علاقات دولية	....
الدكتور محمد خير مصطفى عيادات، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الدكتور هاني عبدالكريم أخو ارشيدة، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية (جامعة آل البيت)	....

الإهداء

إلى والدّي الكريمين ...

أمي الغالية....... أبي العزيز

إلى زوجي الغالي ورفيق دربي......

وإلى أبني العزيز....

إلى آخواتي وأخوتي الإعزاء...

لكل هؤلاء وآخرين في القلب.. أهدي ثمرة جهدي البسيط...

عزيزة الخالد

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور أمين مشاقبة الذي له الفضل الأول والأخير، والذي تفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالتي، والذي لم يتوان أبداً بتقديم يد العون والنصح لي خلال هذه المرحلة، كما أنني أتوجه بالشكر إلى كل شخص ساهم بتزويدي بالمعلومات اللازمة لإثراء هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالإطلاع ومناقشة الرسالة، مقدراً جهودهم المعبر عنها بالتصويبات السديدة التي أثرت ما جاء بمضمون الرسالة، وإلى كل أساتذتي بالجامعة الأردنية الذين بفضلهم وصلت إلى هذه المرحلة، إلى كل هؤلاء الشكر والتقدير، وأسال الله أن يحقق لهم رضى الخالق وتقدير الخلق.

الباحثة

عزيزة الخالد

فهرس المحتويات

قائمة الجدول

الأبعاد الإنسانية في السياسة الخارجية الكويتية

في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح

2014-2006

إعداد

عزيزة سعود الخالد

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

الملخص

جاءت هذه الدراسة لبيان وتوضيح البعد الإنساني في السياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح(2006-2014)، وتوضيح أهمية العمل الإنساني الذي تقوم به دولة الكويت إقليمياً وعالمياً، حيث تنبع أهمية هذه الدراسة بسبب الدور الذي تقوم به الكويت في مساعدة الشعوب المنكوبة والمحتاجة.

وأكدت الدراسة صحة الفرضية التي قامت عليها، وأوصلتنا إلى عدة نتائج من أهمها:

- اكتسبت الكويت ميزات مهمة من الحجم الهائل للمساعدات الإنسانية التي قدمتها لمختلف الدول، بل أن المساعدات الكويتية الإنسانية وصلت لجميع أنحاء العام، وبسبب هذه الإنسانية في السياسة الخارجية تم إطلاق لقب "القائد الإنساني" على أمير دولة الكويت الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، من قبل الأمم المتحدة.
- وضعت الكويت منذ مرحلة الاستقلال أهمية كبيرة للسياسة الخارجية وعلاقاتها مع جميع دول العالم وقد جاء الدستور مؤكدا على ذلك في المادة الأولى منه.
- تبين الدراسة أن دولة الكويت أخذت على عاتقها رفع معاناة الدول المحتاجة، والمساهمة في التنمية، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لسد احتياجاتهم من المواد الأساسية والحد من الفقر بها.
- يعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسات الرائدة بين مؤسسات التنمية التابعة للدول النامية.
- استحقت الكويت لقباً كرمها واعتبرت«مركزاً إنسانياً عالمياً»، فكان هذا اللقب هو تكريماً من قبل الأمم المتحدة تقديرا لدور الكويت أميراً وشعبا في مجال العمل الإنساني، واعتراف

بدور الكويت الإنساني الكبير في تقديم يد العون للشعوب التي تتعرض للكوارث الطبيعية أو الحروب، وخاصة لفلسطين وسوريا ولدول أخرى، حيث جاء هذا اللقب جاء متوافقا مع الدور الإنساني الذي يقوم به سموه من خلال دعمه اللامحدود للعمل الإنساني عبر مبادرات عديدة للتخفيف عن شعوب العالم بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وإن هذا الأمر أسهم في تعزيز مكانة الكويت واستحقاقها لقب مركز إنساني عالمي، وأكسبها مكانة مرموقة واحتراما كبيرا في الساحة العالمية بفضل حكمة وحنكة سمو أمير الإنسانية.

- كما أشارت الدراسة إلى حجم المساعدات التي قدمتها دولة الكويت للدول المحتاجة، سواء الإغاثية أو التنموية ولحد الفقر فيها.
- وبينت الدراسة أهم الدول التي تم مساعدتها ومقدار هذه المساعدات، حيث أن هذه المساعدات لم تقتصر على الدول العربية والإسلامية بل شملت كثير من دول العالم.

الفصل التمهيدي

المقدمة:

حظي العمل الإنساني بأهمية عظمى، وتَوسع حجمه ونطاقه بشكل ملحوظ منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك لما يشهده العالم من أحداث وتطورات، مما ولّد حاجة ملحة لتبلور هذا المفهوم وإدراجه على أجندة سياسات كثير من الدول، فقد بدأت كثير من دول وحكومات العالم بإدراج مفهوم النشاط الإنساني ضمن أجندة سياساتها الخارجية، كما حظي باهتمام العديد من المنظمات الدولية وكذلك المنظمات الدولية غير الحكومية.

وهذا الاهتمام والتنوع لدى الأطراف الفاعلة في حقل العمل الإنساني نابع من التطورات التي حدثت خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تغير في سياقها معنى النشاط الإنساني، حيث شهد تغيراً كبيراً في المضامين والأهداف، ودخل مرحلة جديدة اتسمت معالمها بإلغاء الحدود الفاصلة بين النشاط الإنساني وعالم السياسة على الرغم من التناقض بين كليهما، كما أضفت هذه المرحلة سمة الاحترافية على النشاط الإنساني لينقل إلى المهنية ويصبح حقلاً مستقلاً ومنظماً له قواعد خاصة تحكمه، وبذلك لم يعد العمل الإنساني نشاطاً منفصلاً ومقتصراً على تلبية الحاجات الإنسانية الملحة والتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية والإنسانية، بل توسعت مجالاته لتشمل قضايا حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وخدمات التنمية الاقتصادية، وبرامج تعزيز الديمقراطية.

إن دولة الكويت رغم صغر حجمها وعدد سكانها، لكنها من الدول التي تبنت هذا المفهوم، حيث اكتسبت سمعة مميزة بين الدول من خلال حرصها على الجانب الإنساني في تعاملها الدولي، واعتمدت دولة الكويت على ثرواتها المالية في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية على شكل هبات ومنح وقروض مالية، وكانت هذه المساعدات من أهم المرتكزات والأسس التي قامت عليها سياستها الخارجية الإنسانية، وتنامي تأثيرها في العالم وتشكيل شبكة واسعة من العلاقات الدولية مع مختلف الدول في جميع قارات العالم.

وأصبح لدولة الكويت دوراً فاعلاً وإيجابياً في تحقيق التكافل الدولي، من خلال قيامها بدور الوسيط في حل النزاعات والخلافات داخل البيت الخليجي الواحد والنزاعات الإقليمية والدولية، وتخفيف معاناة بعض الشعوب، وقد كانت لسمو الشيخ صباح الأحمد الجابرالصباح بصمات واضحة في تحديد مظاهر البعد الإنساني في سياسة الكويت الخارجية، وهو ما جعل منظمة الأمم المتحدة تقوم بتكريم سموه بجهوده الإنسانية الدولية وتمنحه لقب قائد الإنسانية في 2014، ولا شك بأن منحها اللقب لسمو الأمير يعتبر أمراً مستحقاً وغير مستغرب، حيث يتوج الجهود الدولية الإنسانية التي بذلها سموه على المستوى

الإقليمي والدولي والتي استطاع من خلالها رفع اسم الكويت عالياً في المحافل الدولية وزيادة نفوذها وتأثيرها في السياسة الدولية.

وأصبح سموه نصيراً للصوت العالمي المنادي باستحضار همته وإشراكه في التعبئة العالمية لإنقاذ مواقع بشرية من متاعب العنف ووحشية الإرهاب، وضمن مسعى جماعي عالمي يبرز دور الأمير في معاضدته الأخلاقية وتعاونه مع هيئات الأمم المتحدة كحليف مميز وبارز في الرحلة الإنسانية الجماعية، وإن الدبلوماسية الإنسانية التي ارتبطت بمقام سمو الأمير هي نبات العقيدة التنموية التي رافقت مسيرته الدبلوماسية التي لابد ان تكتمل بهذا المشروع الإصلاحي الإنساني الشامل، الذي لا يرتبط بموقع محدد ولا يعرف حدود الجغرافيا ولا يتوقف عند شاطئ من المحيطات، وإنما هو رسالة كونية تسبح في الفضاء بحثا عن آفاق مذعورة ومنهوكة تعاني من بطش ومذلة ومن فقر و ويلات حروب.

ولتحقيق رؤية الحكومة الكويتية تم إنشاء صندوق الكويت للتنمية، والذي أنشئ لهدف تقديم المساعدات المالية للدول المحتاجه ومساعدة الدول المنكوبة والتي يحصل بها كوارث طبيعية وفيضانات، وتخفيف الآلام الحروب بغض النظر عن طبيعة هذه الدول وانتماءات شعوبها، وحرص الكويت على حضور جميع اللقاءات التي برمجتها الأمم المتحدة، والمساهمة في كل الدعوات التي تنادي لتخفيف أزمات تعاني منها بعض الدول، كما استضافت قمة آسيوية تنموية، وقمة أفريقية عربية، وقمة خليجية، وقمة عربية، ومؤتمر أصدقاء سورية مرتين، وقد تم التأكيد فيها على موقف الكويت الداعم لجميع الدول التي تطلب المساعدة.

إن العطاء الكويتي الإنساني صادر من قناعة قوية بحق الآخرين الإنساني بما تملكه الكويت تعبيراً عن التزامها الأخلاقي والأدبي المتوارث، وأنه عطاء غير مشروط لا ينتظر ثمنا ويكفيه الجميل من التقدير، وإن الشعلة الإنسانية التي يحمل وهجها سمو الأمير لابد أن تظل صامدة من سخاء تلقائي يعبر عن مشاركة وجدانية متوارثة، وعن ديمومة في صنع الأفراح وتخفيف الأحزان أينما حلت.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول توضيح الدور الذي تقوم به دولة الكويت إقليمياً وقدرتها على الإسهام في حل النزاعات والتخفيف من الآلام في الكوارث والحروب، وذلك إنطلاقاً من عقيدتها القومية في دعم ونصرة القضايا والتنمية العربية، وتوضيح الأهمية التي تشكلها المساعدات الاقتصادية في تنمية اقتصاديات هذه الدول والحد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة نطرح الأسئلة التالية:

1. كيف نشأت وتطورت السياسة الخارجية الكويتية؟
2. ما هو الدور الإنساني للسياسة الخارجية الكويتية؟
3. ما هو المعيار الذي يتم من خلاله تحديد حجم وشكل الدعم المالي الكويتي للدول العربية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على سياسة الكويت الخارجية الفاعلة والمؤثرة على المستويين الدولي والإقليمي، حيث كان لسياسة الكويت الخارجية أثر كبير في تقديم يد العون والمساعدة لمختلف دول العالم، وقد كان البعد الإنساني حاضراً في سياسة الكويت الخارجية في جميع مراحل تطور هذه السياسة، ولتحقيق رؤية الحكومة الكويتية تم إنشاء صندوق الكويت للتنمية، والذي أنشئ لهدف تقديم المساعدات المالية للدول المحتاجه ومساعدة الدول المنكوبة والتي يحصل بها كوارث طبيعية وفيضانات، وهو أول مؤسسة إنمائية من للمساعدة في تنمية الدول الأخرى، ويعد مثلاُ رائداً لما يمكن للدول النامية أن تفعله لتزيد اعتمادها المتبادل علاجاً لأوضاعها، ودعماً لاستقلالها، وحيث كانت تجربة الصندوق الكويتي نموذجاً لإقامة مؤسسات إقليمية ودولية أخرى مشابهة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1971، وصندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

1. بيان ملامح السياسة الخارجية الكويتية.
2. التعرف على دور المساعدات الإنسانية في تحديد مكانة الكويت إقليمياً وعالمياً.
3. إبراز الدور الإنساني الذي تقوم به دولة الكويت من خلال سياستها الخارجية إقليميا وعالمياً.
4. توضيح دور المساعدات الإنسانية في توطيد العلاقات بين دولة الكويت والدول المستفيدة.

أسئلة وفرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن دولة الكويت تستخدم أداة المساعدات الإنسانية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، مما يعزز قدرتها ومكانتها بين الدول، وجعلها تحتل مكانة مرموقة في العمل الإنساني سواء بين الدول العربية الإسلامية أو الدول الإسلامية أو الدول غير المسلمة.

ومن هذه الفرضية نستنتج بعض التساؤلات ومنها:

1. ما هو الدور الإنساني الذي تقوم به دولة الكويت على الصعيدين العالمي والإقليمي؟
4. كيف استطاعت دولة الكويت بسياستها الخارجية احتلال موقع متميز على المستويين الدولي والإقليمي في الجانب الإنساني؟
2. ما هي مظاهر البعد الإنساني في سياسة الكويت الخارجية؟
3. ما هو أثر المساعدات الإنسانية على الدول المستفيدة؟
4. ما هو أثر المساعدات الإنسانية على دولة الكويت؟

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الحديث عن سياسة الكويت الخارجية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة(أسيري،عبد الرضا، 2011) بعنوان (الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: انجازات، اخفاقات، وتحديات ، إطار نظري**

يسرد أسيري في هذه الدراسة مكانة الكويت في المجتمع الدولي منذ استقلالها عام 1961 سرداً تاريخياً، وبين الكاتب مدى نجاح وإخفاقات السياسات الخارجية لدولة الكويت بأسلوب علمي محايد ساهم في جعل الكتاب مرجعاً أساسياً لدراسة السياسة الخارجية لدولة الكويت.

ويحدد المؤلف أهداف السياسة الخارجية من رؤيته التاريخية، وتعرض إلى مراحل تاريخية معينة فيها الدبلوماسية، بالإضافة توقعات واستنتاجات والتوقعات المستقبلية كنظرة استشرافية شخصية للمؤلف تجاه مستقبل التوجهات الدولية.

- **دراسة(مبارك عيد عوض العجمي، 2011) بعنوان (المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية من 1980-2010) جامعة الشرق الأوسط:**

هدفت هذه الدراسة إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية، والتعرف على اتجاهات هذه المساعدات، حيث أن الأهمية المتزايدة للمساعدات الاقتصادية كأحد أدوات السياسة الخارجية للدول، وبين الباحث دور هذه المساعدات في ترسيخ العلاقات بين الدول المانحة والدول المستفيدة، كما جاءت هذه الدراسة في محاولة تقديم طرح أكاديمي وموضوعي لعملية إدارة السياسة الخارجية الكويتية في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

كما هدفت إلى التعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية مع إبراز أسباب ضعف التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، وأخيرا بيان الاحتمالات المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلال قام بتحليل واقع الظاهرة من خلال استخدام أدوات البحث والتحليل وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والنتائج التي تساعد الحكومة في تفعيل موقع المساعدات الاقتصادية في العلاقات الدولية لدولة الكويت.

- **دراسة (سارة عبد اللطيف سعود الزيد،2012) بعنوان (المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية من 1961-2012) جامعة الشرق الأوسط:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استغلال الكويت لثروتها النفطية والإسهامات في التنمية العربية والإسلامية وكذلك على المستوى العالمي، ومدى التأثير لهذه المساعدات على علاقة الكويت بالدول الأخرى.

وهدفت للكشف عن الإمكانات والطاقات التي تملكها دولة الكويت والتي أسهمت في قدرتها على مساعدة الدول العربية، و تحديد المعايير والاتجاهات لأحجام وأشكال وأنواع الدعم الكويتي للدول العربية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

- إن هناك عدة طرق للمساعدات الكويتية ومنها الرسمية والتي تضم الوزارات والمؤسسات الحكومية والتابعة للدولة، وغير الرسمية وهي المؤسسات الشعبية وتضم الجمعيات الخيرية واللجان.
- يعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسات الرائدة بين مؤسسات التنمية التابعة للدول النامية.
- وظفت الكويت الإمكانيات المختلفة على المستوى العام والخاص لتحقيق أهداف الدولة القومية.

وتم استخدام المنهج التاريخ في هذه الدراسة وذلك باستعراض تطور المساعدات الاقتصادية وتأثيرها على مراكز صنع القرار في الدول المستفيدة منها، كما تم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي لمعرفة تطور قيمة وحجم القروض والمنح والمساعدات المالية المقدمة للدول العربية، وأثرها على السياسة الخارجية الكويتية.

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها تعتبر من الدراسات القليلة التي تناولت البعد الإنساني في السياسة الخارجية الكويتية، و تحاول الباحثة تقديم دراسة متكاملة يستفاد منها في هذا في هذا المجال، من خلال بيان أثر المساعدات الإنسانية لدولة الكويت خلال الفترة الزمنية للدراسة من 2014-2006.

وقد تطرقت الدراسات السابقة إلى بيان أثر المساعدات المالية على السياسة الخارجية الكويتية، وكيف وظفت هذه المساعدات كاداه من أدوات السياسة الخارجية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في توضيح الدور الإنساني للمساعدات الكويتية من 2014-2006، حيث أن هذه الفترة وما رافقها من ويلات وحروب وتشريد كبير لما يشهده العالم العربي من قبل، ودراسة أثر هذه المساعدات على هذه الدول والدور الذي تقوم به دولة الكويت ممثلة بسمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

- **دراسة(كينيث كاتزمان ، 2014) (الكويت: الحكم والأمن والسياسة الأمريكية) دراسة للكونغرس الأمريكي.**

تحدثت هذه الدراسة عن الأوضاع في الكويت بشكل عام، كما تحدثت عن العلاقات الخارجية للكويت وسياستها الخارجية.

وتناولت الدراسة في البداية الحديث عن مدى أهمية الكويت للولايات المتحدة الأمريكية كحليف في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وكانت الكويت محوريا في جهود الولايات المتحدة لتأمين

منطقة الخليج الفارسي لما له من الاستعداد للتعاون مع إستراتيجية الولايات المتحدة والعمليات العسكرية في المنطقة، على مقربة موقعها إلى كل من إيران والعراق، كما تحدثت عن السياسة الخارجية الكويتية والدور الذي تقوم به في المنطقة من مساعدات و الدور الذي تقوم به في حل الأزمات والمشاكل.

منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث على منهجيات البحث العلمي :

1. المنهج الوصفي التحليلي حيث تعتمد الدراسة على جمع المعلومات من المراجع والمصادر الجاهزة وتحليلها ودراسة النتائج وملاحظة التطورات في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال استخدام أدوات البحث والتحليل.
2. المنهج التاريخي وذلك في ذكر بعض الأحداث والوقائع الماضية التي تختص بها الدراسة .

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: وتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بدولة الكويت من جهة والدول المستفيدة من المساعدات من جهة أخرى.
- الحدود الزمانية: فتمتد من عام 2006 ولغاية عام 2014.

المفاهيم والمصطلحات:

- **السياسة الخارجية:**

تعرف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ويعد التخطيط للسياسة الخارجية أمراً ضرورياً لأي دولة مع غيرها من الدول فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه، وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية وإنما هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج.

- **المساعدات الإنسانية:**

تعتبر المساعدات الإنسانية أحد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة أو الدول الغنية أو دولاً ذات قدرات اقتصادية قوية إلى الدول المتلقية التي هي عادة تكون دول فقيرة أو ذات

اقتصاديات ضعيفة، وتعرف بأنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية، وذلك لمساعدة الدول المحتاجة[1] .

- **أدوات السياسة الخارجية:**

تعرف الأداة بأنها الوسيلة التي تستخدم لتحقيق هدف معين، وتتعدد أدوات السياسة الخارجية وتتنوع حسب طبيعة العلاقات بين الدول وسياساتها المتبادلة تجاه بعضها البعض، إضافة لطبيعة المكانة الدولية للدولة وإمكانياتها السياسة والعسكرية والإقتصادية وحتى الثقافية، ويمكن تحديد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول بصفة عامة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها في أربع أدوات: الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية، الأداة الاقتصادية، الأداة الدعائية[2].

الإطار النظري:

تسعى السياسة الخارجية لأي دولة إلى تحقيق الأهداف التي تصب في صميم ما يسمى بالمصلحة الوطنية، والتي تسعى لتحقيق أمور مهمة منها : القوة والرفاهية والمكانة، وهذه الأهداف لا تتغير أبداً فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية ومن أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ما يلي[3]:

أولا : المساعدات الاقتصادية

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

العامل الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

---

[1])والترز، روبرت،1974 المعونات الأمريكية والسوفيتية، تحليل مقارن، ترجمة نبيل صبحي، الكويت، دار قلم، 1974 ، ص11.

[2])الهياجنة ، محمد، مبادى العلوم السياسية، عمان، المكتبة الوطنية،2000، ص401.

[3])الغرايبة، مازن(1998) الدور في السياسة الخارجية، ندوة السياسة الخارجية الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية،ص2.

تعتبر التعريفات الجمركية من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية، وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة، فقد تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية، حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة، وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، إذ أن فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية.

كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها، ثم هناك القيود النقدية وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة والاستثمار.

وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والجنيه الإسترليني.

والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها، وهو البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج.

كذلك يعتبر الاندماج الاقتصادي أداة من أدوات السياسة الخارجية إذ أنه عن طريق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية وتواجه به التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول وتكتلات أجنبية، كما أن الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو اندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوربية المشتركة حيث كان المؤسسون لها يتوقعون أن تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية. لكن مبدأ السيادة القومية وتوسع دول السوق حال دون تحقيق هذه التوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادي.

وهناك أداة اقتصادية أكثر فعالية في الساحة الخارجية ونعني بها المساعدات الخارجية أو المساعدات الإنسانية وهذا سيكون موضوع الدراسة ولما له أثر على السياسية الخارجية الكويتية، أول من استخدمها المساعدات الخارجية الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية حيث وجدت هذه الدول أن المساعدات الخارجية وسيلة فعالة لاحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية.

ومنذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة.

ثانيا : الدبلوماسية

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات".

والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

وقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.

وجاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية.

أما بالنسبة لمصطلح الدبلوماسية الناعمة فيعد من المصطلحات المحدثة في مجال الحقل الأكاديمي والخطاب السياسي والإعلامي، حيث برزت من قبل الباحث والسياسي الأمريكي "جوزيف ناي الابن" في بداية التسعينات والذي عرفه في عام ١٩٩٠، على النحو التالي: "القوة الناعمة هي، في جوهرها، قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد.

وأصبح من الأمور المستقرة في الفكر السياسي المستقبلي أن مصادر قوة الدولة ومكونات نفوذها تتغير، وأن القوة العسكرية وحدها لم تعد تحقق سوى القليل، وأن للقوة في عالم اليوم مكونات متنوعة، عسكرية ودبلوماسية واقتصادية ومعنوية، تمنح الدولة القدرة على شق طريقها في العالم، وأن جوهر القوة يجسده ضغط سياسي ونفسي. وقد تكون الدولة قوية عسكرياً، لكن أساسها الداخلي متهافت، سياسياً واقتصادياً، وبالتالي لا يمكن اعتبارها قوية وقادرة في عالم تتنافس فيه القوى الدولية، على جبهات صراع اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية. وعلى الرغم من التركيز على استخدام القوة الصلبة من جانب الدول باعتبارها وسيلة لها أولوية لضمان أمنها القومي، إلا أنه لا يمكن تجاهل التأثير المتزايد للقوة "الناعمة" على نظام العلاقات الدولية.

ويقول" جوزيف ناي: " لقد أضحى من الصعب، في العالم المعاصر، استخدام العصا...إذ القوة العسكرية، على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه، فهي أصبحت صعبة جداً... وأصبحت الحرب أمراً جد مكلف من الناحية المادية..."، ناهيك عن المناهضة المتزايدة للحروب، والنفور المتزايد من استخدام القوة، أو محاصرة الدول والشعوب.

وارتبط تعريف القوة تاريخياً بـ"القوة في الحرب"، حيث اعتبرت عناصر مثل السكان، والأرض، والموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والقوة العسكرية، هي المكونات الرئيسة لمفهوم القوة، فإذا كان لدى الدولة أسطول قوي وجيش مدرب بشكل جيد، وكذلك قوة ديمغرافية واقتصادية، فمن المحتمل أن تكون قادرة على إجبار أو إكراه، أو حتى رشوة جيرانها، ومن ثم دفعهم إلى الامتثال لأهدافها.

ولكن حصر القوة في هذه العناصر قد قوبل بانتقادات، لاحظت أن امتلاك عناصر القوة السابقة قد لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على النتائج المرجوة، ومن ثم تمّ تقسيم القوة إلى: "صلبة" و"ناعمة" و "ذكية".

ويشير جوزيف ناي إلى أن "القوة الصلبة" تعني القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية."أي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب، والتي تستخدم فيها الجيوش، وهذه القوة تعني الدخول في مزالق خطرة، ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها، كما حدث مثلاً في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية.

ويمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر إيجابي على صورة الدولة على الصعيد الدولي، وعلى تعزيز قوتها الناعمة. كما هو الحال بالنسبة لاستخدام القدرات الاقتصادية لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، والقوة العسكرية من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام. كما يمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر سلبي على الدولة، يقوض مصداقيتها، وبالتالي يشوّه صورتها الدولية، حينما تستخدمها في عمل غير شرعي على الساحة الدولية. يقول ناي: "إنه، وإن أمكن الوصول للأهداف من خلال القوى الخشنة، من استعمال القوة من قبل القوى الكبرى، إلا أنه قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية". لذا، فإن الولايات المتحدة "إن أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة".

أما مفهوم "القوة الناعمة" صعوداً بعد نهاية الحرب الباردة، رغم أن ما يعبر عنه كان موجوداً قبلها وأثناءها، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية.

ووفقاً لـ ناي تعرّف القوة الناعمة بأنها المقدرة على التأثير وعلى تشكيل خيارات "أو أفضليات" الآخرين، والقوة الناعمة مشتقة من ثقافة، وقيم، وإنجازات الدولة "أو الأمة"، وعلى النقيض من القوة

الصلبة، فإن "القوة الناعمة" تقوم على جذب المعارضين، لمثلك، وقيمك و ثقافتك الخاصة. ويرى جوزيف ناي، أن كلا النوعين من القوة مهم، لكن الجذب أرخص بكثير من الإجبار. ولا تعني القوة الناعمة أن أدوات القوة الصلبة تختفي، لكن القوة الناعمة لها لحظتها المناسبة، وهي في الغالب تعمل في إطار من التبادل والتوافق مع أدوات القوة الصلبة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وإلا كانت النعومة مرادفة للضعف والعجز، فلا تكون بذلك خياراً بل تكون اضطراراً، وهو ما يفقدها في الغالب قوتها حتى في بعدها الرمزي، فتندرج تحت بند العلاقات العامة ، لا العلاقات السياسية بمعناها المركب، وتنأى عن العلاقات الدولية بالمفهوم العلمي الدقيق، وبذلك فإن مفهوم القوة الناعمة ليس مفهوماً ثابتاً بل تتغير القوة الناعمة بتغير وسائط وأدوات التأثير الثقافي وتحولاتها النوعية في ظل تحولات مفهوم المكان والجغرافيا، كما قد تزيد وتنقص حسب رصيد رأس المال الأخلاقي للدولة التي تريد أن تلعب دور النموذج المحتذى، وكذا رأس المال الحقيقي الذي تستثمره الدولة في هذا المجال من مخصصات وموازنات فيمكّنها من ممارسة النفوذ والتأثير، أو تبخل به لأسباب توازنات انتخابية أو تحالفات حزبية فتضعف، أو تهدره بالكلية فتفقد أدوات هامة في تحقيق مصالحها في الممارسة السياسية الإقليمية والدولية، ويبدو الأمر جلياً في الأزمات حين ينكشف القصور.

القوة الناعمة إذن إنما تتلخص "في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب به القوة المهيمنة، من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة، أو بما يغني عن استخدام سياسة العصا والجزرة".

وتعتمد الدول على ثلاثة مصادر، ومنها:

- **الثقافة:** وهي القيم والممارسات التي تضفي معنى ما على أي مجتمع، وتتجسد في الأدب والفن والإعلام.

- **القيم السياسية:** مثل حرية الصحافة، وقدرة الفرد على انتقاد حكومته.

- **السياسة الخارجية:** وهي مكون هام من مكونات القوة الناعمة. فاتباع سياسات خارجية مصممة بشكل جيد سيدفع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذو الدولة التي تستخدم القوة الناعمة. وتعد الدبلوماسية العامة- القاعدة الأساسية، لمفهوم "القوة الناعمة"، إضافة إلى التجارة والمساعدات الاقتصادية للدول الأجنبية. ويرى البعض، أن تصميم وتنفيذ الثورات الـ "مخملية"، و" الملونة، مظهر من مظاهر "القوة الناعمة". فمن خلال الدبلوماسية العامة يمكن النفاذ إلى قلوب وعقول ونفوس الناس، والتأثير على الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

أخذ مفهوم القوة الناعمة يحظى باهتمام واسع، بسبب قدرة هذه القوة على التأثير في عالم اليوم، وتنوع استخدامها، من وسائل الضغط الاقتصادي والدبلوماسي والنفسي، إلى أساليب الإغراء والجاذبية، من الفنون على اختلافها، بما فيها الأدب والمسرح والسينما المبهرة.

ثالثا: القوات المسلحة

تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها".

وتستخدم القوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد، فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.

وتمتلك الكويت كوحدة سياسية دولية السمات والخصائص المميزة بسياستها الخارجية والتي تتلخص لوجود مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من خلال أدوات السياسة الخارجية وأهمها المساعدات الإنسانية الذي سوف نتطرق له من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الكويـــــت في سطور

إن السياسة الخارجية الكويتية تعمل وفق إستراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة، وتحقق دولة الكويت صدق نواياها الحميدة تجاه كافة الدول الصديقة من خلال المساعدات التنموية التي تقدمها للدول النامية الإسلامية والعربية من خلال مؤسساتها المختصة.

وعَملت الكويت بشكل مستمر من خلال سياستها الخارجية على دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين، والالتزام بالشرعية الدولية، والتعاون الإقليمي والدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز وغيرها، هذا بالإضافة إلى المساهمة والتعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية، وقد كانت دولة الكويت ومنذ استقلالها حاضره إلى جانب جميع الدول المحتاجة إلى مساعدة.

وفي البداية ستقوم الباحثة بدراسة تاريخ دولة الكويت وذلك من خلال مبحثين رئيسين، سنقوم من خلالهما بشرح مفصل عن دولة الكويت، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالكويت.

المبحث الثاني : الكويت وآل صباح.

المبحث الأول

التعريف بالكويت

تعتبر دولة الكويت منذ القدم بوابة الشرق الأوسط بسبب موقعها الجغرافي المتميز، فهي تتصل بالخليج العربي وبجزيرة العرب جغرافياً وتاريخاً وسياسياً فالأوضاع متداخلة ومتشابكة، وبعد عدة عقود من اكتشاف النفط تحولت الأمة التي كانت في السابق تعتمد في معاشها على صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ والتجارة إلى أمة متمدنة تعتمد على وسائل الحياة العصرية والتقنية الحديثة وعلى بنية تحتية قوية.

فالكويت تتمتع بميزات عديدة جعلتها في الموقع الذي يفوق حجمها، فهي تملك إمكانيات نفطية ومالية هائلة، بالإضافة إلى تمتع الأسرة الحاكمة بالمرونة في التعاطي مع المعارضة السياسية، كما أنها سمحت للصحافة بالعمل الواسع في الكويت، كما أن الكويت تمتلك برجوازية تجارية عقارية ومالية نشطة، تختلف عن سائر مثيلاتها في الخليج العربي، وقامت بنسج شبكة واسعة من العلاقات المالية مع العواصم العالمية والإقليمية والعربية، ووظفت عائدات ضخمة من مواردها النفطية في استثمارات عقارية ومصرفية في تلك العواصم والبلدان الأوروبية والأمريكية، لأن الكويت كانت على قناعة أن هذه العلاقات المالية والاستثمارات في هذه الدول سوف ترتفع بالاقتصاد الوطني لها، وكما أنها تصونها من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الاستثمارات[1].

ولكي نتناول هذا المبحث بشكل مفصل سوف نقوم بتقسيمه إلى عدة مطالب، يتم من خلالها إعطاء الصورة الكاملة عن دولة الكويت، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الكويت (المعنى، الجغرافيا، معلومات عامة).

المطلب الثاني: النشأة والتأسيس.

[1]) الموصلي، منذر، 1999م،الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي،ط1،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر،ص87.

المطلب الأول

التعريف بالكويت (المعنى، الجغرافيا، معلومات عامة)

من الملفت للنظر وللدراسة هو أن الكويت رغم صغر مساحتها، لكنها لعبت دوراً مهماً على الساحة الدولية طوال الفترة الزمنية السابقة وحتى الآن، ولا يوجد باحث يريد أن يتحدث عن الخليج إلا وأن تكون الكويت من المواد الرئيسية التي يتحدث عنها، في تاريخ المنطقة وجغرافيتها، حتى أن الأسرة الحاكمة في الكويت أخذت دوراً وحجماً كبيراً يعادل مستوى الأسر الحاكمة في الدول الخليجية الأكبر مساحة وثروة، وبفضل ذكاء وممارسات بارعة في إدارة الحكم من قبل آل الصباح، أصبحت الكويت من أكثر دول الخليج النفطية نشاطاً مالياً واقتصادياً وعلاقات دولية [(1)].

وفي البداية سيتم التعريف باسم الكويت والموقع الجغرافي الميز لها، وإيجاز أهم المعلومات العامة عنها، وسيكون وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: المعنى (الاسم والانشقاق اللغوي).

هناك عدة مصادر تحدثت عن اسم الكويت، وقامت بالبحث في المعنى وبحسب هذه المصادر فأن اسم الكويت بابلية الأصل وتعني الحصن أو القلعة الصغيرة أو المبنى القريب من البحر أو النهر وترسو عليه السفن، والكويت تصغير كوت، والكوت كلمة مشهورة متعارف عليها في العراق ونجد وما جاورهما من البلاد العربية وبعض بلاد العجم ، وقد شاع استعمالها على الألسنة حتى صرفوها تصريف الكلمات العربية الأصلية، فصغروها وجمعوها فقالوا كويت و أكوات وبالمصغر سميت البلدة التي على ضفاف الخليج العربي وهي تطلق عندهم على البيت المربع المبني كالحصن والقلعة وغيرها مما يبنى لحاجة وتبنى حوله بيوت صغيرة بالنسبة إليه، ويكون هذا البيت مأوى للسفن والبواخر ترسو عنده لتتزود منه بما ينقصها من الفحم والزاد وما أشبه ذلك من حاجات السفر ولا تطلق إلا على ما يبنى قريبا من الماء سواء كان من البحر أو النهر أو البحيرة أو المستنقع ، وقد يطلق الكوت على النهر الصغير ويسمى به بعض القرى توسعا [(2)].

وقيل سميت الكويت بذلك الاسم نسبة إلى حصن صغير كان موجودا فيها بناه محمد بن عريعر زعيم بني خالد وقد أقام فيه أحد عبيده واتخذه مستودعا للزاد والذخيرة وما يحتاج إليه، فإذا أراد الغزو شمالا أو المرعى قريبا من ذلك الحصن تزود بما يريد وإنه وهبه لآل الصباح ومن كان معهم عندما

---

[1]) الموصلي، منذر، مرجع سابق،ص89.

[2])معجم المعاني الجامع، معنى كلمة كويت، متوفر الكترونياً على الرابط www.almaany.com

نزلوا تلك الأرض، فبعضهم يرى أن الكويت مشتقة من الكوت وتعني في لغة أهل الجنوب في العراق القديمة وما جاوره من بلدان البيت الذي يبنى على شاكلة القلعة أو الحصن حتى يسهل الدفاع عنه وتحيط به عادة مجموعة من البيوت على شكل قرية، ويشترط حتى تتفق التسمية مع الدلالة للاسم أن يكون محاطاً بالماء سواء أكان الماء ماء بحر أو نهر أو مستنقع [(1)].

ثانياً: الجغرافيا.

وصفت الكويت بأنها مفتاح ما بين النهرين ووسط بلاد العرب، ومن هنا كان لموقعها الجغرافي أهمية بالغة التي جعلت الكويت تلعب دوراً يفوق كثيراً المقارنة مع مساحتها وحجم سكانها فهي المدينة الوحيدة بين مضيق هرمز وشط العرب، وأصبحت بذلك الثغر التجاري للمناطق الداخلية التي تمر عبره صادراتها ووارداتها.

وتقع الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي، بين خطي العرض 28 و30 شمالاً، وخطي الطول 46 و48 شرقاً، ويحدها من الشمال العراق ومن الجنوب والغرب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي الذي يفصل الخليج العربي عن إيران، وتبلغ مساحتها (17.818) كيلو متراً مربع، ولقد أكسبها هذا الموقع أهمية تجارية منذ وقت طويل بحرًا وبراً ومنفذاً حيوياً لشما شرق شبه الجزيرة العربية إلى ما بلاد مابين النهرين أو العكس، وطريقاً وحيداً يصل الخليج بالمتوسط عبر العراق إلى حلب فالسواحل السورية على المتوسط[(2)] .

ثالثاً: معلومات عامة.

إن الكويت هي دولة عربية مستقلة تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب القارة الآسيوية على الخليج العربي، ، وسنوضح لمحه شامله عن أهم الجوانب العامة لدولة الكويت على النحو الآتي:

- عملة الكويت: عملية البيع والشراء هي عملية أزلية وقديمة ارتبطت منذ القدم بالإنسان في أول عصور البشرية فلا عجب أن نجد أن الإنسان الأول قد عرف ما يشبه البيع والشراء عن طريق المقايضة وهي استبدال السلعة بالأخرى، وبما يساويها، بل والأعجب من ذلك أن نجد ونسمع أن مثل هذا النظام ما زال قائما في عصر صعد فيه الإنسان للقمر وركب الهواء وغاص تحت الماء وسبقت سرعته للصوت والضوء، وعن تاريخ عملة الكويت سوف نسطر هذه السطور التي تستحق

---

[1]) معجم المعاني الجامع، معنى كلمة كويت، متوفر الكترونياً على الرابط
www.almaany.com

[2]) أسيري، عبد الرضا علي،2002، النظام السياسي في الكويت، ذات السلاسل للنشر، الكويت ، ص29.

المعرفة والوقوف عليها لأنها تمثل في تاريخها أحد جوانب التاريخ الكويتي بصفة عامة ، فالعملة الرئيسية للكويت هي الدينار الكويتي ويتكون الدينار من ألف فلس، وتنقسم الصكوك النقدية الكويتية إلى ست فئات وهي ربع دينار، نصف دينار، دينار، خمسة دنانير، عشرة دنانير، عشرين دينار، ويعتبر الدينار الكويتي صاحب أغلى سعر صرف في العالم ويساوي الدينار الواحد 3.46 دولار تقريباً.

- نظام الحكم: نظام الحكم في الكويت يعتبر إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعيين ولي العهد خلال سنة من تولية الأمير ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة مجلس الأمة بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وإذا لم يحصل على موافقة أغلبية المجلس يقوم الأمير بتزكية 3 على الأقل من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد وتتكون السلطات في الكويت من السلطة التنفيذية وهي تتمثل بمجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزيرا ولا يسمح بحسب الدستور أن يزيد عدد الوزراء عن عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان البالغ أعدادهم 50 عضواً وجميع الوزراء معينين بالبرلمان بحكم وظائفهم، أما السلطة التشريعية فهي ممثلة بالبرلمان ويسمى بمجلس الأمة الذي يتكون من 65 عضوا منهم 50 منتخب من الشعب 16 وزيرًا، والسلطة الثالثة هي السلطة القضائية وتتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاته.
- السكان: يتكون المجتمع الكويتي أسر وعائلات وقبائل، ويعود أصل هذه القبائل من إلى أصول الدول المجاورة وعلى رأسها الأسرة الحاكمة آل صباح فهم ينتمون إلى قبيلة عنزة العدنانية، وهناك من تعود أصولهم من المجتمع الكويتي إلى أوساط نجد وما حولها في شبه الجزيرة وإلى العراق وإيران، وفي آخر إحصائية لعدد سكان الكويت في عام 2014 أنه قد تجاوز إجمالي عدد سكان الكويت 4035550 نسمة يشمل عدد المواطنين والوافدين، ويشكل الذكور 60 في المئة، والإناث 40 في المئة، وكشفت احصائية الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أن الإناث يشكلن نسبة اكبر من عدد المواطنين الذكور، حيث يستأثرن بـ51 في المئة، مقابل 49 في المئة للذكور، ولفتت الاحصائية الى ان نسبة الذكور من الوافدين في الكويت اكبر من نسبة الاناث، بنسبة 65 في المئة للرجال و35 في المئة للإناث. وكشف الاحصاء أن مجموع السكان وصل حتى نهاية عام 2014 الى 4035598 نسمة، منهم 1258573 مواطنا و2777025 وافدًا، ويدين معظم سكان الكويت بالإسلام، ويتبع غالبيتهم طائفة السنة والبقية تتبع طائفة الشيعة، فالإسلام هو الديانة الرئيسية لدولة الكويت مع إعطاء الحرية الكاملة لمعتنقي الديانات الأخرى شرط عدم المساس بالديانة الإسلامية، وكون الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية هي لغة القرآن فإن اللغة العربية هي اللغة الرسمية لدولة الكويت.

- الاقتصاد: يعتبر النفط و الغاز من أهم مقومات الاقتصاد الكويتي، حيث تمتلك الكويت نسبة (10%) من احتياط النفط العالمي وتعتبر الكويت من مؤسسين منظمة أوبك، وهناك بعض الصناعات التي تعتمد عليها الكويت، وحيث تعد الكويت اكبر دولة في العالم في تصدير الربيان (القريدس) و لها استثمارات في الخارج البلاد كالمشاركة في نصيب كبير في شركة مرسيدس ببنز و شركة محطات الوقود كيو ايت وشركة بي بي النفطية البريطانية و استثمارات اخرى[1].

المطلب الثاني

النشـــأة والتأسيـــس

يرجع تاريخ الكويت الحديث إلى أكثر من 400 عام حينما أستوطنها آل صباح والعتوب عام 1613م، وكان غالب سكان الكويت منذ تأسيسها يمتهنون الغوص على لؤلؤ والتجارة البحرية بين الهند و الجزيرة العربية الأمر الذي ساعد في تحويل الكويت إلى مركز تجاري في شمال الخليج العربي وميناء رئيسي لكل من الجزيرة العربية وبلاد الرافدين، وبعد اكتشاف النفط وبدء تصديره في منتصف القرن العشرين، شهدت مدينة الكويت وقراها نهضة عمرانية واسعة فكان ذلك نقطة تحول في تاريخ الكويت، حيث هدم سور مدينة الكويت واستوطن البدو الرحّل وتغير نمط البناء والحياة بشكل عام وعلى الرغم من أن الكويت حكمها 15 شيخا منذ عام 1613 حتى اليوم، إلا أن الشيخ مبارك الصباح (1896-1915) يُعتبر المؤسس الحقيقي والفعلي للدولة، وقد نص الدستور الكويتي في مادته الرابعة على أن جميع حكام الكويت من بعده هم من ذريته بأبنائه وأبناء أبناءه[2].

وقد بدأ تأسيس مدينة الكويت الحديثة في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي من قبل دولة بني خالد في الإحساء حيث بنوا كوتا في الكويت، وقد أستوطن آل صباح المنطقة وازدهرت في عهدهم وبايع الشعب صباح بن جابر ليصبح حاكما لهم في عام 1752م، و قد تم بناء أول سور حول مدينة الكويت في عام 1760 لحمايتها من الغزو، و في 23 يناير 1899 وقع الشيخ مبارك الصباح معاهدة الحماية مع بريطانيا ، لكي تحمي الكويت من أخطار الدولة العثمانية، وتم اكتشاف أول بئر نفطي في الكويت في عام 1937 و هو بئر بحره ، و تم تصدير أول شحنة من النفط في عهد الشيح أحمد الجابر الصباح[3].

و في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح استقلت الكويت من بريطانيا بعد أن تم إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت في 19 /1961/6م ، و رفع علم الكويت الجديد ، وتم اصدار دستور الكويت ، و في عام 1963 تم افتتاح أول جلسة لمجلس الأمة، وشهدت الكويت على مر العصور تطوراً

---

[1] العنزي، احمد،1995،الكويت جدلية الثروة والسلطة، الكويت، مسعى للنشر والتوزيع، ص55.
[2]) الشيخ خزعل، حسين خلف، 1962م،تاريخ الكويت السياسي،ط1،بيروت،دار ومكتبة الهلال، ص45.
[3]) ابو حاكمة، احمد مصطفى،1965،تاريخ الكويت الحديث، الكويت ، ذات السلاسل للنشر،ص35.

سياسياً مستمراً واكبه تغير في شكل العلم الكويتي وتبدل في شعار الدولة كما استمر منذ عهود بعيدة تمسك الكويتيون حكاما ومحكومين وتبنيهم لفكرة الديمقراطية وكان الإعلان عن قيام مجلس الأمة هو بداية للتاريخ السياسي الداخلي والانطلاق إلى السياسة الخارجية وإبراز دور الكويت القومي الذي يعبرً بصدق عن موقع ومكانة الكويت بين دول العالم أجمع (1) .

وكما ذكرنا أنه في عهد الشيخ عبد الله السالم انتهت المعاهدة الموقعة مع بريطانيا في عام 1961، وأصبحت الكويت عضواً عاملاً في أسرة الشعوب العربية، وساهمت في جميع مؤتمرات القمة، فكان من أشهر مقولات الشيخ عبد الله هي أن الكويت دولة عربية تتضامن مع شقيقاتها الدول العربية في كل ما يعود بالخير على الأمة العربية، وقد أسهمت الكويت في معاونة شقيقاتها العربية في تقديم الدعم المالي في شكل قروض مالية، بالإضافة إلى مساهمتها في حل المشكلات والمنازعات بين الدول العربية، وكما عملت الكويت بالشراكة مع دول الخليج على دعم وازدهار التعليم في دول الخليج، حيث قامت الكويت بإنشاء الكثير من المدارس والمراكز الصحية في إمارات الخليج العربي وفاءً من الكويت لجيرانها (2) .

ولقد كانت أزهى أيام الكويت وشعبها في عهد الشيخ عبد الله الذي استطاع أن يضع حجر الأساس للنهضة الحديثة للكويت بروحه وعزيمته وإرادته القوية، حيث أنه في عهده تبادلت الكويت التمثيل الدبلوماسي مع معظم دول العالم وخاصة مع الدول العربية والدول الكبرى، وانضمت الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة في 1963/5/14م ومنذ ذلك الحين وهي تشارك بنصيب كبير في حل المشكلات الدولية، وكما أنها اشتركت في الكثير من المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو وغيرها الكثير من المنظمات، كما أنها ساهمت بتقديم مبالغ مادية لسد العجز في ميزانية هيئة الأمم المتحدة إيماناً وانطلاقاً من دورها الإنساني الدولي (3).

ومن بعد الشيخ سالم تعاقب على حكم الكويت العديد من الشيوخ الذين حكموا الكويت، ولم يختلفوا في نظام حكمهم عمن سبقهم وقاموا بتكملة مسيرة نهضة الكويت، وتم الاهتمام بالقطاع الصناعي في البلاد حيث تم وضع حجر الأساس لكثير من الصناعات الوطنية، وسارت النهضة الكويتية الحديثة بسرعة فائقة في جميع المجالات والميادين العلمية، حيث أنشأت العديد من المدارس والجامعات وتم إنشاء العديد من المستشفيات، كما أنه تم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وتم بناء العديد من الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، وتم تأصيل وتقوية الروابط الأخوية بين الكويت والبلاد العربية، كما أن الكويت تقوم الآن بدورها في المجال السياسي والعالمي لنصرة القضية الفلسطينية وتعمل جاهدة على

---

[1]) الشيخ خزعل، حسين خلف، مرجع سابق، ص45.
[2]) الرشيد، عبد العزيز، 1978م، تاريخ الكويت، بيروت، دار مكتبة الحياة، ص309.
[3]) الرشيد، عبد العزيز ، مرجع سابق، ص311.

مناهضة الصهيونية والاستعمار ليعود الحق العربي السليب إلى أهله، واستمرت النهضة الحديثة للكويت بفعل آل الصباح الأسرة الحاكمة للكويت حتى أصبحت الكويت في وقتنا الحالي بأجمل الصور وأبهاها، وتضطلع بدور كبير في المجال الإنساني[1] .

[1]) الرشيد، عبد العزيز ، مرجع سابق، ص300.

المبحث الثاني

حكم آل الصباح

إن قصة الكويت مع آل الصباح ليس لها مثيل ولا شبيه في تاريخ الأمم والشعوب على الإطلاق، كما أنه لا تنطبق عليها المقاييس المتعارف عليها في دراسة تاريخ المجتمعات، فهي تجربة فريدة لشعب وأسرة كانا يعيشان في إقليم واحد، وخاضا تجربة شاقة ومثيرة، استطاعا من خلالها قلب جميع الموازين والحسابات الدولية والإقليمية القائمة، كما أنهم استطاعوا شعباً وأسرة حاكمة بإنشاء دولة حديثة ديمقراطية بالرغم من صغر مساحتها إلا أنها تنافس في وضعها السياسي والاقتصادي الدول الكبرى على المستويين الإقليمي والدولي، وقبل البحث في تاريخ الكويت وآل الصباح، ولابد من دراسة المسرح الجغرافي الذي نشطت فيه عشيرة العتوب التي ينتمي إليها نسب آل الصباح والكويتيين وشيوخهم، وما وصلت إليه الكويت حتى هذا اليوم كشعب ودولة حديثة وأسرة حاكمة[(1)] .

وبالتالي فكان لا بد من تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين للبحث والدراسة الكاملة في هذا الموضوع، وذلك سيكون على النحو التالي:

المطلب الأول: نسب آل الصباح.

المطلب الثاني: نبذة عن حكام آل الصباح من الحاكم الأول إلى الحاكم الحالي.

المطلب الأول

نســـــب آل الصبـــــاح

يعود نسب آل الصباح إلى قبيلة العتوب أو بنى عتبه، حيث بدأ حكم أسرة آل الصباح للكويت في منتصف القرن الثامن عشر عندما اختارت عشيرة العتوب أحد أبنائها المتميزين من آل الصباح ليكون شيخاً على العشيرة حسب التقاليد القبلية العربية السائدة، لأنه ظهرت حاجة ماسة إلى قيام قيادة دائمة مستقرة يرجع إليها أفراد المجتمع في شؤون حياتهم وتتوافر لها الشرعية القانونية لممارسة سلطاتها الشرعية ، وتمثيل هذا المجتمع لدي الجهات الخارجية والمجتمعات المحيطة به، لأنه منذ نشأة الكويت توافدت مجموعات من الأسر والقبائل إلي هذه المنطقة قادمة من الجزيرة العربية مدركة أهمية هذا الموقع ومميزاته وصلاحيته لإقامة كيان مستقر تتوافر له كل المقومات التي تضمن له البقاء والازدهار، فعهدوا بالحكم إلى رجل منهم من آل الصباح فيه الكفاية والقدرة والصلاح ، وبايعوه بالحكم[(2)].

---

[1]) الموصلي، منذر ، مرجع سابق، ص120.

[2]) ابو حاكمة، مرجع سابق،ص 19.

و في البداية سنتكلم عن تاريخ العتوب الحلف القبلي الذي يضم عوائل مشهورة مثل آل الصباح وآل خليفة وكثير من العوائل وهو يعتبر دليل قوي على إثبات نسب آل الصباح.

وعشيرة العتوب كانت مجموعه من القبائل تشكل حلفا كبيرا يضم إليه أفخاذا كثيرة تنتمي لعدة قبائل هاجرت من موطنها الأصلي في نجد واستقرت على شواطئ الخليج، وقد تحالفت هذه القبائل مع بعضها البعض، ويعتبر آل الصباح من أشهر عوائل العتوب وينتمون إلى قبيلة عنزة، وسبب تسمية الصباح يعود إلى الشيخ صباح الأول بن جابر بن سلمان بن أحمد، الذي تم اختياره من قبل الشعب الكويتي ليكون لأنه أهلاً في إدارة البلاد وتحمل مسؤوليات حكم البلاد، فكان يعمل ويحكم البلاد وفق مبدأين هما إقامة العدل وعدم الاستبداد في الرأي، لأن حكم آل الصباح لم يكن مطلقاً، وإنما كان مقيد بالشورى والاستعانة بذوي الرأي من أهل البلاد، لأن الأسرة الحاكمة كانت تعتمد على التجار لتسهيل وتسيير أمور اقتصاد البلاد[1].

وتولي آل صباح الحكم بالكويت منذ نشأتها وساهموا مع أهالي الكويت في بناء واستقرار الكويت فكانت علاقتهم ولا تزال بأهالي الكويت علاقة وطيدة منذ القدم مبنية على الاحترام المتبادل، فكان هناك تشاور بين الأسرة الحاكمة وأهل الكويت في كثير من الأمور، وكانوا يستعينون بأهل الحكمة منهم، وقد أدى هذا التشاور والعلاقة الوطيدة بين الشعب والأسرة الحاكمة إلي مشاركة الكويتيون في الحكم كما أنه أدى إلى تلاحم سكان الكويت مع بعضهم البعض في الأزمات وكان الغزو العراقي للكويت خير دليل على حب الكويتيين لهذه الأسرة، فلم ولن يرضى الكويتيون بحكام غيرهم، ولذلك أصبح الحكم في الكويت وراثي وحصرياً في عائلة الصباح ، و كان اختيار الحاكم يتم برضا أهل الكويت عليه و مبايعتهم إياه ، و ما زال هذا التقليد متبعاً حتى هذا اليوم [2] .

المطلب الثاني

نبذة عن حكام آل الصباح من الحاكم الأول الى الحاكم الحالي

تعتبر الأسرة الصباحية من الأسر الحاكمة القديمة في الخليج العربي وجزيرة العرب، ولقد تعاقب على حكم الكويت منذ عام 1752م حتى الآن أي خلال قرنين من الزمن خمسة عشر حاكماً من آل الصباح، حيث بدأت مسيرة آل الصباح في الحكم بشيخها صباح الأول بن جابر الذي تسلم الحكم عام 1752م [3]، واستمرت حتى الآن في حكمها للكويت بشيخها الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح وقد تسلم المسؤولية عام 2006.

---

[1])خزعل، حسين خلف الشيخ،1970،تاريخ الكويت السياسي، الجزء الخامس، بيروت، دار الكتب،ص 132-150.

[2])خزعل، حسين خلف الشيخ،المرجع السابق،ص 112.

[3])الموصلي،منذر،مرجع سابق،ص115-117.

وكان اختيار الشعب الكويتي للشيخ صباح الأول من أجل تصريف الشؤون المدنية والفصل بين خلافات سكانها، لأنه نتيجة الحروب والصراعات السياسية المزمنة التي كانت تشعل شبه الجزيرة العربية والمجاعات والقحط هجرت العديد من القبائل والأسر إلى الكويت، فكان لا بد من مبايعة شخص قادر على إدارة هذا التجمع البشري بحكمة ومقدرة، وبالفعل تسلم مقاليد الحكم لدولة الكويت آل الصباح منذ تلك الفترة حتى الآن، وحيث أصبحت أسرة آل الصباح عامل توازن بين العائلات والقبائل التي تدور بينها الخلافات في الكويت، وأصبحت أسرة آل الصباح تشكل عامل استقرار وأمان من أجل ديمومة دولة الكويت والنظام الجديد الذي أصبحت تعيشه[1].

وكان لأسرة آل الصباح الأسرة الحاكمة في الكويت دور كبير في ترسيخ أركان المجتمع الكويتي، وتوحيد الصف به وتجاوز كل الخلافات العرقية والمذهبية في المجتمع الكويتي، واستطاعت بناء مجتمع كويتي موحد في إحساسه الوطني وتجاوبه السياسي، وأعطت الأسرة الحاكمة لكل صاحب حق حقه، وأصبحت الكويت ملجأ لكل من يرغب في الحياة الكريمة والسعيدة والآمنة بفضل القيادة الحكيمة للكويت من قبل آل الصباح[2].

ويمثل الشكل التالي الهرم التسلسلي لأسرة آل الصباح للكويت من الحاكم الأول حتى الحاكم الحالي، ويبين الشكل الحكام بشكل تسلسلي وتاريخ فترة استلام كل واحد منه للحكم في الكويت، ويبين هذه الجدول خمسة عشر حاكماً تسلموا مقاليد الحكم في الكويت، وسوف نقوم بشرح وبيان كل فترة حكم من حكام الكويت، وأهم الإنجازات التي تمت خلال فترة حكمه، وسيكون الشكل على النحو التالي:

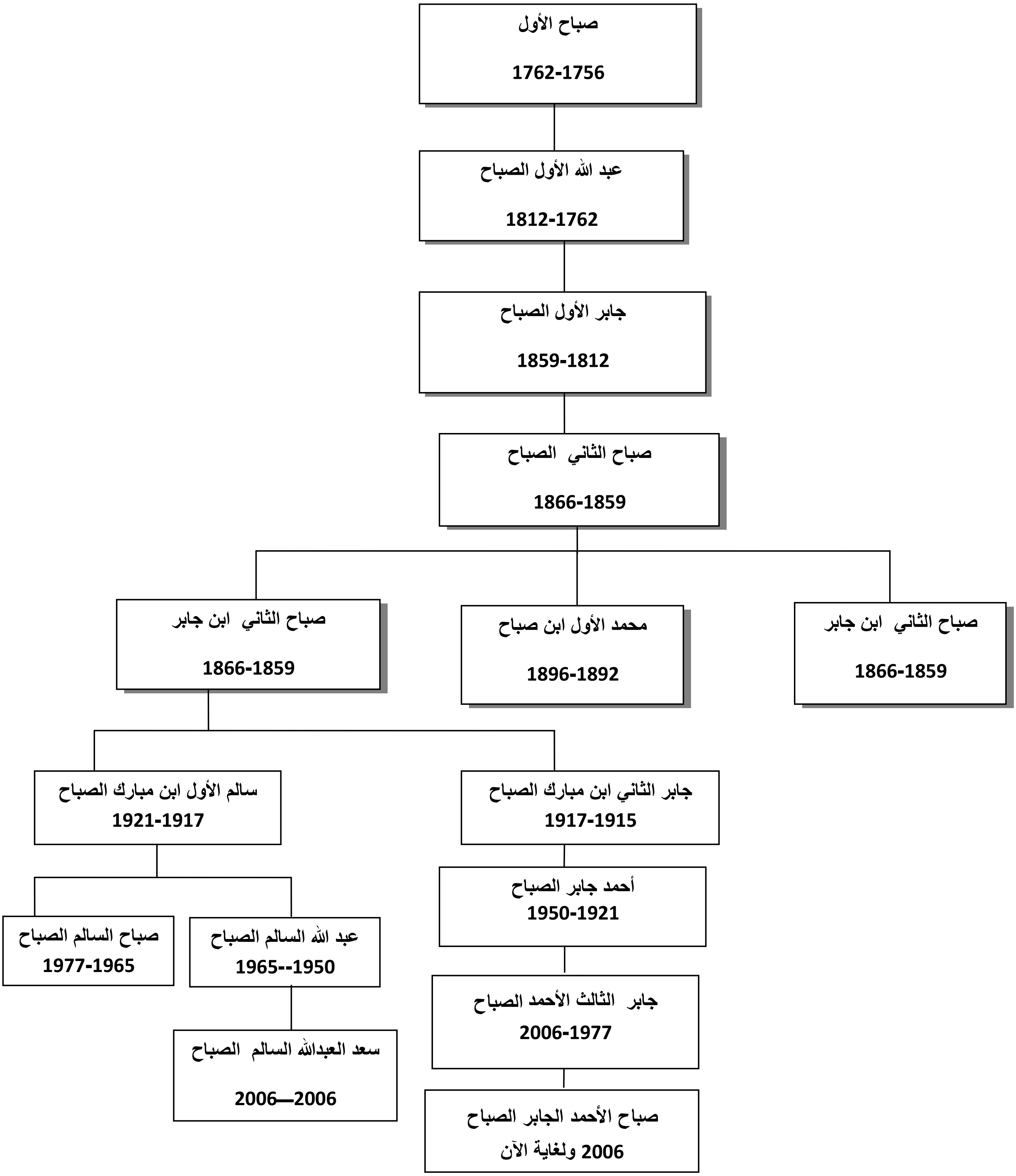
---

[1])أسيري، عبد الرضا علي،2002،النظام السياسي في الكويت،الكويت،ط6،ص31،

[2])خزعل، حسين خلف الشيخ،1970،تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، بيروت، دار الكتب،ص 44-45.

الشكل رقم (1)

شجرة حكام الكويت[1]



[1]) اسيري، مرجع سابق، ص32

- **الحاكم الأول :** الشيخ صباح الأول بن جابر هو الحاكم الأول للكويت ومؤسس الأسرة الحاكمة في الكويت منذ عام 1752م وتم اختياره من قبل الكويتيون لحل المشكلات وفض الخلافات والنظر في أمور البلاد وغيرها من الأمور ومن أسباب اختياره أنه عرف عنه الحكمه، وكان للشيخ صباح الأول انجازات كبيرة في بداية تأسيس دولة الكويت وذلك ببناء ووضع الحجر الأساس لدولة الكويت وبناء مجتمع مدني، حيث قام الشيخ صباح الأول ببناء الأسوار حول القرية القديمة الصغيرة والتي كانت تسمى الكويت، حيث كان سكان الكويت لا يتجاوز أربعة آلاف نسمة في ذلك الوقت، واستمر حكم الشيخ صباح الأول للكويت عدة سنوات من سنة (1756 ولغاية 1762م) [1].
- **الحاكم الثاني :** ويعتبر الشيخ عبد الله ابن صباح هو الحاكم الثاني والشيخ الثاني في أسرة آل الصباح، وأمتد حكمه من سنة (1762 ولغاية 1812) أي ما يقارب أربعين عاماً، وتم اختياره للمشيخة على الرغم من انه ليس أكبر أخوته وإنما هو أصغرهم، ولكن الصفات المميزة التي كان يتميز بها الشيخ عبد الله جعلته مؤهلاً لأن يستلم المشيخة، فتولي الحكم بعد وفاة أبية الشيخ صباح الأول وكان الشيخ عبدالله يتميز بأنه كثير الإصغاء و دائم التفكير و قليل الكلام وذكي، وأثبت ذلك على أرض الواقع لما حققه من إنجازات تحققت لدولة الكويت في فترة عهده [2].

وفي عهد الشيخ عبد الله تطورت الكويت وأصبحت أكبر وأقوى، وأصبح هناك أهمية كبيرة تتمتع بها الكويت، وأصبحت الكويت في عهده محطة لتزويد السفن والقوافل والتجارة القادمة من الهند إلى أوروبا وبالعكس وأصبحت الكويت ميناء لنقل التجارة إلى نجد، مما زاد المطامع في دولة الكويت، كما أنه تم بناء سور الكويت الأول في عهده[3].

- **الحاكم الثالث:** الشيخ جابر الأول بن عبد الله بن صباح هو الحاكم الثالث للكويت، وامتدت فترة حكمة من سنة (1812 لغاية 1859م) أي ما يقارب 45 سنة من الحكم لدولة الكويت، و عرف الشيخ جابر بالكرم ولقب في جابر العيش دلاله على شدة كرمة فكان كثير التصدق للفقراء وفي عهده تم بناء سور الكويت الثاني للحماية من الغزوات [4].
- **الحاكم الرابع:** تولى المشيخة من بعد جابر ابنه صباح الثاني ليكون الحاكم الرابع في تسلسل المشيخة في الأسرة الحاكمة في الكويت أسرة آل الصباح، وتولى الحكم سنة(1859 لغاية 1866م)، وكانت الكويت في عهده مدينه مسالمة لا تحب القتال، وكان شعب الكويت يعملون بالتجارة وكانت التجارة مزدهرة في ذلك الوقت، وقد كان الحاكم صباح الثاني يدير حكم الكويت بكل حكمة واقتدار،

---

[1])خزعل، حسين خلف الشيخ،1970،تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، بيروت، دار الكتب،ص 46-48.
[2])الموصلي، منذر، مرجع سابق،ص132.
[3])أسيري،عبد الرضا علي، مرجع سابق،ص32..
[4])الفرحان، راشد عبدالله،1960، مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها مع الحكومة البريطانية والدول العربية،القاهرة،دار العروبة،ص265.

وكانت قيادته كعلاقة الأب اتجاه أبناءه، ولم تكن تتدخل الحكومة في شؤون الناس، ولم يحدث في زمانه أحداث كثيرة [1].

- **الحاكم الخامس:** تولى إمارة الكويت عبد الله بن صباح الصباح (1892 - 1814) الحاكم الخامس لدولة الكويت بعد وفاة أبيه الشيخ صباح جابر الصباح عام 1866،والملقب بعبد الله الثاني الصباح. **ومن أبرز الأعمال** في عهده أنه أول حاكم يقوم بصك عملة كويتية عليها أسم الكويت، كما أنه قام بفتح خزائنه أمام الكويتيين عندما تعرضت الكويت إلى مجاعة حتى اضطر أهل الكويت إلى أكل ذمام البهائم التي تذبح في عام 1867 .
- **الحاكم السادس:** تولي الشيخ محمد بن صباح الحكم سنة (1892 لغاية 1896)، وكان محبا للخير مسالما ذو إرادة قوية وعزم شديد و جعل أخاه الشيخ جراح شريكا له بالحكم وبإدارة شئون البلاد، وتولى الحكم بعد وفاة أخيه الشيخ عبد الله، و قد نعمت الكويت خلال الثلاثين عاماً التي تسلم فيها أمور الحكم بالاستقرار الداخلي، وتحسنت العلاقات التي تربطها بجيرانها العرب وتطورت الكويت خلال فترة حكمة وتم بناء الأسواق والدكاكين ومنها سوق السمك وسوق اللحم، وكان الشيخ محمد و الشيخ جراج علي خلاف مع أخيهم الشيخ مبارك و تدخل كبار رجالات الكويت في تلك الفترة من أجل حل الخلاف بين الأخوة ولكن لم يصلوا لحل الخلاف وحصل ما حصل فأنفرد الشيخ مبارك بالحكم فيما بعد وكان لهذه الحادثة رنة وأسى وحزن في الكويت قديما وتفاقم الخلاف بينهم مما أدي فيما بعد إلي إقدام الشيخ مبارك إلي قتل أخويه.
- **الحاكم السابع:** الشيخ مبارك الصباح (1896 – 1916) استلم الحكم بعد مقتل أخوية محمد وجراح رحمهم الله وعرف عن الشيخ مبارك الشجاعة وقوة البأس وحسن الإدارة ووصلت سمعته إلى البلدان المجاورة ولقب في وقتها بـ " أسد الجزيرة " وفي عهدة اتسعت الكويت وازدهرت وتحقق عصر الرخاء والأمن للكويت، وله الفضل الكبير في تأسيس الدولة ومن
- **الحاكم الثامن:** الشيخ جابر بن المبارك الصباح "جابر الثاني" (1916 – 1917)، وتولي الحكم بعد وفاة والدة رحمه الله وكان حليما مع الشعب ولم تكن فترة حكمة طويلة، وقام بعمل بعض الأمور جعلت الشعب يحبه والأحداث في عهد أول عمل قام في إعفاء الشعب من ضريبة الثلث على العقارات، مؤتمر الكويت لتوحيد العرب ضد الدولة العثمانية.
- **الحاكم التاسع:** الشيخ سالم المبارك الصباح (1917- 1921)، عرف عنة الشجاعة والعفة والتقي وكان رحمة يحارب الفسق والفجور وكان رحمه الله يتجول ليلا في الكويت ويتابع أحوال شعبه.
- **الحاكم العاشر:** الشيخ احمد الجابر الصباح (1921-1950)، تولي الحكم بعد وفاة عمة رحمه الله كان رحمه الله ذكيا وحليما ومسالماً ينظر إلي الأمور بحذر وحيطة وحصل في عهد الكثير

[1]) Lewis pelly, report on A Journey to Riyadh in Central Arabia,1985,p.p.9-12-17.

والازدهار، وتحقق في عهده العديد من الانجازات منها المجلس التشريعي الأول، **و**اكتشاف النفط عام 1938م**.**

- **الحاكم الحادي عشر:** الشيخ عبد الله السالم الصباح (1950-1966)**، و**تولي الحكم بعد الشيخ احمد الجابر رحمه دخلت الكويت مرحلة جديدة في نشأتها وهو مؤسس الدولة الحديثة وأبو الدستور والديمقراطية وفي عهده عم الرخاء الاقتصادي الكويت مع تزايد إنتاج النفط واتجهت البلاد إلى نهضة عمرانية شاملة وفي عهدة انتشر التعليم واهم الإحداث في عهده تولى إثناء عهده الشيخ أحمد الجابر الصباح رئاسة المجلس التشريعي الأول والمجلس التشريعي الثاني عندما كان ولي العهد، وقام بالتوقيع على وثيقة استقلال الكويت من بريطانيا في تاريخ 19 يونيو 1961، تولى رئاسة أول مجلس للوزراء بتاريخ الكويت دعي لانتخابات المجلس التأسيسي وذلك كي تضع الدستور الدائم للكويت وأجريت الانتخابات بعام 1961، وقام بتاريخ 11 نوفمبر 1962بإصدار الدستور للكويت، وانضمت إلى هيئة الأمم المتحدة في 1963/5/14، وأجريت انتخابات مجلس الأمة الأول ببداية عام 1963 وهو المجلس التأسيسي وعند افتتاحه لمجس الأمة الأول بعد عملية الانتخابات وتنفيذا لما ورد بالدستور من أن أمير الكويت يجب عليه أن يقسم أمام مجلس الأمة القسم الدستوري لتوليه الحكم قام سموه بتأدية القسم أمام النواب وتلك سابقه بالعالم بان يقسم حاكم بعد توليه الحكم بثلاثة عشر عاماً**.**

الحاكم الثاني عشر: الشيخ صباح السالم الصباح (1965-1977)،تولي بعد وفاة أخيه المرحوم عبد الله السالم رحمه وفي عهد استكمال لنهضة الكويت واستكمال بناء الدولة الحديثة في جميع الميادين وعرف عن الشيخ صباح حبة لشعبة حيث تم افتتاح جامعة الكويت 1966 م في عهده كما أنه تم وضع الحجر الأساسي للرعاية السكنية والصحية وتمت مشاركه الجيش الكويتي في حرب 1967 م وحرب أكتوبر 1973 م.

الحاكم الثالث عشر: تولى الحكم الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بسنة (1977-2006) بعد الشيخ صباح السالم رحمه الله وفي عهد مرت الكويت في أوقات عصية وقاد البلاد رحمة الله واستثمرا خبراته السابقة بالشؤون المالية والتدبير المحكم في استثمارات الكويت داخل البلاد وخارجها واتصاله الفاعل والمؤثر الذي خدم القضايا الرئيسية للوطن والأمتين العربية والإسلامية، وكان صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية،;كما أنه قام بالتوسط في توحيد اليمن الشمالي و الجنوبي، قام بدعم القضية الفلسطينية حيث نشأت حركة فتح في الكويت وقام بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عندما كان وزيرا للمالية دعمه العراق في حربة ضد إيران الغزو العراقي الغاشم علي الكويت حرب تحرير الكويت بعد تحالف عالمي لم يسبق له مثيل قاد الكويت من الخارج إلي إن تحررت من

براثن الاحتلال أول رئيس يقف له رؤساء مجلس الأمن الجمعية العمومية لمدة دقيقة ونصف بالتصفيق له في خطابة الشهير حرب تحرير العراق من النظام العراقي البعثي.

الحاكم الرابع عشر: تولي الحكم الشيخ سعد العبد الله الصباح من الفترة (2006/1/15م لغاية 2006/1/24م) وانجازات الشيخ سعد تحسب له مع الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ودور الشيخ سعد في الغزو دور يحسب له فهو رجل الأزمات والمواقف الصعبة أطال الله في عمرة ولقب بالأمير الوالد فهو أول من حكم الكويت (حكم عرفي) بعد التحرير سنه 1991 وأول حاكم يتم عزله من الحكم بسبب مرضه (من قبل مجلس الأمة) وهذا يعتبر سابقه لم تحدث بالعالم وديمقراطيه لم يشهدها العالم من قبل.

الحاكم الخامس عشر: تولي الحكم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من الفترة (2006 لغاية الآن) بعد الشيخ جابر الأحمد، شهد لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله حنكته في مجال السياسة الخارجية ما يقارب الأربعة عقود ، حيث ارتبطت صورة سموه واسمه بوزارة الخارجية فأصبح من الصعب أن يذكر اسم الوزارة دون النطق باسم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رعاه الله ، و على الرغم من أنه شغل مواقع أخرى ، إلا إن وزارة الخارجية طغت على ما عداها، و يؤكد الكثير من الدبلوماسيين الذين عاصروا سموه حفظه الله أنه يعمل بطاقة كبيرة ويبذل جهوداً خارقة في تنمية العلاقات الكويتية الخارجية وخاصة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.
فلم تكد تنقض أكثر من خمس سنوات على تقلد سمو الشيخ صباح الأحمد – حفظه الله منصبه وزيراً للخارجية ، حتى شهدت دولة الكويت استقراراً في أوضاعها السياسية ، وقطعت شوطاً كبيراً في مجال الدبلوماسية الخارجية القائمة على نكران الذات والنظر إلى المصلحة العامة قبل المصلحة المحلية أو الإقليمية ، ومن ثم اعتبر بحق أستاذاً للسياسة الخارجية.

وأثبتَ سموه حفظه الله في جميع المناصب التي تقلدها كفاءة ومقدرة كبيرة في معالجة الشؤون الداخلية والخارجية لدولة الكويت على الرغم من التحديات التي قدر له أن يواجهها، كما كان لسموه رعاه الله دوره في تأسيس المجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول المجموعة الأوربية والذي يهدف إلى توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين الطرفين ، ومن خلال ذلك المجلس تم إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الكثير من دول هذه المجموعة وغيرها من الدول الأخرى.

ولم تقتصر سياسة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله على ضرورة إيجاد حلول للخلافات العربية فحسب ، بل امتدت طموحاته إلى العمل من أجل الوحدة العربية و التآلف القومي ضد التهديدات الخارجية التي يتعرض لها الوطن العربي ، وكثير ما كان يؤكد على أن التضامن العربي هو الوسيلة الوحيدة لاكتساب احترام الآخرين ، ولمواجهة الأخطار التي يتعرضون

لها، وأكد سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله إدانة دولة الكويت للإرهاب ، وكان حريصاً كل الحرص على الوقوف بصلابة ضد ما تروجه أبواق الدعاية الغربية من أن روح الإرهاب إسلامية وجسده عربي، مؤكداً إن الإسلام هو دين السماحة والتسامح ، وأن ما يثار من آراء أو اتجاهات مغرضة حول أن الطريق إلى مكافحة الإرهاب هو إصلاح العالم العربي والإسلامي لهو أمر عار عن الصحة.

واستطاع سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله أن يحصل لدولة الكويت على تأييد دولي لم يسبق له مثيل بعد كشفه لممارسات العدوان العراقي، الذي كان من نتيجته أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم 678 في التاسع والعشرين من نوفمبر 1990م على إثر الموقف المتصلب الذي اتخذه النظام العراقي وضربه عرض الحائط بجميع القرارات التي اتخذها المجلس بدءاً من القرار رقم 660 الذي صدر عقب الغزو مباشرة والقرارات اللاحقة ذات الصلة بالعدوان العراقي على الكويت.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الكويتية

تتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد، وتنتهج السياسة الخارجية لأي دولة عدة وسائل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح القومية للدولة، ومن الملاحظ دائماً أن الكويت كانت تلعب دوراً أكبر من حجمها الجغرافي، واستطاعت الكويت من تطوير هويتها السياسية المميزة وتبنت سياسة خارجية مستقلة [1]، وتعد السياسة الخارجية بالنسبة إلى الدول الصغيرة النامية مثل الكويت إحدى الآليات الأساسية لتكيفها مع المجتمع الدولي الخارجي، حيث أن الدول الصغيرة النامية تستخدم السياسة الخارجية كوسيلة للمحافظة على أمنها وبقائها واستقرارها، وتأكيد استقلالها وتجسيد هويتها القومية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والوصول إلى أسواق الدول الأخرى، والحصول على المكانة الدولية[2].

وتشكل الدول الصغيرة أكثرية دول العالم، وهذه الدول تواجه تحديات عديدة منها اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية، وهذه التحديات تجعل هذه الدول الصغيرة عرضه للانكشاف الأمني والاقتصادي، مما يفرض عليها استخدام سياستها الخارجية لصيانة أمنها وتحقيق سياسة خارجية فاعلة، فما هي السياسة الخارجية؟ وما هي أنماط السياسة الخارجية الكويتية؟ وما هي محددات السياسة الخارجية الكويتية؟ وما هي أهداف السياسة الخارجية الكويتية؟ فكل هذه الأسئلة سوف نجيب عليها في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى عدة مباحث، وسوف نلقي الضوء في كل مبحث على جزء من هذه الأسئلة، وسيكون ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول:السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية المحددة للسياسة الخارجية الكويتية.

---

[1])الموصلي،مرجع سابق،ص306.

[2]) سياسة الكويت، متوفر الكترونياً على الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki

المبحث الأول

السياسة الخارجية الكويتية

إن السياسة الخارجية لأي دولة تعتبر الأداة الأساسية التي يتم من خلالها اتصال الدولة وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية، من أجل مصالح الدولة المختلفة، لأنه لا علاقات دولية من دون سياسة خارجية، فجميع الدول ومن ضمنها دولة الكويت تسعى دائماً هذه الدول إلى الدخول مع بعضها البعض في علاقات تفاعل سياسية ذات أبعاد ومدلولات مختلفة من أجل ضمان قيم الدولة وحماية مصالح أمنها القومي من التحديات والتهديدات المباشرة أو غير المباشرة.

والكويت كغيرها من الدول سعت منذ استقلالها إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المحيطة بها، ومع أغلب دول العالم، لأنها أيقنت أن ترسيخ استقلال الكويت وإبراز دور الدولة الكويتية ذات المساحة الصغيرة على الصعيد الإقليمي والدولي لا يكون إلا من خلال السياسة الخارجية والعلاقات المتبادلة مع تلك الدول الأخرى، فما هي ماهية السياسة الخارجية، وما هو تاريخ السياسة الخارجية لدولة الكويت؟ وما هي أهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت؟، فهذه الأسئلة سوف نجيب عليها من خلال دراسة المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الأول

مفهوم السياسة الخارجية

تتعدد التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية، ومرجع ذلك التعدد في التعريفات إلى اختلاف إدراك مفسري هذه الظاهرة المعقدة وفهمهم وشرحهم لها، فنجد أن مفسري هذه الظاهرة قدموا لنا العديد من التعريفات للسياسة الخارجية، حتى أن الباحث في السياسة لا يستطيع أن يرسوا على تعريف واحد للسياسة الخارجية، وسوف نقوم بتسليط الضوء على أهم التعريفات الشاملة التي قدمها الباحثين السياسيين لظاهرة السياسة الخارجية.

ويقصد بالسياسة الخارجية هو منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للدولة بهدف إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق ويتواكب مع أهداف الدولة[1]، كما أن السياسة الخارجية عبارة عن نسق أو أسلوب عمل معين ترتئيه الدولة في مجالات العمل الخارجي لتغيير سلوكيات الدول والوحدات السياسية الخارجية[2] .

كما أن السياسة الخارجية تمثل القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال والأنشطة التي تتخذ لتنفيذ هذه القرارات، من أجل الوصول بالمصالح الوطنية إلى الحد العلى من الانجازات عن طريق وسائل أكثر إفادة وأقل تكلفة، وهذه الأهداف تحقق بأحد الأمرين إما بالدبلوماسية أو الحرب[3].

كما أن السياسة الخارجية تعني حسب رأي احد فقهاء السياسية بأنها: " السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[4]، لكن هذا التعريف المأخذ عليه هو أنه عبارة عن مجرد رصد السلوك ويهمل الأبعاد الأخرى للسياسة الخارجية كالأهداف والاستراتيجيات.

أما "تشارلز هيرمن" فإنه يعرف السياسة الخارجية بأنها: "غاية مقصودة أو برنامج لمواجهة مشكلة، يضعه صناع السياسة السلطويون(أو ممثلوهم) يوجه نحو الوحدات الموجودة خارج الاختصاصات السياسية لصناع السياسة، وفي معنى آخر يقصد به أنه برنامج مصمم لمواجهة بعض المشاكل أو متابعة إنجاز بعض الغايات التي تستلزم أنشطة موجهة نحو الوحدات الخارجية، ويفترض أن يحدد البرنامج شروط عمل الدولة وأدارتها ووسائلها"[5]، ولكن يلاحظ على هذا التعريف انه هناك مبالغة في نظرته إلى السياسة الخارجية على أنها عمل مخطط، وهذا ما لم يحدث بانتظام متواتر.

وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها تتضمن: " مجموعة مستقرة من المواقف نحو البيئة الدولية وخطة ضمنية أو صريحة عن علاقة أي بلد مع العالم الخارجي، وهي صورة واعية عما عليه أو ما ينبغي أن تكون عليه مكانة الدولة في العالم، أو بعض المبادئ العامة المرشدة أو المواقف المحددة أو المؤثرة في القرارات المتعلقة بقضايا معينة"[6].

---

1) James Rosenau, Moral Forever, Systrmatic Analysis,and Scientific consciousness in for-eign Policy Research,in Austin Ranny,ed Political Science and Public Policy (Chi-cago,Markham,1968),p.386.

2) George Modelski,A Theory of Foreign Policy (New York,praeger,1962)pp.6-7.

3) Paul Seabury, Power,Freedom and Diplomacy:The foreign Policy of The United States(new York,Rdom House,1965),p.7.

4)سليم،محمد السيد،1989،تحليل السياسة الخارجية،القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،ص14.

5) Charles Hermann "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy,"Intrnational Studies Quarterly",no.34(1990),pp.3-21.

6) William Wallace, "Establishing the Boundaries",in Barber and Smith,op.cit..,p.14.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للسياسة الخارجية الكويتية

ارتبطت السياسة الخارجية المعاصرة للكويت باستقلال البلاد في 1961/6/1م، وعلى الرغم من أن الكويت عاشت تحت الحماية البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنها هيأت نفسها لتشارك في النشطة السياسية المختلفة قبل حصولها على الاستقلال الفعلي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[1].

وبدأت الكويت تساهم في أعمال الجامعة العربية عن طريق المشاركة في مؤتمرات الجامعة العربية، كما أنها دعت جامعة الدول العربية لعقد العديد من اجتماعاتها في الكويت، وبعدها انضمت الكويت إلى العديد من المنظمات الدولية المختلفة[2]، وقد مرت سياسة الكويت الخارجية ب مراحل تاريخية منذ حصولها على استقلالها عام 1961م، وسيطرتها على السياسة الخارجية حتى وقتنا هذا، وسوف نوجزها على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى(1961-1963) الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي:**

واجهت دولة الكويت العديد من التحديات بعد حصولها على استقلالها، حيث تمثلت أغلب هذه التحديات في مواجهة الأطماع العراقية في الكويت والمطالبة بضم الكويت إلى العراق، فقد ادعى رئيس جمهورية العراق آنذاك عبد الكريم قاسم أنه لابد من أن ترجع الكويت إلى أهلها الشرعيين، وشكل هذا التطور مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، وهيمن التهديد العراقي وطرق معالجته على تحركات الدولة وأسلوب حياتها منذ المرحلة الأولى حتى انقضاء التهديد مع منتصف عام 1963م الذي بعدها اعترف النظام العراقي الجديد بدولة الكويت، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها الكويت إلا أنها نجحت في بناء مؤسسات دستورية وشعبية من خلال إيجاد دستور دائم وإجراء انتخابات نيابية عامة في البلاد[3].

وبعد ترسيخ دولة الكويت لمبادئها وركائزها الداخلية، اتجهت بترسيخ علاقاتها على المستوى الخارجي، واعتمدت في بداية ذلك على العون العسكري البريطاني والسياسي الدولي، وبعدها تم التركيز على الدعم العسكري العربي، إضافة إلى التعاطف الدولي اتجاه قضية الكويت العادلة، وكان الاختبار

---

[1])أسيري،عبد الرضا علي،مرجع سابق،ص195.
[2])الجاسم، نجاة عبد القادر،1980،التطور السياسي والاقتصادي للكويت،القاهرة،المطبعة الفنية الحديثة،ص200-205.
[3])أسيري،عبدالرضا علي، مرجع سابق، ص19

الأول لسياسة الكويت الخارجية الحديثة كان في اختيار الكويت الحل العربي لخلاف عربي لقضيتها العادلة المبحث الثاني: العوامل الخارجية المحددة للسياسة الخارجية الكويتية[1].

- **المرحلة الثانية (1962-1979) مرحلة البراغماتيكية والمنهج العلمي:**

تميزت هذه المرحلة بفعالية سياسة الكويت الخارجية وأنشطتها، واستخدام العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والسياسية، وحتى وصلت الكويت إلى مستوى متقدم، وهيمنت الأداة الاقتصادية في هذه المرحلة بالدرجة الأولى، وكان للكويت دور في المجال الاقتصادي دور المانحة والمستثمرة والوسيط، وأصبحت الاستثمارات والقروض أكبر وسيلة فعالة للتأثير في مجريات الأحداث في العالم العربي.

وأصبحت الكويت من خلال مؤسساتها التنموية قوة حيوية فعالة للتقدم في العالم الثالث، وفي هذه المرحلة كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية أداة الدولة الفعالة والرئيسية لتقديم القروض الاقتصادية.

أما بالنسبة لقدرتها الدفاعية فتعتبر أزمة الصامتة مع العراق عام 1973م (حيث في تلك الفترة تجاوز العراق حدود الكويت واعتداؤه على نقطة شرطة الصامتة داخل الحدود الكويتية) مرحلة تحول في بناء الهيكلية العسكرية الحديثة والتركيز على البناء العسكري لمواجهة التحديات الخارجية، وفي منتصف السبعينات باستخدام أسلوب" التعزيزات الدفاعية"، لإعادة بناء قدرات الكويت الردعية، حيث تعتبر الأداة العسكرية أداة رمزية ومكملة للأداتين الرئيستين الآخرين في السياسة الخارجية، وهما الاقتصادية والسياسية.

- **المرحلة الثالثة (1979- 1986) مرحلة التذبذب وعدم الثبات:**

اتسمت هذه المرحلة بزيادة الاستقطاب السياسي الداخلي نتيجة الثورة الإيرانية والحرب العراقية-الإيرانية، وبدأت سياسة الكويت الخارجية المركزية في التغيير وتبدلت أولويات الدولة في الأمن المحلي والإقليمي، وإعادة ترتيب أولويات وتوجهات الدولة الخارجية، خاصة على صعيد مفهوم الأمن الداخلي والخليجي ومستوياته.

ومرت البلاد بحالات من عدم الاستقرار الأمني، حيث شهدت قفزات في العمليات الإرهابية داخل الكويت وضد المصالح الكويتية في الخارج، ففي عام (1978) سجلت حالتان من هذه العمليات، وارتفعت إلى (17) حالة في عام 1980، وكان عدد قضايا الإرهاب و العنف السياسي (232) قضية

[1])أسيري،عبد الرضا علي،المرجع السابق،ص195.

موزعة على الفترة ما بين عام 1961- حتى تحرير البلاد من الاحتلال العراقي1993، ووصل الإرهاب ذروته في عام 1987م، حيث حدثت (27) حالة من إجمالي قضية الإرهاب، وكان ناتج قضايا الإرهاب العديد من الوفيات والجرحى[1] .

وفي هذه المرحلة تم تهميش العلاقات العربية، وتقدمت العلاقات الخليجية باستثناء العلاقات مع العراق في محور السياسة الخارجية الكويتية، وهيمنت الأدوات العسكرية والسياسية على هذه المرحلة، وازدادت الأنشطة العسكرية الخليجية المشتركة وتم تشكيل قوات مشتركة(درع الجزيرة) [(2)] .

- **المرحلة الرابعة (1987- 1990) مرحلة التخوف والشكوك:**

في هذه المرحلة جُر الكويت إلى مستنقع أمني وسياسي إقليمي وأصبحت سياستها تجاه الحرب العراقية الإيرانية تحريضاً للتهديدات الإيرانية، وأصبحت هذه الحرب مهيمنة على أسلوب تفكير صناع القرار السياسي في الكويت.

- **المرحلة الخامسة (1990-1991) مرحلة الغزو والتفكك:**

امتازت هذه المرحلة بالتهديد العراقي للكويت اعتباراً من منتصف يوليو 1990، وكان رد الفعل الكويتي ساذجاً وبسيطاً، وينطوي على الجهل بالنوايا العراقية الحقيقة واللامبالاة السياسية، حيث أعطت دوراً أكبر للارتباطات والمبادئ العربية وركزت على حل الخلافات المفتعلة، عن طريق الوساطات العربية أو الجامعة العربية.

وقد فشلت المناصرات العربية في وقف الزحف العراقي عندما غزا العراق الكويت، وقد تحررت الكويت بمساعدة الشعوب والحكومات والدول المستنيرة والمتحضرة والديمقراطية من خلال جميع الأدوات المتاحة ومؤسساتها الشرعية ونظامها الحاكم، وقد استخدمت جميع الأدوات المتاحة لتحقيق أهدافها، وكان لدور دول التحالف والمؤسسات الدولية وخاصة مجلس الأمن الدولي، أهمية كبيرة في إيجاد تحالف عسكري دولي من خلال خطتي" درع الصحراء" و" عاصفة الصحراء" وإصدار قرارات دولية عديدة تؤيد الشرعية الكويتية وترفض الاحتلال العراقي للكويت وتبعاته [(3)].

---

[1])أسيري، عبدالرضا علي، المرجع السابق،ص196.

[2]) جريدة الوطن، 1994/4/10، .

[3]) أسيري، عبد الرضا علي، مرجع سابق، ص250.

- **المرحلة السادسة(1991-1995) مرحلة التردد وعدم وضوح الرؤية:**

بعد نجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت، كانت التوقعات العامة بأن دولة الكويت ستنطوي على نفسها بعد التحرير حتى تعيد ترتيب أوضاعها بعد الغزو العراقي، ولكن هذه التوقعات لم تحدث حيث بدأت الدولة بالتحرك السريع والفعال مع الخارج، وقد بدأ النظام السياسي مع بداية عام 1994 بالانفتاح على دول العالم العربي عن طريق تجزئة الدول بما يسمى بـ" دول الضد" إلى تصنيفات مختلفة تعتمد على درجة تأييدها وتعاطفها مع العراق في الحرب على الكويت، حيث يمكن من خلالها إعادة العلاقات مع هذه الدول بسهولة ويسر.

- **المرحلة السابعة(1995-2015) مرحلة التأهيل والتجديد:**

مع منتصف التسعينيات زادت الضغوط العربية وحتى الدولية على الكويت من حالة التشدد والجمود في الوضع العربي، من خلال إعادة تقييم خطابها السياسي والذي اعتمد على درجة تشدد هذه الدول في تأييدها للعراق في فترة ما بعد التحرير، واتخذ الخطاب السياسي منحنى جديداً إذ تنازلت الحكومة عن مطلب المصارحة قبل المصالحة، وعن طلب الاعتذار الرسمي للدعم العراقي، مكتفية بالإدانة والرفض والاعتراف بقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت، وإبداء هذه الرغبة في المساهمة بالضغط على النظام العراقي لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين في سجون العراق.

وبدأت الكويت في فتح قنوات الاتصال والسماح برحلات الطيران المدني وتبادل البضائع، ويتضح أن الكويت في خطها السياسي الجديد ترغب في ان تتبع ديناميكية جديدة مبينة على الواقعية مع فهم المتغيرات الدولية والضغوط الإقليمية، والشروع في التأهل من جديد لبناء سياسة تعاون وتوازن مع الأنظمة العربية حيث أن سياسة مثل هذه تعتبر مقبولة من مختلف الأطراف العربية.

ويمكن تسمية فترة ما بعد التحرير بفترة " النقاوة والطهارة" في سياسة الكويت الخارجية لأنها كانت تنظر إلى الأمور بمنظار الكويت الوطنية لكن الأمور تغيرت بعد ذلك لتأخذ في اعتبارها المصلحة القومية(1).

---

[1]) أسيري، عبد الرضا علي، مرجع سابق، ص253.

المبحث الثاني

العوامل المحددة للسياسة الخارجية الكويتية

من أشهر النماذج في تصنيف العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية هو تقسيمها إلى: عوامل داخلية: وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانع السياسة الخارجية)، وعوامل خارجية: وهي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي).

وسيتم محاولة فهم وشرح السياسة الخارجية لهذه الدول عن طريق تحديد مجموعة العوامل الرئيسة الذي سيقوم الباحث بتوضيحها كالآتي:

المطلب الأول

المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

يقصد بالعوامل الداخلية هي العوامل التي تنبع من طبيعة البيئة الداخلية والتي تستطيع الدولة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة إستراتيجيتها والتي من خلالها تتمكن القيادة الإستراتيجية من تسيير دولتها بفعالية اكبر وأدق ، ولا يمكن للدولة صياغة إستراتيجية بدون تحليل كاف وجيد لبيئتها الداخلية وإمكانياتها، وبمعنى آخر معرفة نفسها وقدراتها ومدى قوتها أو ضعفها، وذلك في محاولة لتسخير بيئتها الداخلية وتطويعها في أغراضها، وهنالك عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية التي تؤثر على السياسية الخارجية الكويتية ومن هذه العوامل:

أولاً: العوامل الجغرافية المؤثرة في السياسية الخارجية الكويتية

يعتبر العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تؤثر في رسم خطوط السياسة الخارجية للدول، وقد تكون المخترعات الحديثة مثل الصواريخ عابرة القارات تركت أثراً ، في تقليل أهمية هذا الوضع ، إلا أنها على الرغم من ذلك لم تستطع القضاء على كل آثاره ، فاتساع أراضي الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين من العوامل التي تعطي قوة لكل من هذه الدول ومن باب أولى في عصر الصواريخ الموجهة ، خاصة إذا ما توافر العنصر البشري بنسب تتلاءم مع الرقعة الجغرافية والموارد البشرية .

وتعتبر العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة على نمط سياسة الكويت الخارجية، وطريقة تعاملها مع محيطها الدولي، حيث أن دولة الكويت تمتاز بمساحة محدودة وكثافة بشرية قليلة، إذا ما قورنت بالدول التي تحيط بها والتي تتميز بمساحات شاسعة وكثافة بشرية كبيرة وهي السعودية والعراق وإيران، حيث أن هذه الدول تلعب دوراً كبيراً في المنطقة، وتؤثر على قرارات وسياسات الدول التي تقع ضمن نطاقها ومن ضمنها دول الكويت، ويقسم أحد الباحثين المنطقة من زاوية الجغرافيا السياسية إلى ثلاث حلقات متداخلة وهي[1]:

1. الحلقة الأولى: وتمثلها الكويت والبحرين وقطر والإمارات، وتقع هذه المنطقة في قلب المنطقة البترولية.
2. الحلقة الثانية: وتتمثل إيران والعراق والسعودية، وهي القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة.
3. الحلقة الثالثة: وتدخل في نطاقها تركيا وباقي الدول العربية الأخرى

ومن هنا تقع دولة الكويت في قلب المنطقة الرئيسية للصراع وقد كان نابليون بونابرت محقا عندما قال "إن الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسة خارجية معينة، لكن السياسة الخارجية الكويتية امتازت على امتداد السنوات الخمس الأخيرة وحققت مؤشر (صفر توتر خارجي) و(صفر أعداء) بامتياز، ويمكن تصنيفها على أنها البلد العربي الوحيد وضمن ترتيب الدول الأُوَل في العالم الذي لم يسجل أزمة دبلوماسية خارجية خلال السنوات الخمس الماضية ولم تقطع الكويت علاقاتها دبلوماسياً مع أي بلد في العالم باستثناء علاقتها مع النظام السوري في إطار موقف خليجي وعربي ودولي مندد بأحداث العنف والقتل التي طالت الشعب السوري الذي انتفض ضد الرئيس بشار الأسد مطالباً بتغيير النظام[2].

ثانياً: النظام السياسي

تنبع أهمية أبعاد النظام السياسي من خلال المتغيرات الرئيسة التي تؤثر وتتأثر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث أن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مرتبطة مع طبيعة النظام السياسي للدولة، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي، أو غير ديمقراطي، ويؤثر في عملية اتخاذ القرار، من حيث الجهة التي تصنع القرار في السياسة الخارجية، ففي الكويت يعتبر النظام الديمقراطي سبباً في دعم السياسة الخارجية، حيث أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

---

[1]) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 253.

[2]) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 253.

لإجراءات ومشاورات ومناقشات طويلة مع جهات عديدة، ولكن في بعض الحالات يلزم لتنفيذ السياسة الخارجية بعض السرية والكتمان، وإن الإجراءات ومناقشات الطويلة مع جهات عديدة تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار وتنفيذه، مما يفقد القرار فاعليته[1].

ثالثاً: النظام الاقتصادي

يؤثر النظام الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار من زوايا عدة، فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبيا، تكون لديها حرية اكبر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، كما وان قدرتها الاقتصادية هذه تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، كما أن وجود هذه الموارد الاقتصادية للدولة، لا يكفي أحياناً لنجاح سياستها الخارجية، بل يجب أن يتوافر شرط أخر، وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح، لخدمة السياسة الخارجية للدولة، والنظام الاقتصادي الكويتي يعتبر من أهم العوامل التي دعمت السياسية الخارجية، والذي ساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، أما الدول التي تكون قدرتها الاقتصادية ضعيفة، فان هذا الأمر يحد من حريتها في القدرة على اختيار البدائل التي تتلاءم مع مصلحتها القومية. ولهذا فانه لا تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها الخارجية، بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف الأخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف للمشاركة في صنع قرارات هذه الدولة، وتحديد البدائل الواجب اختيارها . ويرى الباحث أنه يجب ربط القرار السياسي بشكل مرن بالقرار الاقتصادي لتتمكن الدولة من تحقيق مكاسب سياسية إلى جانب المكاسب الاقتصادية[2] .

ثالثاً: الأحزاب السياسية

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية، ويتوقف دور الحزب السياسي في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه هذا الحزب، ففي النظم السياسية التي تعتمد سياسة الحزب الواحد، يقل دور الأحزاب (غير الحزب الحاكم) في عملية صنع القرار، وقد ينعدم تماما، حيث تحرم من المشاركة في الحكم بأي صورة من الصور، وتبقى في موضع ملاحقة مستمرة، من قبل النظام، ولهذا فان الحزب الحاكم يكون له الدور الرئيس في عملية اتخاذ القرار، ويمكن القول أن الحزب الحاكم في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية التي

[1]) مقلد، اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص1511.
[2]) الحديثى، هانى(1985) في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، ص ٣٩.

يحكمهـا، وغالباً ما يكون تأثيره في السياسة الخارجية قويا جداً، ويلعب دوراً بـارزاً فـي صـنع السياسـة الخارجية وفقاً لعقيدة الحزب السياسي.

أمـا فـي الأنظمـة السياسـية التـي تسـمح بتعـدد الأحـزاب، يبـرز دور الأحـزاب السياسـية فـي عملية صنع القرار، سواء كانت هذه الأحزاب مشاركة في الحكـم، أو تقـف فـي صـف المعارضـة، مـع اختلاف درجة التأثير في الحالتين، فإذا كان الحزب في قمة السلطة، فانـه يختـار مـن القـرارات مـا يـتلاءم مـع أفكـاره ومبادئـه إلا أن هذا الوضع يختلف عندما يشارك فـي الحكم أحزاب عدة علـى شـكل ائـتلاف، إذ تشـارك جميعهـا فـي صـنع القرارات، وبذلك تصبح عمليـة صـنع القرار عمليـة توفيقية لمجمل آراء الأحـزاب المشـاركة.

رابعاً: الرأي العام

يعـد الـرأي العـام مـن أحـد العوامـل المهمـة بـل والمشـاركة فـي عمليـة صـنع القـرار السياسي.فمن ضمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الـرأي العـام وصـانعي القـرارات يـؤدي إلـى خلـق التفاعـل الطبيعـي بـين اهتمامـات الـرأي العـام وقراراتـه وقـرارات السـلطة السياسـية، الأمـر الـذي يضـمن الحفـاظ علـى الاسـتقرار السياسـي والاجتمـاعي مـن ناحيـة وأحـداث التغيـرات المجتمعيـة بطريقـة سليمة من ناحية أخرى .ومـن هنـا يمكـن القـول أن الـرأي العـام يعد مـن أهـم العوامـل التـي يضـعها صـانع القـرار فـي حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم[1].

وقد عرف "فلويـد أولبـورت" الـرأي العـام ، بأنــه تعبيـر عـن حجـم كبيـر مـن الأفـراد عـن أرائهـم ّفي موقف معين، إما من تلقاء نفسهم أو بنـاء علـى دعوة توجـه إليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضـاً لمسائلة أو شـخص معين أو اقتـراح ذي أهميـة واسـعة بحيـث يكـون العـدد ذا نسـبة كافيـة لممارسـة التـأثير علـى اتخاذ إجراء معين سواء بطريقـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة علـى صـانع القـرار، سـواء كـان القـرار داخليـا أو خارجيـاً[2].

اذ يمثـل الـرأي العـام قيداً مهمًا على صانع القرار، ولكـي يكـون دور الـرأي العـام فعـالا فـي عمليـة صـنع القـرار فـي السياسـة الخارجيـة، يجـب ان تتـوافر لصـانع القـرار خصـائص ثقافيـة واقتصـادية معينـة، وان يكـون ملمـاً بمعلومـات كافيـة عـن الكثيـر مـن الـدول الخارجيـة، والمشكلات

---

[1]) كفارنه، أحمد عارف، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بحث منشور مجلة الدراسات الدولية، العدد42، ص46.

[2] (Nazih Ayoub , the State and Public Policies in Egypt Sadat Sience. (London :ithac: press reading ,19911, the State and Public Policies in Egypt Sience.

السياسية الدولية المصاحبة، كما يتوقف تأثير الرأي العام على القرارات الخارجية، على وسائل الاتصال المختلفة التي تمكنه من ان ينقل آراءه بواسطتها لصانعي القرار [1].

المطلب الثاني

المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

نعني بالمتغيرات الخارجية كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي والتي يمكن حصرها في المحيط المادي والجغرافي ومن هذه العوامل:

1. العامل الخليجي: تعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس الى سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية، واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية، حيث يعد العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، ويعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية، الأمر الذي جعلها تتوجه بالدعوة إلى تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لمواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية.
2. النظام الدولي: إن شكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، لذلك فإنً لما قد يتسبب به من فوضى في حال لم يؤسس على خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار يكون كبيرا قواعد علمية وعملية قوية، وهناك لا بد من التأكيد على ضرورة الاعتناء بالقرار قبل إصداره، وذلك لأهميته البالغة.

وإن التغير في شكل وطبيعة النظام الدولي العام، يؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة، بوصفها وحدة من الوحدات المكونة لهذا النظام، فالدول في ظل نظام تعدد الأقطاب، تتوافر لها حرية اكبر في الحركة، واتخاذ القرارات كما يصبح للدول الصغرى قدرة اكبر على المناورة الخارجية عن طريق التلويح بالانضمام إلى حلف معين، أو الانسحاب من الحلف المنظمة إليه.

وتبلورت هذه الأهمية نتيجة ظهور مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه ومنها[2]:

- وجود المنظمات الدولية وأهمها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

---

[1]) كفارنه، أحمد عارف، مرجع سابق، ص46.

[2]) كفارنه، أحمد عارف، المرجع السابق، ص48.

- العلاقات القانونية بين الدول على وفق القانون الدولي، فكثيراً ما أخذت القرارات السياسية طابعاً دولياً من خلال تأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية والسلبية بين الدول
- قيام تكتلات اقتصادية وعسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ذلك التكتل ومناهجه وأفكاره.

وانطلقت السياسة الخارجية الكويتية من هدف أساسي وهو دعم العلاقات مع القوى الدولية الكبرى وتعميق التعاون الإقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول الغربية بصفة عامة، وقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية حتى عام 1990 بالمحافظة على سياسة الحياد الإيجابي والتوازن بين القوتين الشرقية والغربية[1].

3. **الأزمة السياسية الدولية:** تعرف الأزمة السياسية: هي التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة[2].

كما عرفها آخرون بأنها موقف سياسي مفاجئ يشكل تهديدا سياسيا للأهداف القومية مع وجود مدة محدودة من الوقت لاتخاذ القرار، أي أن هناك ثلاثة عناصر تتميز لها الأزمة (المفاجأة، التهديد، قصر الوقت) وتتطلب الأزمة اتخاذ قرارات سريعة[3].

وذلك كما حصل مع الغزو العراقي للكويت، فقد أثرت هذه الأزمة على علاقة الكويت وسياستها الخارجية مع كثير من الدول، وقامت ببناء علاقتها وذلك حسب تعاون الدولة الأخرى مع النظام العراقي السابق.

4. **العلاقات الكويتية والدول العربية:** تأثرت العلاقات العربية- العربية بسبب أحداث إقليمية مشحونة بتقلبات سياسية وأخطار أمنية أهمها تداعيات ثورات الربيع العربي والحملة الدولية ضد الارهاب، إلا أن الكويت لم تتأثر سياستها الخارجية بسبب اي طارئ جديد على الساحة السياسة العربية وحافظت على مؤشر (صفر توتر) و(صفر أعداء) في تعاملاتها الدبلوماسية العربية والإسلامية والدولية المختلفة الجديدة والقديمة.

وقد سعت الكويت في أكثر من ظرف شابه توتر في علاقات دول خليجية - خليجية وعربية - عربية للعب دور وسيط الصلح والسلام بين بعض الدول، ولم تقطع الكويت أي علاقات دبلوماسية مع

---

[1]) العنزي 1996، أمن الخليج العربي... دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد83، جامعة الكويت، الكويت، ص 257.

[2]) عثمان، عثمان، مواجهة الأزمات، مصر العربية للنشر والتوزيع،القاهرة، 1995، ص14.

[3]) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجيل، 2001، ص272.

أنظمة سياسية عربية جديدة وصلت إلى الحكم بفضل ثورات شعبية وظلت علاقاتها مفتوحة على كل الأصعدة مع الدول العربية قاطبة من دون تأثر بما أفرزه الربيع العربي من طبقة سياسية مختلفة تحفظت عليها دول عربية وقاطعتها دول أخرى.

وترى الباحثة أن الكويت لعبت دور كبير في سياستها الخارجية من أجل تخفيف معاناة الدول العربية، فالكويت منذ استقلالها كانت من الدول الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط، و قد شاركت الكويت في مؤتمرات القمة العربية منذ انعقاد أول مؤتمر لها في عام 1964م، وعملت على الالتزام بجميع قراراتها وبوحدة الصف العربية.

الفصل الثالث

المساعدات الإنسانية الكويتية

أثبتت الممارسات العملية أنّ العمل الإنساني بات يحتل حيزاً كبيراً في أجندة السياسية الدولية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العمل الإنساني برز بعد أن أدخلت أجندة العمل الإنساني في عالم السياسة، وهو ما اتضح من خلال عمل المنظمات الإنسانية إلى جانب الحكومات، ومشاركتها الأجندة، فخلال عام 1990 بدأت المنظمات الإنسانية بقبول فكرة ضرورة العمل على وضع حد لجذور وأسباب المعاناة الإنسانية التي تنتج عن الصراعات والحروب، وهذا التوجه نقل المنظمات الإنسانية إلى عالم السياسة، وفرض عليها العمل إلى جانب الدول ومشاركة الأجندة معها.

فالدول بدأت تهتم بالعمل الإنساني، وأدخلته ضمن نطاق أجندتها السياسية عبر عمليات الدعم لأعمال الإغاثة، وإرسال الجيوش لتقديم المساعدات الإنسانية، وإعطاء صبغة شرعية للتدخل من أجل حماية المدنيين، وهو عرف بـ "التدخل الإنساني". بل إنّ المنظمات الإنسانية وجدت نفسها في منافسة مع الدول التي بدأت تزاحمها، وتعمل معها إلى جنبا إلى جنب، حيث دعت العديد من المنظمات الإنسانية الحكومات إلى وضع حد للصراعات والنزاعات بسبب تزايد وتعقّد المشكلات الإنسانية وصعوبة إيجاد حلول لها، فالمنظمات الإنسانية واجهت العديد من العقبات أثناء عملها في مناطق النزاعات، واضطرت في بعض الأحيان إلى تقديم الفدية لأمراء الحروب والمليشيات، إلا أنّ هذا التوجه من جانب المنظمات الإنسانية تجاه العمل إلى جانب الحكومات أضر بحياديتها واستقلاليتها، فعلى سبيل المثال لوحظ تجاهل المنظمات الإنسانية لمبادئ العمل الإنساني في الحروب التي حدثت كوسوفو، وأفغانستان، والعراق، وذلك لأنها تلقت تمويلها من الحكومات المشاركة في تلك الحروب والمسئولة عن الكوارث التي خلفتها، وهو ما أحدث خلطاً كبيراً بين المبادئ الإنسانية والمصالح السياسية، وبدأ الحديث عن أزمة في حقل العمل الإنساني، وأطلق البعض تحذيرات من تداعيات هذا التحول الخطير للعمل الإنساني[1].

كما حظيت قضية المساعدات الإنسانية باهتمام كبير من قبل المفكرين والقيادات السياسية في العديد من دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ممثلة بمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان، وقد شهد مطلع الألفية الثالثة تحولاً جوهرياً في أهمية المساعدات والمعونات، وفي

---

[1]) محمد علي، و حمدي بشير (2009)، الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأميريكية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، ص172.

العديد من المؤتمرات العالمية مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري في المكسيك عام 2002م، الذي أُكد على أهمية المساعدات الإنسانية فيه.

وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث على المساعدات الإنسانية الكويتية من جانبين، وذلك من خلال المبحثين الرئيسين التالين، وهما:

المبحث الأول: مفهوم وأهداف المساعدات الإنسانية ومعوقاتها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية الكويتية.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف المساعدات الإنسانية ومعوقاتها

إن العمل الإنساني له دور كبير في نهوض المجتمع من كبواته، والأهم من ذلك أنه يسهم في تعزيز بنيانه الاجتماعي الداخلي ويزيد من تماسك أبنائه وانتمائهم له، الأمر الذي يعزز قدرة المجتمع على مواجهة تحديات وصعاب الحاضر، ويمكّنه من السير بخطى واثقة نحو المستقبل.

وسوف يقوم الباحث بدراسة هذا المبحث عن طريق مطلبين رئيسين، هما ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية وأهدافها.

المطلب الثاني: معوقات العمل الإنساني.

المطلب الأول

مفهوم المساعدات الإنسانية وأهدافها

تعتبر المساعدات الإنسانية من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب هذا العمل أهمية متزايدة يوما بعد يوم، لما أصبح يشهده العالم وتعانيه شعوب بعض الدول من فقر وتشرد ولجوء، وظروف إنسانية وكوارث طبيعية كثيرة، فأصبح الحاجة ملحة لوجود هيئات حكومية وغير حكومية تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية لهذه الفئة المنكوبة والمشردة والتي تعاني من ظروف إنسانية صعبة، فيكون هدف هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية الدولية تقديم المساعدة وتخفيف وطأة الظروف الإنسانية الصعبة على من يعاني ويعيش تلك الظروف.

أولا: مفهوم المساعدات الإنسانية

يُعرّف العمل الإنساني بمفهومة البسيط والمتعارف عليه بأنه ذلك النشاط الهادف إلى تقديم المساعدة والإغاثة للأفراد الذين يواجهون خطر يهدد حياتهم، وهو عمل لا تحكمه عوامل المصلحة السياسية حيث أنّ أغراضه ذات طبيعة إنسانية خالصة، ويقوم على مجموعة من المثل والمبادئ المتمثلة في مبدأ الإنسانية، والنزاهة، والحيادية، والاستقلالية(1).

فمبدأ الإنسانية يبرر الهدف من العمل الإنساني وهو أنه موجه للبشرية جمعاء، ويدعو مبدأ النزاهة إلى تقديم الخدمات الإنسانية دون التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الدين او

[1]) محمد علي، و حمدي بشير مرجع سابق، ص173.

الانتماء السياسي، بينما يدعو مبدأ الحيادية والاستقلالية إلى الامتناع عن المشاركة في الأعمال العدائية أو الانحياز لأطراف المتحاربة في النزاعات والحروب، وأن لا تكون المساعدات الإنسانية مرتبطة بأجندة هذه الأطراف أو أية أطراف أخرى لها مصلحة في النزاعات.

كما تعرف المساعدات الإنسانية بأنها: مساهمة الأفراد والدول والهيئات الرسمية والهيئات الغير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالعمل أو بتقديم مساعدات مالية أو تقديم مساعدات عينية، أو مساعدات إغاثة وغيرها من أشكال المساعدات الإنسانية الكثيرة التي تظهر الحاجة لها وقت وقوع الأزمات والكوارث الإنسانية(1).

ثانياً: أهداف المساعدات الإنسانية

وتعتبر المساعدات الإنسانية تجسيداً عملياً لفكرة "التكافل الاجتماعي الدولي" باعتباره يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية والإغاثية التي تقوم بها بعض الدول والأشخاص والهيئات الرسمية والغير رسمية والجمعيات الدولية، الذين يتحسسون آلام الناس وحاجاتهم الأمر الذي يدفعهم لتقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة هؤلاء الناس بهدف تحقيق الخير والمنفعة لهم، وتخفيف المعاناة التي يتكبدونها بسبب الظروف الإنسانية الصعبة التي يمرون بها إما جراء الحروب أو الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية، لأن الغاية من المساعدات الإنسانية هي تخفيف المعاناة عن الدول الفقيرة والمنكوبة، ومساعدة الناس سواء أكانوا أو كبار في السن، أو أطفال محرومين، أو لاجئين ومشردين نتيجة الكوارث والحروب وغيرها من الظروف الإنسانية الصعبة التي تمر بها بعض الشعوب(2).

ويمكننا إيجاز أهداف المساعدات الإنسانية بعدة نقاط سوف نذكرها على النحو التالي:

1. مساعدة المحتاجين أينما كانوا مثل إغاثة ضحايا الحروب والكوارث والمجاعات، وتقديم المأوى للمشردين، وتقديم الطعام والشراب للجائعين والملبس للمحتاجين والعلاج والدواء للمرضى، ورعاية الأيتام والأطفال المحرومين.
2. ابتكار حلول جذرية للقضاء على الفقر، ومساعدة الفقراء في تأمين احتياجاتهم.
3. القضاء على الأمية والجهل ونشر العلم ببناء المعاهد العلمية ومراكز التدريب.
4. إعطاء الأولوية للمشاريع التنموية التي تهيئ للفقراء فرصا للعمل والإنتاج والاعتماد على أنفسهم حتى لا يكونوا عبئا على الآخرين.

---

[1]) محمد علي، و حمدي بشير مرجع سابق، ص173.

[2]) عبد الفتاح، سيف الدين وآخرون(2001) المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي إسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ص56.

5. تمكين المجتمعات الفقيرة من استغلال مواردها وتحسين أوضاعها وتحويلها من مجتمعات استهلاكية إلى مجتمعات منتجة مستقلة.
6. دعم الأقليات ومساعدتها على المحافظة على شخصيتها وحقوقها في حياة كريمة.
7. تقوية روابط الوحدة والأخوة بين شعوب العالم، وتحقيق التعايش والتكافل بين المجتمعات الإنسانية.

المطلب الثاني

معوقات المساعدات الإنسانية

تتمثل معوقات العمل الإنساني في عنصرين أساسيين الأول يرتبط بشكل أساسي بمعوقات مرتبطة بالأطراف المانحة للمساعدة الإنسانية، أما الثاني ، فيتعلق بالأطراف المستفيدين من هذه المساعدات

أولاً: المعوقات المرتبطة بالمانحين

إن المساعدة الإنسانية عمل نبيل يهدف إلى تقديم المساعدة المادية والنفسية للمتضررين وهذا العمل يتحقق عن طريق تيسير مرور هذه المساعدات إلا أن مجموعة من العراقيل تحول دون بلوغ هدفها الإنساني وهذا ما سنحاول أن نبينه وفق العناصر التالية[1]:

أ. تسييس العمل الإنساني

أفاد تقرير صدر في بروكسيل أن المساعدة الإنسانية التي تمنحها الحكومات إلى المحتاجين تزداد تسييسا على حساب المبادئ الأساسية لحياد العمل الإنساني واستقلاليته، وكان هذا التسييس المتزايد للمساعدة الإنسانية الخلاصة الأساسية لجدول الرد الإنساني 2010 وهو دراسة نوعية سنوية أصدرتها منظمة "دارا" الإسبانية غير الحكومية على هامش الأيام الأوروبية للتنمية في بروكسيل.

وأكد بعض الباحثين أن تسييس المساعدة الإنسانية كان واضحا بشكل خاص في أفغانستان والصومال أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان زادت الأسباب السياسية والأمنية والعسكرية التي تذرعت بها الدول المانحة لحكومات المحلية ويتضح جليا تسييس المساعدة الإنسانية ما وقع في العراق بحيث تم ربط المساعدة الإنسانية بالتدخل العسكري .

ونخلص إلى أن الهاجس السياسي يطغى على تقديم المساعدة الإنسانية وهذا ما ينتج عنه مشكلة، ويمثل حتى بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية ومنها الأممية والتي شكلت مفارقة في تقديم المساعدات

---

[1]) محمد علي، و حمدي بشير مرجع سابق،ص182.

حيث أشرنا إلى تقديم هذه المساعدات في كل من العراق والصومال وعدم تقديمها لمسلمي البوسنة إبان حرب البلقان أحد أهم مظاهر ما ذكرنا من طغيان الامتيازات السياسية في عمليات منح المساعدات الإنسانية[1].

ب. غياب تنسيق العمل الإنساني

إن تنسيق العمل الإنساني أمر لابد منه لبلوغ مردودية على مستوى المساعدة الإنسانية للضحايا فالمنظمات العاملة في هذا الحقل تسهر على محاولة التنسيق فيما بينها، وإن كان هذا التنسيق يشوبه نوع من النقص خصوصا فيما يتعلق بتوحيد الجهود للرفع من مستوى الاستفادة.

ومن المحاولات في هذا الصدد نجد الدور الذي تلعبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنسيق جهودها مع منظمة أطباء بلا حدود فاللجنة تتكلف مثلا في الميدان بالإسعافات الأولية على أن منظمة أطباء بلا حدود تقوم بإجراء العمليات الجراحية المستعجلة للضحايا.

كما نجد تنسيقا آخر بين منظمة أطباء بلا حدود مع المفوضية السامية للاجئين من خلال عقد شركات باتفاقيات من أجل توفير الرعاية الصحية للاجئين وكذا اهتمام منظمة أطباء بلا حدود بتوفير المياه الصالحة للشرب عن طريق الجهات المختصة وأي قصور في هذا المجال ، انعدام التنسيق، يعود نتائج سلبية على الضحايا وتتجلى الصعوبة في التنسيق بخصوص عند بداية الكارثة بحيث تكون معقدة نظرا لغياب المتبادلة بين المنظمات الإنسانية .

ج. ضعف التمويلات

أعلن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في 2004/6/15 أن النداء الموحد المشترك لجمع 3 مليارات دولار لمساعدة نحو 50 مليون شخص يعاني من القصور بسبب نقص التنويل حيث يوجد به عجز يقدر بنحو 2.25 مليار دولار، وكانت عملية النداء الموحد الذي طالبت به الأمم المتحدة في نوفمبر 2004 قد وصلت إلى 2.95 مليار دولار ولم يتم تسليم سوى 696.8 مليون دولار [2].

وعلى الرغم من بعض التبرعات السخية إلا أنه لم يتم تمويل إلا 23.6 % من البرنامج التي تديرها نحو 168 منظمة إنسانية لسنة 2004 وهي أقل نسبة من سنة 2003 والتي بلغت 33 %.

---

1) محمد علي، و حمدي بشير مرجع سابق، ص184.

2) طه، سعيد(2013) العمل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للباحث مايكل بارنيت (2005)، متوفر الكترونياً على الرابط https://tsaidali.wordpress.com

وعلى عكس منظمة الأمم المتحدة فإن منظمة اليونيسيف تحقق تمويلات مهمة تكيفها غالبا لتلبية حاجات الضحايا، ففي سنة 2010 كانت اليونيسيف بحاجة لمبلغ قدره 1.2 مليار دولار لدعم العمل الإنساني ويضم تقرير العمل الإنساني لعام 2010 ، 28 نداء محدد للدول مقارنة مع 36 نداء لعام 2009 تضاعفت الاحتياجات المالية الموجهة.

ثانياً: المعيقات المرتبطة بالممنوحين

إن تقديم المساعدة الإنسانية لا يصطدم فقط بالمعوقات المرتبطة بالأطراف المانحة بل يتجاوزه كذلك إلى الأطراف المستفيدة من هذه المساعدات ، أي الأطراف الممنوحة.

1. عائق السيادة

إن إحدى المبادئ التي قام عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة هو احترام السادة غير أن الممارسة الدولية أثبتت أن هذه السيادة لا يمكن أن تقف حائلا أمام إمكانية تقديم المساعدات الإنسانية باعتبار أن هذا الإنسان قد أضحى مواطن العالم وليس مواطن بلدة فقط.

وإن حرية رفض الموافقة التي تمتلكها الدولة تكون إلى أبعد حد مقيدة بمراعاتها حقوق الإنسان ، فمن واجب كل دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية أن تؤمن لكل فرد ضمن إقليمها الخاضعين لولايتها الحقوق المقررة بهذه الاتفاقية كالحق في الحياة.

كما أن الالتزام الوارد في البرتوكول الأول لعام 1977 يؤكد على أطراف النزاع وكل طرف سام متعاقد أن يسمح ويسهل المرور السريع بدون عرقلة لجميع إرساليات وتجهيزات الغوث والعاملين عليها.

إن المساعدة الإنسانية تصطدم أحيانا مع مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذلك أن الكوارث والنزاعات التي تتطلب مساعدة إنسانية تكون في الغالب ذات طابع داخلي فهنا تكمن صعوبة التوفيق بين مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرورة حق تقديم المساعدات الإنسانية.

وقد أثبتت الممارسة الدولية أن الأمر عندما يتعلق بالضرورة الإنسانية فإن الضمير الإنساني يوجب الاستجابة دون اعتبار لعنصر التدخل من عدمه ثم إن المجتمع الدولي وضع شروطا وجب احترامها غداة تقديم المساعدات الإنسانية من بينها الموافقة، وأخيرا فإنه يمكن أن نكيف هدف النازلة من وجهة نظرا أخرى فحواها أن هذه الكوارث والنزاعات التي تتطلب الإنسانية إنما يمكنها أن تتطور بما يمكن أن يهدد الأمن العالمي.

ويمكن لأي دولة أن تتمسك بعدم التدخل في شؤونها الداخلية لتعيق تقديم المساعدات الإنسانية ، وإن كان ذلك غير وارد في الناحية الواقعية فإنه من الناحية النظرية يبقى هذا الحق مقبول.

2. ضعف تأمين قوافل المساعدة الإنسانية

إن الممارسات التي تتعرض لها قوافل المساعدة الإنسانية خصوصاً في حالات النزاعات المسلحة تحول دون وصولها إلى الضحايا وهذا يؤثر سلباً على العمل الإنساني أضف إلى هذا ما تتعرض له هذه المساعدات من طرف عصابات مسلحة خصوصا بعض مناطق النزاع في العراق وإفريقيا ، إضافة إلى هذا يبقى مشكل المساطر الإدارية للدول المستفيدة والعراقيل التي تحول دون فورية المساعدات الإنسانية وسنسوق مثال على ذلك حالة الجزائر .

ففي 8 نوفمبر 2001 هطلت أمطار غزيرة على الجزائر العاصمة والمناطق المحيطة بها، وقد خلفت خسائر كبيرة بلغت 1000 قتيل ومثلهم من الجرحى وأعداد كثيرة من دون مأوى وفي 14 نوفمبر بعث القسم البلجيكي لمنظمة أطباء بلا حدود طائرة شخن صوب الجزائر العاصمة محملة بثلاثة عشر طنا من المعونات الطارئة اشتملت على أغطية بلاستيكية وأدوات طبية بيد أن العاملين المتطوعين وحمولتهم ظلوا محتجزين لعدة أيام بسب إصرار السلطات الجمركية على إتمام الإجراءات الشكلية .

3. الحصار ومشكلة الوصول إلى الضحايا

إن مشكلة الحصار – الاحتلال- يعيق العمل الإنساني بدرجة عالية ولنا في حالة فلسطين الدليل الأكبر على ذلك، حيث عمدت البارجات الحربية الإسرائيلية إلى قصف قافلة الحرية التي كانت متوجهة إلى قطاع غزة لفك الحصار المفروض عليها، وهذا يحول دون استفادة الضحايا من المساعدات الإنسانية، كما أن الحصار والحرب تحول وتعيق من القيام بالعمليات الإنسانية، فيصبح من الصعب على الهيئات الدولية الإنسانية القيام بعملها في هذه المناطق، وخاصة في حالة النزاع المسح فتكون هناك صعوبة في الوصول إلى أسرى الحرب والمعتقلين والمحتجزين المدنيين، والجرحى والمهجرين والمشردين بسبب الحرب، فيكون تقديم المساعدات الإنسانية مهمة مستحيلة ومحفوفة بالمخاطر[1].

---

[1]) طه، سعيد(2013) العمل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للباحث مايكل بارنيت (2005)، متوفر الكترونياً على الرابط https://tsaidali.wordpress.com

المبحث الثاني

التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية الكويتية

إن المساعدات الإنسانية التي قدمتها الكويت بمختلف أشكالها هي إشارة واضحة وصريحة على حرص دولة الكويت على تقديم المساعدات الإنسانية لكل من يحتاجه بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، وتعمل على تقديم المساعدات الإنسانية مهما كان هذا العمل بسيط ومهما كان حجم هذا العمل وتكاليفه، فدأبت الكويت على تقديم المساعدات الإنسانية كتقديم خدمات إنسانية للمرافق العامة والتي يرتادها الناس بكثرة كالمستشفيات، والتبرع بأجهزة للمرضى المقعدين، وبناء مأوى للمشردين واليتامى وكبار السن ممن لا يجدون من يؤويهم أو يرعاهم، إضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية وغير الحكومية من اجل تقديم مساعدات في شتى أنحاء العالم.

فالمساعدات الإنسانية هي من ميزات المجتمعات المتقدمة، فالمساعدات الإنسانية هي إحدى ظواهر تميز حضارات هذه الأمم، فقد أخذت المساعدات الإنسانية في المجتمعات المتحضرة كالمجتمع الكويتي، أشكالاً كثيرة ومتعددة كالإنفاق على التعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية لرعاية كبار السن، واليتامى والمشردين واللاجئين، ومساعدة الدول المنكوبة والتي تعرضت لكوارث طبيعية أو غير طبيعية، وسوف نتناول التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية الكويتية، من خلال مطلبين رئيسين، وهما:

المطلب الأول: التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية منذ استقلال الكويت ولغاية 2006م.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح.

المطلب الأول

التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية منذ استقلال الكويت ولغاية 2006م

ارتبط العمل الإنساني باسم الكويت منذ استقلالها، فقد تم تأسيس أهم المؤسسات التنموية في منطقة الشرق الأوسط وهو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي تأسس مباشرة بعد استقلال الكويت بتاريخ 1961/12/31م، فقد رسخت الكويت منذ عشرات السنين انطلاقا من دستورها ومبادئها المستمدة من شريعتنا السمحاء وتحقيقا لقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "ليس بالمؤمن

الذي يبيت شبعانا وجاره جوعان إلى جانبه"[1]، كما عملت الكويت على تحقيق مبدأ التعاون بين الدول وتخفيف معاناة الشعوب عندما أسس عام 1961 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض والمساعدات والمعونات الفنية لتنفيذ برنامج التنمية والمساهمة في رأسمال مؤسسات التمويل الإنمائي فيها، وحيث أنه وفي بداية عمل الصندوق كان يقتصر عمله على تقديم الدعم والمساعدة للدول العربية، ثم تطور عمل الصندوق وأصبح يقدم المساعدات المالية للدول العربية والدول النامية، بهدف إحداث التنمية الشاملة في تلك البلدان، لما تحتاجه تلك البلدان من دعم من أجل دعمها وتنمية المشاريع فيها وتحويل تلك الدول من دول استهلاكية إلى دول منتجة، حيث تميزت المساعدات التي يقدمها الصندوق هي الابتعاد عن النواحي السياسية والحياد اتجاه الوضع السائد في الدول المستفيدة من هذا الصندوق، وتميزت أيضا بخلوها من القيود سواء من حيث توريد السلع والخدمات ذات المنشأ الكويتي أو العربي، كما أكدت الكويت من خلال نظام الصندوق انتمائها لدول العالم الثالث حيث اقتصر العاملين في الصندوق الكويتي على مواطني الدول النامية، وأن المساعدات التي تقدم من قبل الصندوق تقدم للدول النامية، كما أن الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية هي التي دفعت الكويت إلى تقديم المساعدات إلى الدول العربية والدول النامية من خلال هذا الصندوق، فكان لروابط الإخوة بين أقطار الخليج العربي وغيرها من الدول العربية دافع لتقديم المساعدات لتلك الدول، وكما أن شعور الكويت بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية، وإدراك الكويت لأهمية الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبناء تلك الدول أهم الدوافع لدولة الكويت لتقديم المساعدات للدول النامية[2]، وسوف يقوم الباحث بتسليط الضوء في الفصل اللاحق على هذه المؤسسة التنموية الرائدة وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما أن جمعية الهلال الأحمر الكويتية هي من أهم المؤسسات الإنسانية في العالم التي تقديم المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة للمحتاجين لها في جميع أنحاء العالم، وكان إنشاء هذه الجمعية انطلاقاً من المبادئ والقيم الإنسانية التي يؤمن بها المجتمع الكويتي، فقد تم إنشاء هذه الجمعية وإشهارها في 10 يناير1966م، كانت دائماً السباقة في تقديم المساعدات والمواد الإغاثية للاجئين والدول المنكوبة، والدول التي تمر بظروف إنسانية صعبة، فلم يكن المساعدات التي تقدمها الجمعية صدفة أو وقت الحاجة لهذه المساعدات، بل بات نهجا لم ينقطع في نهج الجمعية، حيث أصبحت تقدم الجمعية مختلف أنواع المساعدات الغذائية والصحية والطبية والتنموية وغيرها، فكانت رسالة الهلال الأحمر الكويتي الإنسانية

---

[1]) الطبراني، سليمان بن احمد(260هـ - 360هـ)، معجم الطبراني الكبير،المجلد الأول،ص199.

[2]) الخجا، محمد توفيق،(1984) دراسة المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية، جريدة الاقتصاد والأعمال، العدد163،الكويت. ص61.

في إغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج بكل ما يحفظ كرامته ويعينه على تخطي معاناته مهما كانت، وكان حضور الجمعية بارزاً عبر شتى حملات الإغاثة وقوافل المساعدات، وإغاثة المنكوبين من جراء الزلازل والفيضانات، وضحايا الحروب(1)، كما ستقوم الباحثة بتخصيص مبحث كامل للبحث في هذه الجمعية الإنسانية الكويتية المهمة على الصعيد العالمي، وتوضيح الدور البارز الذي قامت به هذه الجمعية في جميع أوقات المنح في جميع أنحاء العالم.

كما أن هناك مجالات عديدة قامت الكويت من خلالها بتقديم مساعدات إنسانية، للدول المحتاجة للمساعدات، كاستضافة مؤتمرات دولية لمساعدة الدول المنكوبة، واستضافة الكويت لمؤتمر المانحين، والمؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، وكما تم عقد مؤتمر في الكويت لمناقشة مبادئ العمل الإنساني والتحديات الراهنة ، ومن أهم المؤتمرات التي عقدت في دولة الكويت هو مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في دولة الكويت في سنة 1996، وكان الهدف الأساسي من عقد هذا المؤتمر هو تجديد التزام قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي الدائم للجميع من خلال تبني سياسات وإجراءات متسقة على كافة المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، والعمل على تحقيق ما حثت عليه جميع الشرائع السماوية من أهمية التكافل ومد يد العون والمساعدة للمحتاجين وتوفير العيش الكريم وتحقيق الرخاء والسلام الاجتماعي لكل شعوب العالم، وكانت الحاجة ماسة لعقد هذا المؤتمر بسبب تزايد وتفاقم الأوضاع الغذائية السيئة وما يشهده العالم الآن من زيادة سكانية ملحوظة وما يتعرض له كوكبنا من استغلال جائر لموارده البحرية وتدمير أشجاره وغاباته وتدهور موارده المائية وتصحر مناطق شاسعة من أرجائه وما حل بالعالم من حروب وما وقع له من كوارث طبيعية، فقد أدى كل ذلك إلى انعدام الاستقرار في مسيرات التنمية لكثير من دول العالم واستنزاف كافة الموارد الطبيعية على حساب الأجيال القادمة، الأمر الذي ينذر بمزيد من الفقر والجوع، فكانت الغاية من هذا المؤتمر إيجاد علاج لهذا المخاطر وحلول لهذه المشاكل(2).

ولكن هناك ظروف صعبة مرت بها الكويت عبر تاريخها الإنساني أجبرت الكويت ومؤسساتها الإنسانية إلى انقطاع أو انخفاض المساعدات التي كانت تقدمها، وكان لذلك عدة أسباب منها :

أولاً: أوضاع سوق النفط العالمية وارتفاع احتياجات الكويت الداخلية للموارد كل ذلك أدى إلى الحد من حجم المساعدات الخارجية الكويتية.

---

1) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن(2006) المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 138، ابو ظبي،ص291.

2) كونا، وكالة الأنباء الكويتية (2014)، مؤتمر العمل الإنساني والتحديات الراهنة، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuna.net.kw/.

ثانياً: الغزو العراقي على الكويت، وما نتج عن هذا الغزو من أثار سلبية كبيرة على دولة الكويت.

فكل هذا الحجم الهائل من العمل الإنساني التي اضطلعت به دولة الكويت حكومة وشعب، أعطاها امتيازات عديدة، جعلت السياسة الخارجية الكويتية تتميز بعدة امتيازات، ومن أهم هذه الامتيازات أن صبغت السياسة الخارجية الكويتية بصبغة الإنسانية، بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي سوف نذكرها وهي(1):

1. التعاطف الملموس والمشهود من قبل الدول النامية اتجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفه عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.
2. الترحيب والتأييد الذي يلاقيه المستثمرون الكويتيون من قبل أغلب دول العلم النامية، لان الكويت قد قدمت لها مساعدات إنسانية في شتى المجالات فترد على الخير بالخير.
3. علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.
4. المركز المرموق والعالي الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسببه من الميزات والإيجابيات في دعم القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية.
5. الاعتراف العالمي بدور الكويت الإنساني، والاعتراف من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون بأن الكويت مركزاً إنسانيا عالمياً.
6. إظهار حياد الكويت ومركزها الدولي، وحنكة ومهارة السياسيين الكويتيين.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للمساعدات الإنسانية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح

تعتبر هذه الفترة في تاريخ المساعدات الإنسانية الكويتية بالفترة الذهبية، والتي استطاع الأمير الكويتي في هذه الفترة أن يسطر اسم الكويت إنسانياً في جميع المحافل الدولية، وجعل اسم الكويت يقترن اقتران أصيل بالعمل الإنساني، وكان لهذا الحجم الهائل من المساعدات الإنسانية التي قدمتها الكويت لمختلف دول العالم في أن جعل الكويت تكتسب مكانة مرموقة إقليماً وعالمياً ، حيث أن المساعدات الكويتية الإنسانية وصلت لجميع أنحاء العالم، وبسبب هذه الإنسانية في السياسة الخارجية تم إطلاق لقب "القائد الإنساني" على أمير دولة الكويت الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، من قبل الأمم المتحدة، إضافة إلى تسمية الكويت «مركزا إنسانيا عالميا»، فكان هذا اللقب هو تكريماً من قبل الأمم

[1]) الخجا، مرجع سابق، ص63.

المتحدة تقديراً لدور الكويت أميراً وشعبا في مجال العمل الإنساني، واعتراف بدور الكويت الإنساني الكبير في تقديم يد العون للشعوب التي تتعرض للكوارث الطبيعية أو الحروب، وخاصة لفلسطين وسورية والدول العربية والأجنبية، وهذا اللقب جاء متوافقا مع الدور الإنساني الذي يقوم به سموه من خلال دعمه اللامحدود للعمل الإنساني عبر مبادرات عديدة للتخفيف عن شعوب العالم بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وإن هذا الأمر أسهم في تعزيز مكانة الكويت واستحقاقها لقب مركز إنساني عالمي، وأكسبها مكانة مرموقة واحتراما كبيرا في الساحة العالمية بفضل حكمة وحنكة سمو أمير الإنسانية[1].

فهذا اللقب استحقه أمير الكويت الذي عرف عنه كأمير للإنسانية عبر أكثر من خمسين عاما حيث كان حمامة السلام وأمير التضامن العربي ورئسا للقمم العربية والعربية الإفريقية والخليجية أيضا، وهذا اللقب لم يكن غريبا أو مفاجئا أن ينال سمو الأمير لقب القائد الإنساني من هيئة الأمم المتحدة، فهو صاحب الشخصية الفريدة ودوره الحيوي على الصعيد العربي والإقليمي والدولي معروف، والنجاحات الكبيرة في لم شمل الصف العربي جعلته يحصد التميز حتى أصبح اسم سموه ملازما للعمل الإنساني والخيري، فكانت إسهامات أمير الكويت وبصماته عديدة ومتنوعة على الخريطة العالمية، وليس بمستغرب أن يحصل على هذا اللقب الاممي، إذ أن بصمته واضحة على مفهوم العمل الإنساني والاغاثي على مستوى العالم نظير جهوده وحكمته، ووقوفه في صف المحتاجين والمنكوبين حتى أصبحت الكويت ذات مكانة مرموقة على الصعيد الدولي وواحدة من الدول صانعة القرار[2].

فقد أثبت "أمير الإنسانية" جدارته للقب رجل السياسة الكويتية وعميد الدبلوماسيين في العالم، من خلال قيادته للدبلوماسية الكويتية في ربط الكويت دبلوماسيا واستراتيجياً بالعالم الخارجي، حتى تحولت الكويت في فترة وجيزة مصنعا للقرارات العربية والمواقف الدولية، فقد أثبت أيضا جدارته للقب القائد الإنساني من خلال المبادرات والمساعدات الإنسانية التي قدمها من جهود الإغاثة للمحتاجين والمنكوبين التي طالت العالم كله، ورفعت هذه المجهودات والإنجازات الإنسانية اسم الكويت عالياً على المستوى الإقليمي والعالمي وشكلت إضافة جديدة ناصعة لصورة الكويت الإنسانية الحضارية.

وكان لاختيار الأمم المتحدة لدولة الكويت مركزا إنسانيا عالميا واختيار أمير الكويت صباح الأحمد قائدًا إنسانيًا، يأتي تتويجًا لرعاية الأمير صباح المستمرة للعمل الخيري والإنساني، فكان التكريم العالمي للكويت وأميرها مفخرة للكويت وتتويجاً للدور الخيري والإنساني لها أميراً وحكومة وشعباً،

---

[1]) كونا، وكالة الأنباء الكويتية (2014)، مؤتمر العمل الإنساني والتحديات الراهنة، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuna.net.kw/.

[2]) بوير، عبدالله عباس(2015) صاحب السمو الشيخ صباح الاأحمد الجابرالصباح قائداً للعمل الإنساني، الكويت، ص14.

وتقديراً من المنظمة الدولية لدور سمو الأمير الإنساني والخيري تجاه الشعوب الفقيرة والمنكوبة، فلقد كانت الكويت في مقدمة الدول التي سارعت إلى إنقاذ المنكوبين في العالم، وأبرزها المسارعة لإغاثة الأشقاء العرب، حيث سارعت إلى تلبية دعوة الأمم المتحدة من أجل احتضان مؤتمر المانحين الأول والثاني برعاية سامية من سمو الأمير، لمساعدة الشعب السوري الشقيق، كما كانت الكويت في مقدمة الدول التي ساندت الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة[1].

فهذا الدور الخيري للكويت بمؤسساته الحكومية والأهلية أصبح دوراً ريادياً وبارزاً، وقد كان للدعم والتشجيع الذي تتلقاه تلك المؤسسات من سمو أمير البلاد، حافزاً لها للمبادرة والانطلاقة المستمرة، والإبداع والتميز والاستمرار في دورها الخيري والإنساني، كما عرف عن القائد الإنساني حسه الإنساني ونجدته للإنسانية دون تمييز، إذ سارع سموه من خلال المؤتمرين المانحين للشعب السوري الشقيق إلى توفير الأموال اللازمة لنجدتهم جراء ما يتعرضون له من تشريد وتهجير، كما حرص سموه على إغاثة إخواننا في غزة وفي السودان واليمن والعراق الشقيق ودول إفريقيا واسيا، مشيرا إلى إن عطاءات سموه الشخصية لا تتوقف وهي مخصصة للمحتاجين والمعوزين وممن يتعرضون لكوارث طبيعية، وكانت الأمم المتحدة أطلقت على الكويت تسمية «مركزا إنسانيا عالميا» وإطلاقها لقب «قائد انساني» على أمير البلاد صباح الأحمد الجابر الصباح تقديراً للجهود المباركة وإظهار دور دولة الكويت في المساعدة الإنسانية ونجدتها لمن يحتاجون المساعدة ومد يد العون[2].

فالعمل الخيري الكويتي بشقيه الحكومي والأهلي لا يألو جهداً على مساعدة المعوزين وممن تمسهم الكوارث والمجاعات كما أن أمير الكويت كان وما زال حريص على تبني الأعمال الخيرية والمشاريع التنموية للبلاد التي تحتاجها أياً كان موقعها، وذلك للاهتمام الكبير بالعمل الإنساني وإدراكاً للمسؤولية الاجتماعية لدولة الكويت تجاه البشرية من قبل أمير الكويت، فتكريم سموه من قبل الأمم المتحدة كقائد للعمل الإنساني الدولي، وسام فخر لكل الكويتيين، لاسيما أن هذا التكريم مستحق لسموه نظراً لإسهاماته الإنسانية والخيرية التي امتدت إلى أقصى بقاع الأرض، فالمتتبع لانجازات أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح يجد أن له إسهامات كبيرة في المجال الإنساني، وله بصمة واضحة في مختلف المجالات، فقد استطاع "قائد العمل الإنساني" أن يوطد جسور العلاقات بين دولة الكويت ودول العالم، وعرف عنه سعيه الدائم في حل الخلافات والنزاعات بين الدول والأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى حرصه على مساعدة الدول النامية والمنكوبة وتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين وبناء المنشآت التي رفعت اسم دولة الكويت عاليا بين الدول السباقة في عمل الخير وهو ما يتجلى في تسمية العديد من

---

[1]) كونا، وكالة الأنباء الكويتية (2014)، مؤتمر العمل الإنساني والتحديات الراهنة، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuna.net.kw/.

[2]) نوير، عبد الله عباس(2009) شيخ الدبلوماسية، ط1، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ص32.

الدول اسم سموه واسم دولة الكويت على المشاريع المهمة فيها، فاهتمام سمو الأمير بهذه القضايا ليس وليد اللحظة إنما هي مسؤولية تعهدها والتزم بها منذ بداية حياته المليئة بالعطاء الإنساني، فهو يضع سعادة البشرية ورقيها وتعايشها بسلام في مقدمة أولوياته التي يبذل ويكرس جهوده من اجل تحقيقها، حتى باتت منهجا وسلوكا له ولشعبه الذي جبل على حب الخير والسعي فيه لذا كانت تسمية دولة الكويت بـ (المركز الإنساني العالمي) انجازا آخر يحسب للأمير صباح الحمد الصباح أمير دولة الكويت وقائد العمل الإنساني الدولي.

فكان من أبرز المواقف الإنسانية التي عمل عليها قائد العمل الإنساني تبرع الكويت بخمسة ملايين دولار بأوامر من أمير الكويت إلى المنظمات الدولية لمواجهة وباء (ايبولا)، فهذا التبرع يأتي في وقت تكافح فيه منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتغذية لمراقبة الوضع عن كثب في الدول المنكوبة بهذا الفيروس في غرب إفريقيا، فهذا التبرع يعكس حرص الكويت على معالجة الأزمات الإنسانية، ويواكب سياسة الكويت في اهتماماتها بدعم برامج التنمية المستدامة في إفريقيا، خاصة وان الكويت لم تغفل يوما عن المشكلات الإنسانية التي تمر بها القارة الإفريقية وكانت سباقة في دعمها في مجالات مختلفة.

وكان هناك إشادة واضحة من الاتحاد الأوروبي بدور الكويت الريادي في تقديم المساعدات الإنسانية حول العالم على الاعتراف بدور دولة الكويت البارز والمتصاعد في المساعدة الإنسانية العالمية خلال السنوات الأخيرة وخاصة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة التي سببها النزاع في سورية.

كما أكد الإتحاد تطلع أوروبا لتعزيز تواصلها مع الكويت في المساعي المشتركة إلى تحديد الاحتياجات الإنسانية وترويج المبادئ والقيم الإنسانية مؤكدة في الوقت ذاته ضرورة قيام المجتمع الدولي ببذل الجهود من اجل تقديم المساعدة الفعالة للمحتاجين في ظل مواجهة العالم عددا غير مسبوق من الأزمات الإنسانية، فهنيئا للكويت أميرا وحكومة وشعبا على هذا التكريم الذي حظيت به الكويت وأميرها والدول المحبة للسلام لهذه البادرة الأممية لقائد عربي فذ وحكيم عالمي نذر نفسه لخدمة الإنسانية الحقة و نبذ التعصب والإرهاب العالمي ودعوته إلى العدل والمساواة والتسامح بين الشعوب كافة[(1)].

ويرى الباحث أن نتيجة هذه الجهود المتواصلة من دولة الكويت وقائدها، أكسبها مكانه مرموقة بين جميع دول العالم وفي كل المحافل الدولية، فالكويت استغلت مواردها الاقتصادية العالية في خدمة

---

[1]) نوير، عبد الله عباس، مرجع سابق، ص55.

المجتمع، والوقوف إلى جانب الدول المحتاجة، ولم تقف مكتوفة الأيدي جراء معانات الشعوب، فمنذ الاستقلال وحتى اللحظة يشهد القاصي والداني بما تقدمه الكويت للدول المحتاجة، لهذا جاء تكريم قائدها ومَنحه لقب قائد الإنسانية، لأن شخصية أمير الكويت " أمير الإنسانية" شخصية نادرة لا تتكرر، إذ حوت على مجموعة من السمات الأصيلة النادرة التي قل أن نجدها في سواه، والتي تتضح من خلال العديد من المبادرات التي أطلقها لدعم الشعوب الفقيرة والمحتاجة عربياً وعالمياً وكان يوجه دائماً بتنظيم الحملات الإغاثية والإنسانية حول العالم استشعارا منه بواجبات الكويت الإنسانية قيادة وشعباً نحو مساعدة المحتاجين والمتضررين في مختلف بقاع العالم، كما أنه كان يتمتع بالحكمة وبعد النظر، فكان يطلق المبادرات الاقتصادية لتحسين أوضاع المعيشة في البلدان الفقيرة ويدفع بتنميتها ويعلن المبادرات الإنسانية للشعوب التي تقع تحت ويلات الحروب والصراعات ويأمر بالمساعدات الاغاثية للشعوب التي تعاني من الكوارث الطبيعية، مشيرا إلى مساهماته وجهوده الإنسانية والسياسية جعلت منه شخصية محبوبة في العالم كله، وذلك لأنه لا يدخر جهدا لأجل نجدة أخوانه المسلمين والعرب وتخفيف معاناتهم في أوطان كثيرة على امتداد الدول العربية والإسلامية والصديقة والعالم كافة، كما أنه يعتبر من أكثر القادة العرب التزاما بتحمل المهام الجسيمة لمنصب الحاكم، فكان الأكثر حضورا في المناسبات الوطنية والخليجية والعربية والعالمية، والأكثر سفراً في رحلات مكوكية لأجل القيام بمصالحات بين أشقائه العرب، أو دعم مبادرة عربية لخدمة الشعوب.

الفصل الرابع

البعد الإنساني في السياسة الخارجية الكويتية

حمّل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لواء الدبلوماسية الكويتية ، وسار بالسياسة الخارجية الكويتية بخطوات ثابتة إلى الإمام، حيث أرسى سموه قواعدها حتى أصبحت نهجا متكاملا وكان أبرز ما يميزها عن السياسات الخارجية للدول الأخرى أن السياسة الخارجية الكويتية كانت تمتاز بثلاث ميزات وهي الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والإنسانية، ومما لا يمكن إنكاره على جميع المستويات هو الدور الريادي للكويت في المساعدة الإنسانية العالمية خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تسمى الكويت مركزا إنسانياً عالمياً، وتم إطلاق لقب " قائد العمل الإنساني" على سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وذلك بسبب اعتياد الكويت وأميرها على أداء العمل الخيري في جميع أرجاء العالم، فكان الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح من أبرز الشخصيات في الأمم المتحدة التي لها مواقف ثابتة ومتعاونة إزاء القضايا الإقليمية والدولية، كما كان سموه أول من رفع علم الكويت على مبنى هيئة الأمم المتحدة.

وكان لتولي الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح وزارة الخارجية لأكثر من نصف قرن أثر كبير في إبراز دور الكويت في جميع المحافل الدولية، حيث تلازم اسم الأمير مع العمل الخيري في مناطق مختلفة من العالم، كما أكدت التقارير الدولية المختلفة وأثنت على مواقف الأمير الإنسانية، حيث أصبح يعد الأمير واحدا من أبرز الشخصيات الدولية التي ارتبط اسمها في المحافل العالمية بمصطلحات من قبيل أمير الإنسانية، صانع السلام، وزعيم الإنسانية، وسفير المساعي الحميدة، وعميد الدبلوماسية، وغيرها من التسميات الكثيرة التي تدل على حجم العمل الإنساني الذي كانت تتميز به السياسية الخارجية الكويتية، فأصبحت الأعمال الإنسانية هدفا دائما وأساسيا وأداة فعالة للسياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير حيث برز ذلك في حالات إنسانية عدة وفي مناطق جغرافية مختلفة، وذلك عبر المساهمة في حل المشكلات الإقليمية المزمنة، وإيجاد آلية لتسوية الصراعات المسلحة، ونجدة الشعوب المنكوبة في مناطق التوتر في دول العالم الإسلامي، على نحو يعكس انحياز مواقف سمو الأمير نحو الإنسانية[1].

فكانت الحياة المهنية لأمير البلاد صباح الأحمد الجابر الصباح كوزير خارجية لدولة الكويت مسبوغة بالنهج الإنساني الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الكويتية تتميز عن بقية الدول من هذا الجانب، حيث قامت تلك السياسة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمحافظة على مبادئ

[1]) الفليح، عصام عبد اللطيف(2015)، العمل الإنساني في كلمات سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،الكويت، مكتبة الكويت الوطنية للنشر،ط1،ص15.

السلم العالمي والحفاظ على الحياد واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أكسب الكويت مكانة عالمية جعلها وسيطاً بين الدول المتنازعة أو المتصارعة ومستضيفة لأكثر من نشاط عالمي وتوجه إنساني[(1)].

وسوف نقوم بهذا الفصل لصور وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية وأهم المؤسسات التي تعنى بالعمل الإنساني وذلك من خلال المبحثين التالين:

المبحث الأول: هيئات العمل الخيري والإنساني في الكويت.

المبحث الثاني: صور المساعدات الإنسانية والخيرية الكويتية.

[1]) بوير، عبدالله عباس(2009)، شيخ الدبلوماسية، الكويت، ط1،ص45.

المبحث الأول

هيئات العمل الخيري والإنساني في الكويت

تتنوع سُبل العمل الخيري في دولة الكويت، حيث قامت الدولة الكويتية وكذلك المواطن الكويتي أعمال خيرية وإنسانية كثيرة، ومن تلك الأعمال الخيرية والإنسانية، تقديم المساعدات لكل من يحتاجها في أي مكان حول العالم بغض النظر عن الدين أو الوطن أو الجنس أو اللون، وتقديم الاحتياجات الأساسية من طعام وشراب وخدمات صحية وتعليمية إلى المجتمعات الفقيرة، وإغاثة المنكوبين في حالات الكوارث والنكبات والحروب والمجاعات وأي ظروف مشابهة لإيوائهم وإعانتهم على التأقلم مع الأوضاع، كما تعمل على إنشاء المشاريع التعليمية والتدريبية المختلفة بهدف تنمية الطاقات البشرية واستغلالها والعمل على القضاء على الأمية لفتح الطريق أمام التقدم والتنمية، وإنشاء المشاريع التنموية الإنتاجية في المجتمعات الفقيرة بغرض تمكينها من استثمار مواردها البشرية والمالية وثرواتها وتوفير فرص العمل ليتمكن أفراد المجتمع من العيش الكريم معتمدين على أنفسهم، كما دأبت دولة الكويت ومواطنيها على جذب المتطوعين والمتطوعات للمشاركة في الأعمال الخيرية من خلال زيادة الوعي بالأعمال التطوعية وأعمال البر والإحسان وذلك بالتنسيق مع الجهات والمنظمات الخيرية الإنسانية ذات الاهتمامات المشتركة والتعاون معها بحيث تتفاعل وتتكامل معها[1].

حيث تعددت المؤسسات الخيرية والإنسانية في دولة الكويت، التي تعمل من أجل تقديم المساعدة الإنسانية على الصعيد الدولي، ومن أهم هذه المؤسسات التي قدمت مساعدات على الصعيد الدولي وساهمت في إضفاء سمة الإنسانية على السياسة الخارجية الكويتية هي جمعية الهلال الأحمر الكويتي، والصندوق الكويتي للتنمية العربية، والعديد من الجمعيات الخيرية والتي حصلت على العديد من الجوائز الدولية، مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي وهي أكثر الجمعيات الكويتية حصلت على الجوائز على مستوى العالم في مجال المساعدات الإنسانية، وجمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية، وجمعية إحياء التراث الإسلامي، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية[2].

وسوف يقوم الباحث من خلال هذا المبحث بدراسة أهم المؤسسات الخيرية الكويتية التي قدمت مساعدات إنسانية للعالم، ومساعدات تنموية ساهمت في إنماء الدول النامية من أجل توفير الرفاه والحياة الكريمة لمواطني تلك الدول، وهما جمعية الهلال الأحمر الكويتي، والصندوق الكويتي للتنمية

---

1) بوير،عبدالله عباس،مرجع سابق،ص123.

[2]) الفليح،عصام عبد اللطيف،مرجع سابق،ص93.

الاقتصادية العربية، وذلك من أجل تسليط الضوء على حجم المساعدات الإنسانية والخيرية الكويتية التي قدمت على الصعيد الدولي، وذلك من خلال المطلبين التالين:

المطلب الأول: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

المطلب الثاني: جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

المطلب الأول

صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

ففي 31 ديسمبر 1961م وفي نفس العام الذي شهد استقلال الكويت تم إنشاء هذا الصندوق في الكويت ويعتمد في تمويله على دولة الكويت، وكانت عمليات الصندوق في بداية الأمر مقتصرة على الدول العربية وفقا لقانونه الأساسي لكن في سنة 1974م امتد نشاط الصندوق ليشمل باقي دول العالم النامية، حيث تركز نشاط الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية من أجل تطوير اقتصادها وتقديم القروض اللازمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في الدول المستفيدة من هذه القروض، ولتحقيق هذا الغرض وهو تنفيذ برامج تنموية في الدول المستفيدة من هذا الصندوق على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي و الأبنية التعليمية والصحية، حيث ينتهج الصندوق عدة سبل في تحقيق ذلك وهي، تقديم القروض والضمانات وتقديم المنح على سبيل المعونة الفنية ، وتوفير أنواع المعونة الفنية الأخرى، كما يعمل على الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها، ركزت عمليات الصندوق بشكل أساسي[1].

كما أن الصندوق يقدم مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والإقليمية ومؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي، بالإضافة إلى المؤسسات التي تضطلع بمشروعات مشتركة بين عدد من الدول النامية والمنشآت المختلطة والخاصة ذات الشخصية الاعتبارية والتي يكون لها طابع إنمائي ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح، لكن اشترطت تعليمات الصندوق أن تكون هذه المنشآت تابعة لواحدة أو أكثر من الدول النامية وتتمتع بجنسيتها، ويقوم الصندوق بتنفيذ عمله وتقديم برنامجه الإنمائي الاقتصادي عن طريق القروض المباشرة والكفالات والمساهمة في رأسمال وموارد مؤسسات التنمية، كما يعمل على تقديم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم

[1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية(2008)، التقرير السنوي لسنة ، العدد (48) لسنة (2009/2008)، الكويت.

الصندوق في تمويلها أو غير ذلك، كما يعمل الصندوق على تقديم المشورة الفنية فيما يتعلق بالجوانب الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية للمشاريع أو البرامج أو سياسات الإنماء أو فيما يتعلق بتقديم المساعدات في مجال التنمية[1].

و في بداية نشأة الصندوق كان رئيس مجلس الوزراء الكويتي هو من يرأس مجلس إدارة الصندوق وبعدها فوض صلاحياته بهذا الخصوص إلى وزير المالية، لكن في عام 2003م تم إجراء تعديل على القانون الأساسي للصندوق وتم وفقاً للتعديل تحويل الصلاحيات في إدارة الصندوق إلى وزير الخارجية الكويتي، الأمر الذي ساهم كثيراً في إضفاء طابع الإنسانية على السياسة الخارجية الكويتية، فما زال الصندوق منذ نشأته في عام 1961م وحتى يومنا هذا يقدم المساعدات المالية للدول العربية والدول النامية من أجل تنفيذ برامج تنموية فيها والنهوض بالجانب الخدماتي المقدم في تلك الدول النامية، ويرأس مجلس إدارة الصندوق في الوقت الحالي وزير الخارجية الكويتي والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وهو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح[2] .

كما أن هناك قانون أساسي ينظم عمل الصندوق، وهذا القانون صادر عن مجلس الأمة الكويتي وعن السلطة التشريعية في الكويت، حيث يحدد هذا القانون في نظامه الأساسي الهدف من إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حيث نصت المادة على ما يلي:

"غرض الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وذلك طبقاً للنظام الذي يقرره رئيس مجلس الوزراء، وبما يتفق مع المصالح العليا لدولة الكويت ويخدم سياساتها الخارجية إقليمياً ودولياً"[3].

كما أن قانون الصندوق أو ما يسمى النظام الأساسي للصندوق حدد ما يجب أن يقوم به الصندوق من أجل تحقيق أكبر مساعدة دولية للدول العربية والدول النامية، من أجل أن تصل المساعدات الإنسانية الكويتية إلى جميع مستحقيها، لأن الهدف من إنشاء الصندوق أصلاً هو هدف إنساني، وجاء في المادة (17) من النظام الأساسي للصندوق تحديد عمليات الصندوق وما يجب أن تركز عليه مجلس إدارة الصندوق للقيام به، وجاء في المادة ما يلي: " يقوم الصندوق بتحقيق أغراضه بالطرق التي يراها مجلس الإدارة مناسبة ، وبوجه خاص الطرق الآتية :

---

[1]) كونا،وكالة الأنباء الكويتية، الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuna.net.kw/

[2]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، متوفر الكترونيا على الرابط التالي: http://www.kuwait-fund.org/

[3]) قانون رقم (25) لسنة 1974م/ إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المادة (2).

1. تقديم القروض للدول العربية والدول النامية الأخرى أو للمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لأي من هذه الدول أو المتمتعة بجنسيتها أو المشتركة فيما بينها والتي تسهم في التنمية الاقتصادية لتلك الدول أو لأي منها ولا تقتصر على مجرد تحقيق الربح.
2. تقديم المنح والمساعدات الفنية للجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .
3. تقديم الكفالات على اختلاف أنواعها للجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.
4. المساهمة في رأسمال المنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لإحدى الدول العربية أو الدول النامية الأخرى أو المتمتعة بجنسيتها أو المشتركة فيما بينها والتي يكون لها طابع إنمائي.
5. المساهمة في رأسمال مؤسسات التمويل الإنمائي وغيرها من المؤسسات الإنمائية الدولية والأجنبية التي تستهدف مساعدة الدول النامية أو أي منها في تنمية اقتصادها ويجوز للصندوق تمثيل الدولة في تلك المؤسسات. " [1] .

وسوف يقوم الباحث بتسليط الضوء على حجم المساعدات التي قدمها الصندوق للدول العربية والدول النامية بشكل تفصيلي في المبحث القادم، من أجل إعطاء الحق لهذا الصندوق بما قدمه من حجم هائل من المساعدات الإنسانية والإنمائية للكثير من الدول المحتاجة.

المطلب الثاني

جمعية الهلال الأحمر الكويتي

جمعية الهلال الأحمر الكويتي جمعية إنسانية تطوعية تقدم المساعدة والعون لأشد الحالات ضعفاً، سواء كان هذا الضعف ناجما عن و ضع اجتماعي معين أو عن وقوع حروب أو كوارث طبيعية، دون تفرقة بين دين أو مذهب أو جنس أو لون، ودون الالتفات إلى المعتقدات السياسية والفكرية، كما أن جمعية الهلال الأحمر الكويتي تعتبر جمعية تطوعية، تتمتع باستقلال ذاتي و شخصية اعتبارية، وتعمل كهيئة مساعدة للسلطات الرسمية في الجانب الإنساني، وتشمل دائرة عملها جميع محافظات الدولة، ويجوز لها إنشاء فروع في مختلف المحافظات كما أن الجمعية على أهبة الاستعداد دائما لمد يد العون والمساعدة لجميع الدول المنكوبة والشعوب المحتاجة [2].

تم تأسيس جمعية الهلال الأحمر وإشهارها في العاشر من يناير 1966م، وذلك انطلاقا من المبادئ والقيم التي جبل عليها المجتمع الكويتي، ومن حبه للوقوف إلى جانب الضعفاء، ومساعدته للمحتاجين، وبعد توقيع الكويت على اتفاقيات جنيف انضمت جمعية الهلال الأحمر الكويتي إلى الرابطة الدولية

---

[1]) قانون رقم (25) لسنة 1974م،إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الفصل الرابع ، عمليات الصندوق، المادة (17).
[2]) جمعية الهلال الأحمر الكويتي، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.krcs.org.kw

لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل تقديم يد العون والمساعدة للدول المنكوبة والتي تتعرض للكوارث الطبيعية، كما أنه يُشرف على إدارة الجمعية مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء، ينتخب من قبل أعضاء الجمعية العمومية، ويختار من بين أعضائه اللجنة التنفيذية، ويكون لهذه اللجنة جميع اختصاصات مجلس الإدارة، ما عدا ما يقرر المجلس الاحتفاظ به لنفسه، ويقسم العمل داخل الجمعية على لجان وأقسام ومراكز ومكاتب.

وبانضمامها إلى اللجان والمنظمات الدولية، اعتمدت الجمعية في عملها على عدة مبادئ أساسية نص عليها القانون الدولي الإنساني، وينطلق أساس عملها من هذه المبادئ، وهذه المبادئ على النحو التالي[1]:

- الإنسانية: حيث تقوم الجمعية وفقاً لهذا المبدأ بذل الجهد والوقت للوقاية والتخفيف من آلام الإنسان وحماية الحياة والصحة، و ضمان احترام الكرامة الإنسانية، وتعزيز التفاهم والتعاون والسلام الدائم بين شعوب العالم.
- عدم التحيز: التقيد بمبدأ التجرد وعدم التمييز بين القوميات أو الأجناس أو الأديان أو العقائد السياسية.
- الحيـــــاد: تمتنع الجمعية عن المشاركة في أي أعمال عدائية أو في مجادلات تتعلق بالقضايا السياسية والدينية والعرقية والأيديولوجية.
- الاستقلال: تعمل الجمعية كجهاز مساعد للسلطات العامة وتخضع للقوانين السارية في الكويت مع احتفاظها باستقلالها التام حتى تستطيع العمل بموجب المبادئ الأساسية للمنظمات الدولية.
- الخدمة التطوعية: فالجمعية تعتبر الخدمة فيها تطوعية، لأنها لا تسعى الجمعية لتحقيق أي ربح.
- العالمية: فالجمعية الكويتية تعتبر حركة عالمية تتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها كل الجمعيات في الحركات والمنظمات الدولية، كما أنها تلتزم في التعاون مع جميع جمعيات الحركة العالمية.
- الوحدة: لا يجوز وجود أكثر من جمعية وطنية واحدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل بلد، ويجب أن تكون خدماتها متاحة للجميع وشاملة أنحاء البلد كافة، وجمعية الهلال الأحمر الكويتية هي الوحيدة التي تعمل على أرض الكويت عملاً بهذا المبدأ، كما أنها تقدم خدماتها لجميع أنحاء الكويت والدول المنكوبة التي تحتاج الى تقديم مساعدات[2].

وأدركت جمعية الهلال الأحمر الكويتي الدور المهم الذي تلعبه الشركات في الآونة الأخيرة في تقديم الدعم للقضايا الإنسانية والمجتمعية، ولذلك دأبت الجمعية من أجل تعزيز مفهوم الشراكة

[1]) جمعية الهلال الأحمر الكويتي، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.krcs.org.kw
[2]) جمعية الهلال الأحمر الكويتي، متوفر الكترونياً على الرابط:http://www.krcs.org.kw

الاجتماعية أو ما يسمى شركاء الإنسانية، وذلك عن طريق اعتماد منهجية للعمل الخيري للشركات من أجل إبراز دورها الإنساني والمجتمعي وحمل راية الإنسانية ونشر قيم الشركة لموظفيها وعملائها وأفراد المجتمع.

كما أن الجمعية مقسمة إلى عدة أقسام داخلية كل قسم يقوم بعمل منفرد ونوعي، ويقوم كل قسم بتنفيذ برامج معينة والقيام بأنشطة معينة، وهذه الأقسام على النحو التالي [1]:

1. مجموعة الشباب ومتطوّعي المجتمع: تقوم هذه بتنفيذ أنشطة وبرامج الجمعية وذلك من خلال مجموعة من المتطوّعين وأعضاء اللجنة التنفيذية، فهذه المجموعة تُعتبر المصدر الرئيسي الذي يمدّ جميع اللجان الأخرى العاملة مع القوى العاملة المطلوبة لمختلف الأنشطة والمهام الموكلة إليهم، فهؤلاء المتطوعين من الشباب والنساء مستعدّون بدافع من الرغبة في مساعدة الآخرين دون أي توقعات لأي نوع من المكافأة أو المديح للقيام بواجباتهم الإنسانية، بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والأنشطة الرياضية والإسعافات الأولية، ففي حال حصول كوارث أو أي حالات طارئة فإن هذه المجموعة من المتطوعين تقوم بتنفيذ المهام التالية: توزيع حصص غذائية على الأسر المحتاجة داخل الكويت، المشاركة في الأنشطة المختلفة التي تنظّمها المدارس والجامعات أو المؤسّسات التعليمية، القيام بزيارات للمرضى في المستشفيات ودور رعاية المسنّين من كبار السن لتقديم الهدايا لهم في المناسبات وتخفيف معاناتهم وآلامهم، المشاركة في دورات تدريبية تنظّمها وزارة الصحّة حتى تصبح قادرة على المساعدة العلاجية عند الحاجة.... إلى غير ذلك من المهام.
2. اللجنة الاجتماعية: وهي من اللجان التابعة لجمعية الهلال الأحمر الكويتي وتسمى لجنة الإشراف على الجانب الاجتماعي للمجتمع، ويقوم أساس عمل هذه اللجنة على توزيع التبرّعات إلى العائلات المحتاجة، من خلال زيارات منتظمة إلى مراكز الرعاية والمرضى في المستشفيات، ودعم الكويتيين والوافدين بغض النظر عن معتقداتهم الدينية في أوقات الأزمات، ومتابعة الحالة المالية للطلاب، وتزويدهم بالمساعدة اللازمة، كما أن هذه اللجنة هي المسؤولة عن صرف حصص للمحتاجين، بما في ذلك المرضى في المستشفيات والمعاقين.
3. مكتب الأنشطة الأسبوعية: وهذه المكتب جزء لا يتجزأ من الجمعية يقوم بنشر أخبار الجمعية في المجتمع، وله مشاركات في موقع له على شبكة الإنترنت، وأهمّ أنشطة هذا المكتب هو تمكين الزوّار من إجراء جولة تعريفية حول مقرّ الجمعية، وتقديم مقابلات معهم تُنشر في الصحف المحلية ووسائل الإعلام، كما يوفّر هذا المكتب سواء كان في مؤسّسة حكومية أو مؤسّسة غير حكومية الكتيّبات والنشرات والملصقات المطلوبة عن المجتمع وأنشطته والبعثات في الداخل والخارج،

[1]) مجلة العامل الكويتية (2012)، العدد 520، ص 44-45.

ويعمل على إصدار مجلة نصف شهرية صادرة عن «جمعية الهلال الأحمر الكويتي» تركّز وتسلّط الضوء على مقابلات وأنشطة المجتمع، ويقوم بإعداد تقارير نصف شهرية عن كلّ قسم من أقسام الجمعية لتقديمها إلى مجلس إدارة الجمعية من أجل درجها في التقرير السنوي نهاية كل سنه.

كما أن الباحث سوف يقوم بتسليط الضوء على المساعدات التي قدمتها الجمعية للمجتمع الدولي، وحجم العمل الإنساني الذي قامت به الجمعية، والتي ساهمت بشكل كبير في إضفاء صفة الإنسانية على السياسة الخارجية الكويتية، وسيتم تسليط الضوء في المبحث اللاحق.

المبحث الثاني

صور المساعدات الإنسانية والخيرية الكويتية

كانت سمة الإنسانية التي التصقت واقترنت بالسياسة الخارجية الكويتية من السمات الواضحة والمؤثرة في علاقات الكويت مع المجتمع الدولي، وذلك بما تقدمه الكويت من مساعدات إنسانية للدول المنكوبة والمحتاجة، وأصبحت المساعدات التي تقدمها الكويت بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الأمنية أو الدبلوماسية تلعب دوراً مهماً في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية، وبفضل هذه المساعدات التي تقدما دولة الكويت اكتسبت احتراما دولياً واسعاً، فأصبح ما يسمى بـ " الدبلوماسية الإنسانية" أحد مرتكزات السياسة الخارجية للكويت لأن الكويت استطاعت أن تجعل العمل الخيري منضبطا ويعمل بكل شفافية أمام العالم وبإشراف الحكومة الكويتية وبالتالي أصبحت الكويت تدعم العمل الخيري وأصبح العمل الخيري هو أيضا بالفعل يدعم سياسة الكويت الخارجية[1].

وكان لدور المؤسسات الخيرية الكويتية كالصندوق الكويتي للتنمية العربية الذراع الاقتصادية والإنسانية لدولة الكويت فقد أنشئ في الأساس لإقامة علاقات جيدة مع عدد كبير من الدول النامية واستفاد منه أكثر من 50 دولة من أصل 99 تحصل على دعم الصندوق لا يربطها بالكويت سوى المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها من خلال الصندوق.

وكما كان هناك دور للصندوق الكويتي في السياسة الخارجية الكويتية، كان هناك دور كبير أيضاً لجمعية الهلال الأحمر الكويتي في تقديم العون والمساعدة للمنكوبين والمتضررين من الحروب والكوارث دون تمييز أو تحييز، سواء للدول العربية أو الدول الإسلامية أو الدول النامية، حتى أصبحت السياسة الخارجية الكويتية تعتمد على المساعدات الإنسانية في علاقاتها مع المجتمع الدولي، وأصبح هناك مكانه واضحة ومميزة لدولة الكويت في المجتمع الدولي مما لما تقدمة من مساعدات إنسانية، حتى أن أمير الكويت أصبح يلقب أمير الإنسانية، ودولة الكويت تسمى دولة الإنسانية، وكان في إبراز الدور الإنساني الذي اضطلعت به الكويت دور كبير لبعض من المؤسسات الخيرية الكويتية، ومن أبرز هذا المؤسسات والجمعيات التي سوف يتم بحث المساعدات التي قدمتها في مطلب مستقل، هي على النحو التالي:

المطلب الأول: المساعدات الإنسانية والخيرية في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية والخيرية في جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

---

[1]) مجلة العامل الكويتية (2012)، العدد 520، ص 44-45.

المطلب الأول

المساعدات الإنسانية والخيرية في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

تكمن أهمية الصندوق في كونه يساهم في تعزيز سياسات دولة الكويت الخارجية ويلعب دورا دبلوماسيا من خلال الدعم الاقتصادي، الأمر الذي أسفر عنه وضع الكويت موضع تقدير واحترام لدى دول العالم أجمع وانعكس ذلك على التأييد والمساندة اللذين حظيت بهما الكويت عند الملمات ووقت الأزمات، ومن خلال الصندوق التفت العالم إلى قضايا الكويت العادلة، كما أن الصندوق يعتبر أداة الكويت الأولى لمد يد العون والتعاون والانفتاح الحضاري على العالم.

وسوف يقوم الباحث باستعراض المساعدات التي قدمها الصندوق الكويتي على ثلاث مراحل، حيث تشمل المرحلة الأولى وهي مرحلة التأسيس والتي امتدت منذ نشأة الصندوق أوائل عام 1962م وحتى عام 1974م وهي المرحلة التي كانت المساعدات في الصندوق موجهة للدول العربية فقط، والمرحلة الثانية التي سيتم استعراضها هي من 1975 حتى عام 2000م، والتي توسعت فيها المساعدات التي كان الصندوق يقدما في مرحلة التأسيس بسبب ارتفاع عوائد النفط، والمرحلة الثالثة من بداية الألفية الثالثة حتى سنة 2014م[1]، وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: المرحلة الأولى (1962ـــ 1974م)

هذه المرحلة تشكل مرحلة تأسيس الصندوق، وقد سمي باسم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وكانت في هذه المرحلة المساعدات التي يقدمها الصندوق مقتصرة فقط للدول العربية، حيث استمر الصندوق في هذه الفترة على تقديم القروض وتمويل المشروعات في المنطقة العربية، والتزم الصندوق خلال هذه الفترة بتقديم قروض بمبلغ (158) مليون دينار كويتي أي ما يعادل (529) مليون دولار أمريكي، وكانت تلك المبالغ لتمويل (47) مشروعاً في (11) دولة عربية، وسيتم توضيح ذلك بالأرقام من خلال الجدول التالي.

---

[1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، متوفر الكترونيا على الرابط التالي: http://www.kuwait-fund.org/

جدول رقم (1)

القروض والمساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول العربية خلال المرحلة الأولى س(1962–1974)

سنة منح القرض	مجموع قيمة القروض	عدد القروض	عدد الدول	الدول المستفيدة
1963/1962	(47) مليون دولار أمريكي	3	2	السودان، الأردن
1964/1963	(68) مليون دولار أمريكي	6	4	الأردن،السودان،تونس،الجزائر
1965/1964	(126) مليون دولار أمريكي	8	5	الأردن،السودان،تونس،الجزائر،اليمن
1966/1965	(132) مليون دولار أمريكي	9	5	الأردن،السودان،تونس،الجزائر،الجمهورية العربية المتحدة
1967/1966	(187) مليون دولار أمريكي	13	7	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، الجمهورية العربية المتحدة
1968/1967	(224) مليون دولار أمريكي	**16**	**7**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، الجمهورية العربية المتحدة.
1969/1968	(228) مليون دولار أمريكي	**18**	**8**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، الجمهورية العربية المتحدة،اليمن.
1970/1969	(238) مليون دولار أمريكي	**19**	**9**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، الجمهورية العربية المتحدة،اليمن،سوريا.
1971/1970	(271) مليون دولار أمريكي	**26**	**4**	البحرين، اليمن، العراق، وتونس.
1972/1971	(308) مليون دولار أمريكي	**31**	**11**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، ،اليمن،سوريا،العراق،البحرين،مصر.

1973/1972	(333) مليون دولار أمريكي	**39**	**11**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، ،اليمن،سوريا،العراق،البحرين،مصر.
1974/1973	(441) مليون دولار أمريكي	**41**	**11**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، ،اليمن،سوريا،العراق،البحرين،مصر.
1975/1974	(529) مليون دولار أمريكي	**47**	**11**	الجزائر،الأردن،لبنان،المغرب،السودان،تونس ، ،اليمن،سوريا،العراق،البحرين،مصر.

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، التقارير السنوية من سنة (1974/1962م)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

ويتبين لنا أن الصندوق قدم قروض مالية خلال هذه الفترة بما يقارب (3) مليارات دولار أمريكي، كبرنامج مساعدات للدول العربية، كإسهام من دولة الكويت في دعم الدول العربية الشقيقة، وقدمت ما يقارب (270) قرض مالي للدول العربية، كما أنه يتبين لنا أن الأردن والسودان وتونس هي من أول وأكثر الدول العربية التي استفادت من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، فنجد أن الصندوق أول قروض تم تقديمها في الصندوق إلى الأردن والسودان، وكانت تقدر تلك المساعدات والقروض بقيمة (47) مليون دولار أمريكي في السنة الأولى التي قدمها الصندوق كمنح لتطوير المشاريع في كل من الأردن والسودان، فكانت أغلب القروض التي قدمت للسودان من أجل تطوير سكك الحديد السودانية وتطوير قطاع النقل في السودان ضمن خطة عشرية خلال الفترة من عام 1962 ولغاية 1970م، كما تم التركيز أيضا على دعم المشاريع في استصلاح الأراضي الزراعية، ومشاريع إنتاج السكر، أم على صعيد الأردن فتركزت منح القروض والمساعدات الفنية في مشروع نهر اليرموك الذي يتضمن استصلاح الأراضي وتوليد الكهرباء في منطقة وادي اليرموك وهو الذي يعتبر بدوره جانباً من المشروع العربي الكبير الخاص بنهر الأردن الذي تبنته الجامعة العربية عن طريق استغلال مياه نهر الأردن وروافده، كما تم التركيز على دعم مشروح استخراج الفوسفات وإنشاء مصانع في منطقة الحسا /الأردن من أجل استخراج الفوسفات، وقدم الصندوق قروض واستشارات ومساعدات فنية كثيرة لكل من الأردن والسودان، وسوف يتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (2)

حجم المساعدات الكويتية للأردن والسودان خلال المرحلة الأولى

سنة منح القرض	المشاريع السودانية التي منح القروض لها	المشاريع الأردنية التي منح القروض لها
1963/1962	مشروع تطوير سكك حديد السودان	مشروع اليرموك مشروع الفوسفات مشاريع مؤسسة الإنماء الصناعية
1964/1963	مشروع تطوير سكك حديد السودان	مشروع الفوسفات مشروع اليرموك فندق القدس الدولي مشروع كهرباء القدس
1965/1964	مشروع تطوير سكك حديد السودان مشروع مصنع السكر	مشروع فندق الأردن في عمان فندق القدس الدولي مشروع كهرباء القدس
1966/1965	مشروع تطوير سكك حديد السودان	مشروع اليرموك مناجم الفوسفات كهرباء القدس فندق القدس انتركونتينتال فندق الأردن
1967/1966	مشروع تطوير سكك حديد السودان مشروع مصنع السكر	مشروع اليرموك مشروع الفوسفات
1968/1967	مشروع تطوير سكك حديد السودان مشروع مصنع السكر	مشروع اليرموك مشروع الفوسفات قروض مؤسسة الإنماء الصناعية
1969/1968	مشروع استصلاح الأراضي للزراعة	مشروع اليرموك مشروع الفوسفات
1970/1969	مشروع تطوير سكك حديد السودان	مشروع اليرموك

	مشروع مصنع السكر مشروع استصلاح الأراضي للزراعة	مناجم الفوسفات كهرباء القدس فندق القدس فندق الأردن
1971/1970	ــــــــــــــــ	ــــــــــــــــ
1972/1971	مشروع أقدى للزراعة الآلية المطرية	مشروع نهر الزرقاء مشروع تطوير إنتاج الفوسفات
1973/1972	وضع خطة لتطوير النقل العام	ــــــــــــــــ
1974/1973	مشروع ري الرهد مشروع سكر غرب سنهار	دعم بنك الإنماء الصناعي

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، التقارير السنوية من سنة (1974/1962م)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

وقد تمكن الصندوق خلال الفترة الواقعة ما بين 1962/1/1ــــ 1974/12/31م من تقديم (47) قرضاً مادياً إلى (12) دولـة عربيـة، وقد تطـور حجم عمليـات الصـندوق من تقديم قروض مالية لـدعم المشاريع في الدول العربية خلال تلك الفترة على النحو المبين في الجدول رقم (3) التالي.

الجدول رقم (3)

تطور عمليات الصندوق في المرحلة الأولى

السنة المالية	**عدد القروض**	**القيمة (مليون دينار كويتي)**
1963/1962	**3**	11,871
1964/1963	**3**	6,216
1965/1964	**2**	17,383
1966/1965	**1**	1,673
1967/1966	**4**	14,416
1968/1967	**3**	10,213
1969/1968	**2**	1,124
1970/1969	**1**	6,997

1971/1970	**7**	11,697
1972/1971	**5**	11,140
1973/1972	**2**	7,633
1974/1973	**8**	31,437
الإجمالـــــــــــــــي	**47**	158,300

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،التقرير السنوي (1982/1981)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

كما أسهمت القروض المقدمة إلى الدول العربية في المرحلة الأولى للصندوق في تمويل العديد من مشروعات البنية الأساسية، وهي مشروعات حظيت بالأولوية من قبل الدول ذاتها وتمت الموافقة عليها من قبل الصندوق الكويتي بعد دراستها وتقييمها، وتدخل هذه المشروعات ضمن القطاعات الواردة في الجدول رقم (4) التالي.

جدول رقم (4)

التوزيع القطاعي لقروض في المرحلة الأولى للصندوق (1692/1/1—1974/12/31)

القطـــــــــــاع	عدد القروض	القيمة (مليون دينار كويتي)	النسبة المئوية (%)
الزراعة	11	35,094	22,2
النقل والمواصلات والتخزين	12	56,845	35,9
الكهرباء	7	33,151	20,9
الصناعة	14	32,276	20,4
أخرى	3	0,934	0,6
الإجمالي	47	300،158	100

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،التقرير السنوي (1982/1981)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

ثانياً: المرحلة الثانية (1975—2000م)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة جديدة في عمر الصندوق ونشاط الصندوق، حي أنه في تاريخ 1975/1/1م، بدأ الصندوق الكويتي مرحلة جديدة من حياته، وتم إصدار قانون جديد للصندوق من أجل أعادة تنظيم الصندوق، حيث نص هذا القانون على توسيع نطاق أعمال الصندوق بحيث أصبحت المساعدات والقروض لم تعد تقتصر على الدول العربية بل امتدت أعمال الصندوق لتشمل كافة الدول النامية، كما تم أيضا زيادة رأس مال الصندوق من (200) مليون إلى (1000) مليون دينار كويتي، أي ما يعادل (3400) مليون دولار أمريكي، وبعد صدور القانون الجديد للصندوق تم إرسال بعثات إلى عدد كبير من الدول الإفريقية والأسيوية التي سوف يقدم لها الصندوق القروض، وسوف يتعامل معها الصندوق لأول مره، وكان سبب تلك البعثات من اجل التعرف على المشروعات التي يمكن أن يساهم الصندوق في تمويلها، وكان البعثات التي أرسلها الصندوق قد زارت كل من بنجلادش وسيريلانكا وماليزيا وأفغانستان، وأوغندا وبورندى وتنزانيا ورواندا وكينيا ومالي وتشاد، بالإضافة إلى استمرار النشاط الذي كان يمارسه الصندوق في تقديم المساعدة للدول العربية[1].

وفي بداية هذه المرحلة الجديدة التي بدأها الصندوق، من حيث إرسال البعثات إلى عدد كبير من الدول الأفريقية والأسيوية، حيث تم اختيار العديد من المشروعات في تلك البلدان من أجل البحث في تلك المشاريع وتقييمها،حيث وافق مجلس إدارة الصندوق على كثير من المشاريع التي تم بحثها وتقييمها، حيث بلغ عدد المشروعات التي قام الصندوق ببحثها وتقييمها في الدول الأسيوية والأفريقية أكثر من أربعين مشروع في أكثر من عشرين دولة.

ومنذ تأسيس الصندوق حتى بداية المرحلة الجديدة التي بدأ بها الصندوق حتى عام 1974م، وصدور القانون الجديد للصندوق ، يكون مجموع القروض التي قدمها الصندوق (54) قرضاً قيمتها الإجمالية (161,01) مليون دينار كويتي، وكذلك اشترك الصندوق مع بداية المرحلة الجديدة في عمله في تمثيل الكويت في عدد من المؤتمرات والمحافل الدولية المختصة بشؤون التنمية في العالم الثالث، ومن أبرز هذه المؤتمرات مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في روما في نوفمبر1974، والمؤتمر الإقليمي الثاني عشر لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى (عمان- سبتمر1974)، ومؤتمر تمويل مشروع حوض نهر السنغال(نواكشوط ـــ يوليو1974)، كما واصل الصندوق العمل من اجل المرحلة الجديدة من عمله وذلك من خلال اتصالاته بالمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المختصة بتنمية العالم الثالث، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأسيوي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكل ذلك

---

[1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (1974م)، متوفر الكترونياً على الرابط:
http://www.kuwait-fund.org/ar/

كان من أجل بحث سبل التعاون بين الصندوق وبين تلك المؤسسات، من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة للصندوق في مجال تقديمه المساعدات للدول النامية[1].

وسوف نلقي الضوء على الفترة الواقعة ما بين (1975- 1985م) لأن هذه الفترة تشكل البداية لمرحلة جديدة من عمل الصندوق، حيث زاد الصندوق نشاطه خلال هذه الفترة واتسعت عملياته لتشمل الدول الأسيوية والأفريقية وغيرها من الدول النامية بالإضافة إلى الدول العربية، فلم يعد يقتصر نشاط الصندوق فقط على تقديم دعمه للدول العربية، فقدم الصندوق خلال العشر سنوات الأولى من المرحلة الجديدة (173) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (834) مليون دينار كويتي، فكانت الدول المستفيدة من هذه القروض دول عربية ودول آسيوية ودول افريقية ودول أخرى كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (5)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في الفترة (1975/1/1–1985/6/30)

الدول المستفيدة	عدد الدول	عدد القروض	القيمة (مليون دينار كويتي)	النسبة المئوية (%)
الدول العربية	14	78	406,886	48,8
الدول الإفريقية	24	50	174,208	9،20
الدول الآسيوية	13	41	247,162	29,6
الدول الأخرى	3	4	5,830	0,7
الإجمالي	54	173	834,086	100

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،التقرير السنوي (1982/1981)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

واستمر الصندوق الكويتي في نشاطه التمويلي حتى نهاية الألفية الثانية، حيث استمر في تقديم القروض الميسرة للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية التي تقدمت بها الدول النامية والدول التي ترغب بالاستفادة من الصندوق، وكما قام الصندوق أيضا بتقديم المساعدات الفنية لتمويل إعداد ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنمائية، حيث بلغ صافي المعونات التي قدمها الصندوق حتى نهاية عام 2000م، ما يقارب (159) منحة بلغت قيمتها الإجمالية (51) مليون دينار

[1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (1974م)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

كويتي، وبلغ عدد المعونات الفنية التي قدمها الصندوق حتى نهاية الألفية الثانية نحو (196) معونة بلغت قيمتها (55,1) مليون دينار كويتي، كما بلغت إجمالي قيمة المساهمات للصندوق الملتزم بها حوالي (334,6) مليون دينار كويتي، كما قدم الصندوق (26) منحه للمنظمات التي يشرف عليها الصندوق، بقيمة تبلغ (101,6) مليون دينار كويتي، وسوف نستعرض من خلال الجداول اللاحقة شرح تفصيلي لنشاط الصندوق في المرحلة الثانية حتى نهاية الألفية الثانية، والتي بدأ بها في مرحلة جديدة من عمليات الصندوق وذلك بتقديم المعونات والقروض للدول النامية، وسيتم توضيح ذلك كالآتي.

الجدول رقم (6)

التوزيع الجغرافي والقطاعي لإجمالي قروض الصندوق حتى نهاية سنة 2000م

القطاع / الـــدول	النقل والاتصالات	الزراعة	الصناعة	الطاقة	المياه والصرف الصحي	أخرى	المجموع
الدول العربية	(80)قرض	(50) قرض	(45) قرض	(36) قرض	(23) قرض	(9) قرض	(343)قرض
دول غرب إفريقيا	(46)قرض	(12)قرض	(1) قرض	(13) قرض	(15) قرض	(3)قرض	(90)قرض
وسط وجنوب وشرق إفريقيا	(43) قرض	(13) قرض	(7) قرض	(12) قرض	(5) قرض	(2)قرض	(82)قرض
شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	(39) قرض	(19) قرض	(21) قرض	(36) قرض	(1) قرض	(1)قرض	(117)قرض
وسط آسيا و أووربا	(17) قرض	(3) قرض	(1) قرض	(4) قرض	(10) قرض	(1) قرض	(36)قرض
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	(17) قرض	(2) قرض	———	(1) قرض	(2) قرض	———	(22)قرض
المجمـــوع	(242)قرض	(99)قرض	(75)قرض	(102)قرض	(56)قرض	(16)قرض	(590)قرض

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،التقرير السنوي (2000/1999)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/

الجدول رقم (7)

التوزيع الجغرافي للمساعدات الفنية للصندوق حتى تاريخ (2000/6/30)

المستفيد	عدد المنح	المبلغ مليون (د.ك)
دول عربية	50	23,56
دول غرب إفريقيا	30	4,37
دول وسط وجنوب آسيا والمحيط الهادي	17	3,71
دول وسط آسيا وأوروبا	14	3,56
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5	0,65
إجمالـــي الدول	137	39,45

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،التقرير السنوي (2000/1999)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/.

ثالثاً: المرحلة الثالثة (2001ـــ2014م)

خلال هذه المرحلة التزم الصندوق بتقديم المساعدات لدعم الدول النامية بالتغلب على التحديات المستقبلية، وخصوصاً في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ففي هذه المرحلة تابع الصندوق نشاطه كالمعتاد، واستمر في تعاونه الوثيق مع الدول العربية والدول النامية، من أجل تقديم المعدات لهذه الدول بهدف دعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لسكان تلك البلدان، ومن التطورات التي حصلت على الصندوق في هذه الفترة هي ارتفاع عدد الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق إلى (103) دولة حول العالم، ويعد أيضاً من التطورات المهمة في هذه الفترة هي التطورات والتعديلات على نشاط الصندوق، حيث أصبح الصندوق يقدم تمويل ومساعدة لمشاريع في قطاعي التعليم والصحة وذلك نظراً لأهمية هاذين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

فساهم الصندوق في هذه الفترة في تقديم المساعدات في شتى المجالات، فقدم المساعدة في بناء القرى المتضررة ممن الفيضانات في مصر في سنة 2001م، كما تم بناء مستشفيات ومعاهد إسلامية، وشراء أدوية في جزر القمر، وفي الدول الأفريقية قدم الصندوق مساعدات كبيرة في هذه المرحلة من أجل توفير مياه صالحة للشرب، لما كانت تعانيه الدول الأفريقية من نقص المياه الصالحة للشرب، فكل

هذه المساعدات جعلت اسم الكويت والقائمين عليها أسرة حاكمة وشعب أن يصل الخير الذي يقدمونه والمساعدة والعمل الإنساني إلى أغلب بقاع الأرض، فكان حقاً أن تسمى الكويت مركزاً إنسانياً[1].

وسوف نسلط الضوء على التقدم الهائل في عمليات الصندوق، والنشاط الملحوظ عل عمل الصندوق، في هذه المرحلة من خلال الجدول رقم (8) الذي سيوضح عدد القروض وعدد الدول التي استفادت من هذا الصندوق، والمساعدات الفنية التي قدمت من الصندوق للدول النامية في هذه المرحلة.

جدول رقم (8)

القروض المعقودة والمنح والمساعدات الفنية والدول المستفيدة من الصندوق

خلال المرحلة مابين (2000—2014)

النشـــاط / السنـــة	عدد القروض المعقودة	المساعدات الفنية	عدد الدول المستفيدة من القروض
2001/2000	3,138 مليون (د.ك)	68 مليون (د.ك)	97
2002/2001	3,251 مليون (د.ك)	82 مليون (د.ك)	98
2003/2002	3,345 مليون (د.ك)	81 مليون (د.ك)	99
2004/2003	3,367 مليون (د.ك)	91 مليون (د.ك)	100
2005/2004	3,552 مليون (د.ك)	78 مليون (د.ك)	101
2006/2005	3,727 مليون (د.ك)	81 مليون (د.ك)	101
2007/2006	3,854 مليون (د.ك)	189 مليون (د.ك)	101
2008/2007	3,229 مليون (د.ك)	42 مليون (د.ك)	101
2009/2008	4,186 مليون (د.ك)	90 مليون (د.ك)	101
2010/2009	4,370 مليون (د.ك)	10 مليون (د.ك)	102
2011/2010	4,544 مليون (د.ك)	11 مليون (د.ك)	102
2012/2011	4,754 مليون (د.ك)	97 مليون (د.ك)	102
2013/2012	4,544 مليون (د.ك)	96 مليون (د.ك)	102

[1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، متوفر الكترونياً على الرابط:
http://www.kuwait-fund.org/ar/

2014/2013	4,937 مليون (د.ك)	47 مليون (د.ك)	103

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،التقرير السنوي (2014/2000)، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.kuwait-fund.org/ar/.

لقد بلغ إجمالي ما قدمه الصندوق من قروض خلال مسيرته الممتدة لأكثر من نصف قرن 17.6 مليار دولار أميركي واستفادت منها مائة وثلاث دول وهو ما يعادل 1.2 % من الدخل القومي الإجمالي متجاوزة بذلك نسبة السبعة من عشرة من الدخل القومي الإجمالي التي حددتها الأمم المتحدة عام 1970 كمساعدات رسمية للتنمية من الدول المتقدمة، حيث انه في السنوات الثلاث الأخيرة ونتيجة لتدهور الأوضاع الإنسانية في سورية واستجابة لتداعيات تلك الأزمة الإنسانية وتلبية لطلب الأمين العام بان كي مون استضافت الكويت في يناير 2013 ويناير 2014 المؤتمرين الدوليين للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية حيث بلغت التعهدات المعلنة فيهما نحو 3.8 مليار دولار ساهمت الكويت بـ 800 مليون دولار التي سلمتها بالكامل لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية، وبذلك فإن نسبة المساعدات الإنسانية التي تقدمها الكويت تتعدى مساهمات الدول الصناعية الكبرى والتي لم تصل الى 0.70% من دخلها القومي .بينما كانت المساهمات الكويتية تفوق 3.8% من مجموع الدخل القومي الكويتي ويزيد هذا أربعة أضعاف على الحد الأدنى الذي تطلبه الأمم المتحدة.

ويوضح الجدول التالي أرقام المساعدات التي قدمتها دولة الكويت منذ 2009-2014 حيث أننا نلاحظ أن قيمة هذه المساعدات تزداد بشكل مستمر من سنة للإخرى.

جدول رقم (9)

المساعدات الإنسانية الكويتية من(2010- 2014)

السنة	المساعدات الإنسانية الكويتية
2010/2009	53 مليون دينار
2011/2010	137 مليون
2012/2011	288مليون
2013/2012	350مليون
2014/2013	400 مليون

المطلب الثاني

المساعدات الإنسانية والخيرية في جمعية الهلال الأحمر الكويتي

انطلاقا من المبادئ والقيم التي جبل عليها المجتمع الكويتي، ومن حبه للوقوف إلى جانب الضعفاء، ومساعدته للمحتاجين تم تأسيس جمعية الهلال الأحمر الكويتية، وتم إنشاء هذه الجمعية وإشهارها بموافقة الحكومة الكويتية في العاشر من يناير 1966، حيث دأبت الجمعية على بذل حجم كبير من الجهود الإنسانية المتمثلة بتقديم مختلف إشكال العون والمساعدة للمحتاجين في مختلف أنحاء العالم، فأقامت الجمعية مشاريع إغاثية وإنسانية للمحتاجين والمنكوبين حول العالم.

فكانت جمعية الهلال الأحمر تعمل جاهدة من أجل تحقيق مجموعة أهداف، حيث تشكل هذه الأهداف السبب الرئيسي لإنشاء الجمعية، ومن هذه الأهداف ضمان الرعاية الاجتماعية والصحية للفئات المحتاجة، المساهمة في عمليات الإنقاذ من الكوارث، وتوفير الإسعافات الأولية، ومعاونة منكوبي الكوارث الطبيعية والأخرى التي هي من فعل الإنسان، وتقديم المساعدة والحماية للجرحى والأسرى والمنكوبين في زمن الحرب، والتوسط في تبادل المعلومات بين القاطنين في المناطق المحتلة وكذلك بين أسرى الحرب وذويهم، كما عملت على تعزيز المعلومات والاتصالات مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

فقدمت الجمعية مساعدات وأعمال إنسانية على مستوى العالم بحجم كبير يصعب علينا حصره وذكره، حيث ساهمت هذه الأعمال الإنسانية في إضفاء السمة الإنسانية على السياسة الخارجية للكويت، وساعدت في إيصال رسالة الكويت السامية والتي تقوم على مساعدة المحتاجين حول العالم دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسوف نلقي الضوء في هذا المطلب على بعض المساعدات الإنسانية التي قدمتها جمعية الهلال الأحمر الكويتي للشعوب المحتاجة والمنكوبة، والتي عانت من الحروب والكوارث والتشرد، فأبان العدوان الإسرائيلي على فلسطين في عام 2008م، قدمت الجمعية مساعدات كبيرة للشعب الفلسطيني، حيث قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بإنشاء جسر جوي لإغاثة الشعب الفلسطيني من آثار العدوان الإسرائيلي الغاشم، وسيرت الجمعية عشرات الرحلات الجوية لإغاثة الشعب الفلسطيني نذكر جزء بسيط من هذه المساعدات، كما هو مبين في الجدول رقم (10) الآتي.

الجدول رقم (10)

المساعدات الإنسانية المقدمة من جمعية الهلال الأحمر الكويتي إلى الشعب الفلسطيني

نوع المساعدة / رقم الرحلة	تاريخ الرحلة	نوع المساعدة
الرحلة الأولى	2008/12/30م	10 طن من الأدوية الطبية وقد رافق هذه الشحنة اثنان من متطوعين الجمعية وسلمت إلى الهلال الأحمر الفلسطيني بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري.
الرحلة الثانية	2009/1/8م	احتوت على عدد 2 سيارة إسعاف مجهزة + مستلزمات طبية متنوعة بحمولة إجمالية 12 طن .
الرحلة الثالثة	2009/1/11م	10 طن أدوية طبية متنوعة
الرحلة الرابعة	2009/1/15م	(2752) بطانية (أغطية طبية) + عدد (120) كرتون قفازات طبية بوزن إجمالي 10طن .
الرحلة الخامسة	2009/1/16م	احتوت على عدد (400) كرتون مواد غذائية متنوعة بوزن إجمالي 10طن.
الرحلة السادسة	2009/1/26م	احتوت على (2640) بطانية (أغطية طبية) + عدد (108) كرتون مستلزمات طبية متنوعة بوزن إجمالي 12طن.
الرحلة السابعة	2009/2/8م	والتي احتوت على (3360) بطانية (أغطية طبية) بوزن إجمالي 13طن
الرحلة التاسعة	2009/4/6م	احتوت على10000 كرتون أواني منزلية وتم تسليمها إلى الهلال الأحمر

		المصري في العريش
الرحلة الثامنة	2009/5/22م	احتوت على 10000 كرتون مواد تنظيف صحية وتم تسليمها إلى الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة
الرحلة العاشرة	2009/6/14م	احتوت على (2000) طربال بلاستيك + (2000) خيمة + (20.000) شرشف + (15.000) بطانية إجمالي وزن الحمولة بلغ 220 طن برفقة تسعة من متطوعين الجمعية.

المصدر: المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) متخصصون في العمل الخيري، متوفر الكترونيا على الرابط: http://www.medadcenter.com

ومازالت المساعدات مستمرة لإغاثة الشعب الفلسطيني من آثار العدوان الإسرائيلي، حيث مازال لهذه اللحظة باب التبرع النقدي في جمعية الهلال الأحمر الكويتي لدعم الشعب الفلسطيني في المحنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الصهيوني، والعدوان العسكري المدمر على الشعب وعلى البنية التحتية لفلسطين.

وعلى صعيد الأزمة السورية وما نتج عنها من أزمات إنسانية وكوارث بشرية قامت الجمعية بتقديم مساعدات ضخمة إلى الشعب السوري سواء داخل سوريا أو خارج سوريا، لأن الجمعية تسعى الجمعية من خلال برامجها الإنسانية المتواصلة إلى إغاثة النازحين السوريين في مختلف الدول للتخفيف من معاناة الأسرة السورية وتلبية احتياجاتها قدر الإمكان، وأكد المسئولون عن جمعية الهلال الأحمر الكويتي على استعداد تام لتقديم المزيد من الدعم والمساندة للشعب السوري الشقيق لمواجهة الأزمة الإنسانية التي تعصف بهم، لذلك دأبت الجمعية على مواجهة هذه الأزمة الإنسانية ووضعت برامج مساعدة تتناسب مع الحدث وحجم المأساة الإنسانية التي يواجهها هؤلاء الضعفاء(1).

ومن نتائج هذه البرامج المنظمة في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري، فقد أظهرت الإحصائيات أن أكثر من 80 ألف أسرة سورية نازحة داخل لبنان استفادت من حملات الجمعية الإغاثية بمختلف أنواعها، حيث شملت المساعدات طروداً غذائية وبطانيات وكسوة العيد ومشروع

[1]) موقع الوطن الإخباري الكويتي (2015/4/20)، الهلال الأحمر الكويتي يقدم مساعدات عاجلة لمتضرري الحرب في سوريا، متوفر الكترونيا على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt

الأضاحي وكسوة الشتاء ومشاريع إفطار صائم فضلا عن مشاريع المخابز وغسيل الكلى وقسائم الشراء ومشاريع الإيواء[1].

وعلى صعيد الأزمة العراقية قامت الكويت في نهاية عام 2014م أقامت جمعية الهلال الأحمر الكويتية جسرًا جويًا من المساعدات الكويتية إلى العراق، وذلك عن طريق إقلاع طائرة إغاثة إلى مطار بغداد، وكانت الطائرة تحمل على متنها 20 طنًا من الأدوية والمواد الطبية لإيصالها إلى المستشفيات في العراق الشقيق، وكانت هذه الطائرة التي تحمل مواد إغاثة تندرج ضمن جسر المساعدات الإنسانية والطبية الذي أمر به أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، لتجسيد تضامن الكويت مع الأشقاء في العراق، وخصوصا النازحين الذين يعيشون ظروفًا بالغة القسوة[2]، وقدمت الجمعية الكثير من المساعدات للشعب العراقي التي لا يمكن حصرها، وما زالت تقدم حتى الآن المساعدات للشعب العراقي نظراً لما يعانيه الشعب العراقي من أزمات إنسانية وتهجير وقتل، ومساعدات الكويت للعراق تأتي وتؤكد نهج الكويت في تقديم المساعدات دون تمييز أو مصلحة ما.

ولم يقتصر عمل الهلال الأحمر الكويتي على تقديم مساعدات للدول العربية فقط، بل امتدت المساعدات للهلال الأحمر والبرامج والأنشطة التي تقوم بها لتغطي معظم أنحاء العالم، فأبان الفيضانات العارمة التي اجتاحت البوسنة والهرسك في شهر 5 لعام 2014م والتي تضرر منها أكثر من ربع سكان البلاد والتي وصفت هذه الفيضانات بأنها الأسوأ التي تشهدها منطقة البلقان خلال أكثر من مئة عام، فلعبت جمعية الهلال الأحمر الكويتي دور كبير في دعم المنكوبين من الفيضانات التي اجتاحت البوسنة والهرسك في ذلك الوقت، فكانت الكويت من أولى الدول التي هرعت لتقديم العون والمساعدة الأمر الذي يعكس البعد الإنساني في أولويات سياسة دولة الكويت الصديقة [3].

فالأهداف التي كانت تسعى الجمعية إلى تحقيقها جعلت أنشطتها تنتشر وتغطي أرجاء العالم، فعلى صعيد قارة آسيا قدمت الجمعية مساعدات لكل من الدول التالية والتي شهدت ظروف إنسانية تستدعي المساعدة وهذه الدول هي: الأمانة العامة للمنظمة العربية والتي تضم البحرين واليمن والعراق والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان وسيريلانكا، والهند وبنغلادش وكازاخستان وقيرغستان، وطاجاكستان وكمبوديا والفلبين واندونيسيا وتايلاند وكوريا الشمالية وتيمور

---

[1]) موقع الوطن الإخباري الكويتي (2014/11/11)، الهلال الأحمر الكويتي: أكثر من 80 ألف أسرة سورية نازحة استفادت من الإغاثة بلبنان، متوفر الكترونيا على الرباط: http://alwatan.kuwait.tt

[2]) موقع المحيط لشبكة الإعلام العربية (2015)، الهلال الأحمر يقيم جسرا جويا لمساعدة العراق، متوفر الكترونياً على الرابط: http://moheet.com

[3]) موقع الأمة الإخباري الكويتي (18 يوليو 2014)، وزير بوسني يشيد بدور الهلال الأحمر الكويتي في دعم منكوبي الفيضانات، متوفر الكترونياً على الرابط : http://alummahnews.com

الشرقية ومينا مار والصين، وعلى صعيد أفريقيا فقدم الهلال الأحمر مساعدات عديدة في اغلب الدول الأفريقية والدول التي تلقت مساعدات من الهلال الأحمر الكويتي هي على النحو التالي: مصر ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وغامبيا وغينيا وبيساو وليبيريا والسودان وأثيوبيا وأرتيريا وأنجولا وزيمبابوي، وبتسوانا، وموزنبيق، مالاوي، جزر القمر، الصومال، كينيا، جيبوتي، النيجر أوغندا، ساحل العاج ومدغشقر، وفي قارة أوروبا قدم الهلال الأحمر مساعدات للدول التالي: أذربيجان، الشيشان، أوكرانيا، تشيك، كوسوفو، البوسنة والهرسك، ألبانيا، جورجيا، وفي قارة أمريكيا الشمالية والجنوبية قامت الجمعية الهلال الأحمر الكويتي بتقديم مساعدات في كل من الدول التالي: فنزويلا، تشيلي، الأرجنتين، الإكوادور، الولايات المتحدة، هندوراس، تشيلي، هاييتي، سورينام، نيكاراغوا، وسوف توضح الخريطة رقم (1) التالية أماكن مساعدات جمعية الهلال الأحمر الكويتي في جميع أنحاء العالم [1].



---

[1]) موقع الهلال الأحمر الكويتي، متوفر الكترونيا: http://www.krcs.org.kw .

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة التي حملت عنوان" البعد الإنساني في السياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح 2006-2014" حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان البعد الإنساني في السياسة الخارجية الكويتية، وما قدمته الكويت من مساعدات إنسانية للدول المحتاجة.

وقد أثبت الدراسة صحة الفرضية التي قامت عليها ومفادها أن دولة الكويت تستخدم أداة المساعدات الإنسانية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، مما يعزز قدرتها ومكانتها بين الدول، وجعلها تحتل مكانة مرموقة في العمل الإنساني سواء بين الدول العربية الإسلامية أو الدول الإسلامية أو الدول غير المسلمة، حيث أن الكويت احتلت مكانة عظيمة بسبب المساعدات التي تقدمها للدول المحتاجه، والدور الذي تقوم به على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

كما أجابت على التساؤلات التي تم طرحها، ومن أهمها ما هو الدور الإنساني الذي تقوم به دولة الكويت على الصعيدين العالمي والإقليمي؟ حيث وضحت الدراسة الدور الإنساني الذي تقوم به دولة الكويت في رفع معاناة الشعوب، والوقوف إلى جانب الدول المحتاجة من جميع دول العالم، مما جعل العالم يقف وقفة احترام لهذا الدور، وإطلاق لقب أمير الإنسانية على قائدها. كما وضحت الدراسة الأثر الذي تقدمه المساعدات الإنسانية للدول المستفيدة، وتخفيف لمعاناتها ومساعدتها على تخطي المصاعب. ومن هنا فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها:

أولاً: النتائج

توصلت الباحثة من خلال الدراسة والتحليل للمساعدات المالية الكويتية في مجال العمل الإنساني التي قدمتها دولة الكويت إلى النتائج التالية.

- اكتسبت الكويت ميزات مهمة من الحجم الهائل للمساعدات الإنسانية التي قدمتها لمختلف دول العالم، بل أن المساعدات الكويتية الإنسانية وصلت لجميع أنحاء الكون، وبسبب هذه الإنسانية في السياسة الخارجية تم إطلاق لقب "القائد الإنساني" على أمير دولة الكويت الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، من قبل الأمم المتحدة.
- وضعت الكويت منذ مرحلة الإستقلال أهمية كبيرة للسياسة الخارجية وعلاقاتها مع جميع دول العالم وقد جاء الدستور مؤكداً على ذلك في المادة الأولى منه.

- تبين الدراسة أن دولة الكويت أخذت على عاتقها رفع معاناة الدول المحتاجة، والمساهمة في التنمية، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، لسد احتياجاتهم من المواد الأساسية والحد من الفقر بها.
- يعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسات الرائدة بين مؤسسات التنمية التابعة للدول النامية.
- استحقت الكويت لقباً كرمها واعتبرت«مركزاً إنسانياً عالمياً»، فكان هذا اللقب هو تكريماً من قبل الأمم المتحدة تقديرا لدور الكويت أميراً وشعبا في مجال العمل الإنساني، واعتراف بدور الكويت الإنساني الكبير في تقديم يد العون للشعوب التي تتعرض للكوارث الطبيعية أو الحروب، وخاصة لفلسطين والدول الأخرى والشعوب المختلفة وخاصة سورية والدول النامية، وهذا اللقب جاء متوافقا مع الدور الإنساني الذي يقوم به سموه من خلال دعمه اللامحدود للعمل الإنساني عبر مبادرات عديدة للتخفيف عن شعوب العالم بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وإن هذا الأمر أسهم في تعزيز مكانة الكويت واستحقاقها لقب مركز إنساني عالمي، وأكسبها مكانة مرموقة واحتراما كبيرا في الساحة العالمية بفضل حكمة وحنكة سمو أمير الإنسانية.
- كما أشارت الدراسة إلى حجم المساعدات التي قدمتها دولة الكويت للدول المحتاجه، سواء الإغاثية أو التنموية ولحد الفقر فيها.
- وبينت الدراسة أهم الدول التي تم مساعدتها ومقدار هذه المساعدات، حيث أن هذه المساعدات لم تقتصر على الدول العربية والإسلامية بل شملت كثير من دول العالم.
- ومن أهم ميزات التي حققتها السياسة الخارجية الكويتية:
- التعاطف الملموس والمشهود من قبل الدول النامية اتجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفه عامة ودولة الكويت بصفة خاصة،
- الترحيب والتأييد الذي يلاقيه المستثمرون الكويتيون من قبل أغلب دول العلم النامية، لان الكويت قد قدمت لها مساعدات إنسانية في شتى المجالات فترد على الخير بالخير،
- علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- المركز المرموق والعالي الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسببه من الميزات والإيجابيات في دعم القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية.

- الاعتراف العالمي بدور الكويت الإنساني، والاعتراف من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون بأن الكويت مركزاً إنسانيا عالمياً.

ثانياً: التوصيات

وفي ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- العمل على إصدار جهة يتم من خلالها توضيح حجم المساعدات المالية الكويتية الرسمية وغير الرسمية الصادرة من دولة الكويت لجميع الدول.
- زيادة التعريف بأهمية المساعدات المالية الكويتية لكافة الشعوب داخل الدول التي تتلقى هذه المساعدات.
- كما تتمنى الباحثة من الدول العربية الغنية أن تحذو حذو دولة الكويت في مساعدة الشعوب المنكوبة والتي تعاني من الحروب والويلات.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والمراجع باللغة العربية

- ابو حاكمة، احمد مصطفى(1965) **تاريخ الكويت الحديث**، الكويت، ذات السلاسل للنشر.
- إسماعيل صبري مقلد،(1982) **نظريات السياسة الدولية**، الكويت، جامعة الكويت.
- أسيري، عبد الرضا علي(2002) **النظام السياسي في الكويت**،الكويت ، ذات السلاسل للنشر.
- بوير، عبد الله عباس(2015) **صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قائداً للعمل الإنساني**، الكويت ، جامعة الكويت.
- الترز، روبرت،(1974) **المعونات الأمريكية والسوفيتية**، تحليل مقارن، ترجمة نبيل صبحي ، الكويت، دار قلم.
- الجاسم، نجاة عبد القادر(1980) **التطور السياسي والاقتصادي للكويت**،القاهرة ،المطبعة الفنية الحديثة.
- الحديثي، هاني(1985) **في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي** ، بغداد، دار الرشيد.
- خزعل، حسين خلف الشيخ(1970) **تاريخ الكويت السياسي**، الجزء الخامس، بيروت، دار الكتب.
- الرشيد، عبد العزيز(1978م) **تاريخ الكويت**، بيروت ، دار مكتبة الحياة.
- سليم،محمد السيد(1989) **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية.
- الشيخ خزعل، حسين خلف(1962) **تاريخ الكويت السياسي**،ط1،بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- الطبراني، سليمان بن احمد(260هـ - 360هـ)، **معجم الطبراني الكبير**،المجلد الأول.
- عبد الفتاح، سيف الدين وآخرون(2001) **المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي إسلامي**،عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- عثمان، عثمان(1995) **مواجهة الأزمات**،القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع.
- العنزي، أحمد(1995) **الكويت جدلية الثروة والسلطة**،الكويت ، مسعى للنشر والتوزيع.
- الغرايبة، مازن(1998) الدور في السياسة الخارجية، **ندوة السياسة الخارجية الأردنية**، جامعة البلقاء التطبيقية.

- الفرحان، راشد عبدالله(1960) **مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها مع الحكومة البريطانية والدول العربية**،القاهرة،دار العروبة.
- الفليح، عصام عبد اللطيف(2015) **العمل الإنساني في كلمات سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح**، ط1 ، الكويت ، مكتبة الكويت الوطنية للنشر.
- الموصلي، منذر(1999) **الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي**،ط1 ،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر.
- نوير، عبد الله عباس(2009) **شيخ الدبلوماسية**، ط1 ، الكويت ، مكتبة الكويت الوطنية
- الهياجنة، محمد(2000) **مبادئ العلوم السياسية**، عمان، المكتبة الوطنية.

ثانياً: الأبحاث والدراسات

- كفارنه، أحمد عارف، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بحث منشور **مجلة الدراسات الدولية**، العدد42.
- العنزي 1996، أمن الخليج العربي، دراسة في الأسباب والمعطيات، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة .**
- محمد علي، و حمدي بشير (2009) **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأميريكية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، القاهرة،مصر.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن(2006) المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 138، ابو ظبي.

ثالثاً: الدوريات والمجلات

- جريدة الوطن، 1994/4/10
- العربية، العدد83، جامعة الكويت، الكويت.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية(2008)، **التقرير السنوي لسنة** ، العدد (48) لسنة (2009/2008)، الكويت.
- الخجا، محمد توفيق،(1984) دراسة المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية، جريدة الاقتصاد والأعمال، العدد163،الكويت.

رابعاً: القوانين

- قانون رقم (25) لسنة 1974م،إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الفصل الرابع ، عمليات الصندوق.

خامساً: المواقع الالكترونية

- سياسة الكويت، متوفر الكترونياً على الرابط **http://ar.wikipedia.org/wiki**
- معجم المعاني الجامع، معنى كلمة كويت، متوفر الكترونياً على **www.almaany.com**
- جمعية الهلال الأحمر الكويتي، متوفر الكترونياً على الرابط:**http://www.krcs.org.kw**
- مجلة العامل الكويتية (2012)، العدد 520.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، متوفر الكترونياً على الرابط: **http://www.kuwait-fund.org/ar/**
- موقع الوطن الإخباري الكويتي (2015/4/20)، الهلال الأحمر الكويتي يقدم مساعدات عاجلة لمتضرري الحرب في سوريا، متوفر الكترونيا على الرابط: **http://alwatan.kuwait.tt**
- موقع المحيط لشبكة الإعلام العربية (2015)، الهلال الأحمر يقيم جسرا جويا لمساعدة العراق، متوفر الكترونياً على الرابط: http://moheet.com

كونا،وكالة الأنباء الكويتية، الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، متوفر الكترونياً على الرابط: **http://www.kuna.net.kw/**

- موقع الأمة الإخباري الكويتي (18 يوليو 2014)، وزير بوسني يشيد بدور الهلال الأحمر الكويتي في دعم منكوبي الفيضانات، متوفر الكترونياً على الرابط : **http://alummahnews.com**
- موقع الهلال الأحمر الكويتي، متوفر الكترونيا: **http://www.krcs.org.kw**
- طه، سعيد(2013) العمل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للباحث مايكل بارنيت (2005)، متوفر الكترونياً على الرابط https://tsaidali.wordpress.com

خامساً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Lewis pelly(1985) **report on A Journey to Riyadh in Central Arabia**,

- James Rosenau, Moral Forever(1968) **Systrmatic Analysis,and Scientific consciousness in for-eign Policy Research,in Austin Ranny**,ed Political Science and Public Policy (Chi-cago),Markham,.
- George Modelski, (1962)**A Theory of Foreign Policy** (New York,praege,Paul Seabury, Power,Freedom and Diplomacy:The foreign Policy of The United States(new York,Rdom House,1965
- Charles Hermann(1990)"**Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy,"Intrnational Studies Quarterly**",no.34.
- William Wallace, "**Establishing the Boundaries**",in Barber and Smith,op.cit..,
- Nazih Ayoub , **the State and Public Policies in Egypt Sadat Sience**. (London :ithac: press reading ,19911, the State and Public Policies in Egypt Sience.

HUMANITARIAN ROLE IN THE KUWAITI FOREIGN POLICY DURING PRINCE SABAH AL AHMAD AL-JABER AL- SABAH

2006-2014

By

Aziza Saud Al-Khalid

Supervisor

Dr. Amin Mashaqba, Prof.

ABSTRACT

This study was to demonstrate and clarify the human dimension in the Kuwaiti foreign policy in the era of Emir Sabah Jaber Al-Ahmad Al-Sabah (2006-2014), and to clarify the importance of the humanitarian work carried out by the State of Kuwait regionally and globally, where The importance of this study because of the role played by Kuwait in helping people afflicted and needy.

The study confirmed the validity of the hypothesis upon which, and brought us to several conclusions, including:

-Acquired Kuwait important features of the sheer volume of humanitarian assistance provided by the various countries of the world, but that the Kuwaiti humanitarian aid arrived throughout the universe, and because of this humanitarian foreign policy has been the launch of the title of "humanitarian Leader" to the Emir of Kuwait Emir Sabah Al Ahmed Al Sabah, by United nations.

-Put Kuwait since independence phase of great significance for foreign policy and its relations with all countries of the world have been stressing the Constitution came in the first article.

-The study shows that the State of Kuwait undertook to lift the suffering of the needy countries, and contribute to the development, through the establishment of the Kuwait Fund for Arab Economic Development, to meet the needs of basic materials and the reduction of poverty.

-Kuwait Fund is one of the leading institutions among the developing countries, development institutions.

-Deserved Kuwait titles generosity and considered «a global humanitarian status», was this title is a tribute by the United Nations in recognition of the role of the Kuwait Emir and people in the field of humanitarian action, and the recognition of Kuwait great humanitarian role in providing a helping hand to the people exposed to natural disasters or wars, especially for Palestine and other different countries and peoples, especially Syria and developing countries, and this title was in line with the humanitarian role played by the Prince through his unlimited support for humanitarian action through several initiatives to relieve people of the world regardless of race, sex or religion, and that this contributed to it in promoting the status of Kuwait and the title of global human maturity Center, and gained great prestige and respect in the international arena thanks to the wisdom and statesmanship of His Highness the Emir of humanity.

-The study also pointed to the size of the aid provided by the State of Kuwait for countries in need, either relief or development and reduce poverty.

-The study, the most important countries that have been helping them and the amount of this aid, as this aid was not limited to the Arab and Islamic countries but also included many of the countries of the world